

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع التربوي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع التربوي

العولمة و واقع نظام LMD في الجامعة الجزائرية

دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية جامعة مستغانم

تمت إشرافه الأستاذ:

د. بن جدية محمد 

من إعداد الطالبة:

هـ بن يوج أمينة

السنة الجامعية: 2013/2012



شكر وتقدير

بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء عليه على عونه في إنجاز هذا البحث المتواضع ،
وعلى رسول الله أزكى صلاة وأفضل سلام .

يطيب لي أن أعترف بالفضل لأهله ، فأتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان الى أستاذي
الفاضل ، الدكتور : "بن جدية محمد " لرعايته للبحث والباحث ، ومساعدته في التغلب على
كل العقبات من خلال التواصل الفعال ، وإرشاداته وتوجيهاته القيمة التي شملت جميع جوانب
البحث والتي أدت إلى إثرائه وتطويره إلى الأفضل وإخراجه في صورته الحالية .
كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية عامة وقسم
علم الاجتماع خاصة .

وأخيرا أتوجه بالشكر والتقدير الى كل الذين مدوا لي يد العون والمساعدة والتشجيع ،
وشاركوني الجهد سواء من قريب أو من بعيد ، وأخص بالذكر زملائي بمديرية التربية في
مصلحة الدراسة والامتحانات .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، والله ولي ذلك والحمد لله رب
العالمين .



إهداء

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني .

إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها

بلسم جراحي إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة .

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل

إسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول

إنتظار وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد و إلى الأبد..... والدي العزيز.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى

رياحين حياتي إخوتي : توتو ، حكيم ، شهرزاد ، نوال ، إيمان .

إلى شعلة النور والوجه المفعم بالبراءة حبيبتي وصال .

إلى من تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء والعطاء إلى ينبوع الصدق الصافي.... إلى من معها

سعدت ، وبرفقتها في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانت معي على

طريق النجاح والخير إلى توأم روحي ورفيقة دربي " نصيرة "

إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من أرى

التفاؤل بعينيها... و السعادة في ضحكتها... عزيزتي "زهيرة"

إلى من عرفت كيف أجدهم , و علموني ألا أضيعهم ... إلى

الإخوة و الأخوات اللواتي لم تلهنهم أمي : أمينة - أسماء

سمرة - فاطمة - الزهرة - حفيظة - بلال - قادري - علي

" أمينة "

مقدمة :

لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في عالمنا المعاصر بدور بارز في العقود الأخيرة في إحداث تغيرات جوهرية وعميقة في شتى المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، التقنية والثقافية ، وقد تجسد هذا التغيير والتجديد في منظومة المفاهيم والقيم ، ، أهمها العولمة التي أعطت للمجتمع المعاصر قوة وميزته بمجتمع المعرفة ،الذي أصبح يشكل نظاماً أساسه المعلومات والمعرفة بمختلف حقولها وتطبيقاتها والتي لا طالما كان لها أثرا كبيرا في حياة الإنسان ، مما أعطى للمجتمعات مفتاح المشاركة والتموقع في النظام العالمي الجديد والاندماج في مجتمع المعرفة الجديد الذي أفرز تحديات جديدة خاصة بالجانب التعليمي باعتباره قطاع مهم وحساس ، ومركز إشعاع علمي وفكري ، ومصدر تموين هام على مستويات مختلفة ، حيث أبرزت العلاقة الموجودة بين التكنولوجيات الحاصلة وتحديات العولمة الجديدة وهذا الجانب ومدى تأثيرها عليه.

- ومما لا شك فيه أن التعليم العالي يحظى باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتباره الرأس المال الرمزي الإستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الطاقات البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات التطور ، والجامعة كفضاء لإنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها أصبحت تعمل على تكوين طالب بمؤهلات علمية وعملية تستجيب لتطلعاته وتحقق احتياجات المجتمع ، فتفسح له المجال للتغيير عن مواهبه في إطار تنمية مجتمعه، ومن هذا المنظور تسعى الجامعة خاصة في البلدان المتقدمة لضمان جودة التكوين وتأمين شروط الارتقاء به باستمرار إلى مستوى العالمية استجابة للمتغيرات العلمية الحاصلة ، لذلك أصبح قطاع التعليم العالي يشكل مصدر تموين هام على مختلف الأصعدة ، حيث عمل على التكفل الجاد بالمواهب باستحداث تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر ، مع الحرص على ضرورة تكوين إطارات بقدرات مواكبة لعصر الرقمنة مع بروز النظام الدولي الجديد ، حيث يسعى القائمون على مجال تطوير الأبحاث إلى الاهتمام بنوعية المنتج التعليمي على حساب الكم ، مما استدعى إعادة النظر في بنية المنظومة الجامعية بوجه عام ، وذلك بتبني معايير الجودة الصادرة عن المنظمات والهيئات المعنية بالاعتماد الأكاديمي وتخصيص جزء كبير من مواد الجامعة لتأسيس أنظمة الجودة ، ومن أجل تحقيق الأهداف كان لابد للجامعات أن تتماشى ومستجدات العصر الجديدة ، هذه الأخيرة التي فرضت على الجامعة العربية ضرورة التخلص من تلك الممارسات

التقليدية التي ميزتها لسنوات طويلة والقيام بالإصلاحات والتعديلات اللازمة لمعالجة أوضاعها في مختلف المجالات أمام التحديات المحلية والعالمية ، غير أن صناع القرار اختلفوا حول مسألة ترتيب الأولويات بالنسبة لسياسة الإصلاحات والتغيير ، فبعضهم اهتم بالمحتوى والمناهج ، وآخرون اهتموا بالشهادات والدرجات الممنوحة ، هذا ماجعل الجامعة الجزائرية تفكر تفكيراً جدياً في وضع هذه المؤسسة في مسارها الطبيعي المواكب للمتغيرات العالمية ، وهذا بتبني سياسة إصلاحية جديدة قاعدتها نظام جرى ويجري تطبيقه في المؤسسات الجامعية على الصعيد العالمي يدعى نظام "LMD" (ليسانس ، ماستر، دكتوراه) ، وهو مشروع عالمي يدعو للمنافسة في إمتلاك المعرفة بتقديم تكوين نوعي يسمح بإنفتاح الجامعة على سوق العمل الذي سيتم بالحركية والتغيير ، ويعتبر هذا النظام معيار لضمان جودة التعليم تتكون من دول هدفها أن تظل دول العالم الأخرى مرتبطة باقتصادها وقيمها الإستهلاكية ، ودليل هذه الهيمنة موافقة معظم الدول الأوروبية على تطبيق نظام "LMD" ، ويشعر بعض الدول العربية مثل تونس والمغرب والجزائر في تطبيقه

- وبناء على ما تقدم سوف نحاول في هذه الدراسة التعرف على واقع تطبيق نظام "LMD" في الجامعة الجزائرية في ظل تحديات العولمة ، وهذا من خلال دراسة نقدية لنظام "LMD" على المستوى النظري والتطبيقي لتبين مدى ملائمة البيئة الجامعية لتبني هذا النظام الجديد ومدى تحقيقه لأهدافه النظرية من خلال التطرق لأهم العراقيل التي تقف أمام إمكانات الدولة المسخرة لتطبيقه ، وقد احتوت دراستنا على على ثلاثة أبواب تمثلت في :

- **الباب الأول :** خصص للإطار المنهجي للموضوع ، بحيث احتوى على الإشكالية التي تتمحور حولها الدراسة ، إضافة إلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره والأهداف التي تصبوا إليها الدراسة ، والمفاهيم الأساسية للبحث والمنهج المتبع وأهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع .

- **الباب الثاني :** خصص للإطار النظري ، حيث تم تقسيمه إلى فصلين وكل فصل إلى ثلاثة مباحث :

- **الفصل الأول :** تناولنا فيه جدل العولمة والمنظومة الجامعية ، بحيث تطرقنا إلى التطور التاريخي للعولمة (مفهوما وواقعا) ، الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة ، وماهية التعليم الجامعي وفعاليته في ظل المتغيرات المحلية والعالمية.

- **الفصل الثاني** : تناولنا فيه الجامعة الجزائرية بين الإصلاح وتحديات العولمة ، بحيث تطرقنا الى إستراتيجيات إصلاح التعليم العالي بالجزائر والأهداف المرجوة من هذا الإصلاح ، إضافة الى التعريف بنظام الإصلاح الجديد "LMD" وأهم مبادئه ومميزاته ، وواقع تطبيق نظام "LMD" في الجامعات الغربية والجامعة الجزائرية خاصة .

- **الباب الثالث** : خصص للإطار التطبيقي ، بحيث خصص لمجالات الدراسة والمعالجة المنهجية للموضوع من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ، إضافة إلى عرض وتحليل وتفسير النتائج التي خلصت إليها الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضيات .

- وفي الأخير توج بحثنا هذا بخاتمة عامة كحوصلة وتقييم شامل للجوانب المدروسة .

تقديم الموضوع :

تعيش الجامعات الجزائرية اليوم تحولات عميقة وتطور سريع في نظامها التعليمي ، يمكن القول عنها أنها تغيرات جذرية فرضتها تحديات العولمة الجديدة و التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في عالمنا المعاصر ، تضع هذه الأخيرة ،نظم التعليم الجامعي محل نقاش وجدل كبيرين وكانت من بين أهم نتائج هذه التحولات ، تبني الجامعات نظام تعليمي جديد والممثل في نظام "LMD" وتعميمه في كل التخصصات على حساب النظام القديم ،نظرا لأهميته وحدائته وأهدافه الرامية إلى تطوير وعصرنة البحث العلمي .

ففي سياق هذه الدراسة نحاول التعرف على ماهية العولمة باعتبارها ظاهرة كونية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية ومدى إنعكاسها على واقع النظام التعليمي بالجامعة الجزائرية عامة وذلك من خلال تطبيق "LMD" كنظام تعليمي جديد بغرض الوصول إلى معرفة مدى مساهمة التعليم الجامعي في ظل التحولات العميقة والإصلاحات الجديدة في ترقية المعرفة العلمية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوعا راهنا ومهما للجامعة و المجتمع على حد سواء والذي يتمثل في "العولمة والنظام التعليمي في الجامعة الجزائرية " بحيث تمثل دراسة نظام التعليم العالي الجديد أهميته البالغة في معرفة حياة المجتمعات من حيث تكيفها وقدرتها على مواكبة و ثائر التغير السريعة .من خلال تزويد المجتمع بما يحتاج من إطارات وخدمات بشرية ومهارات وغيرها ،كذلك الاهتمام بتصورات الأسرة الجامعية للنظام التعليمي الجديد من حيث طبيعته وفلسفته ونجاعة و من حيث الصعوبات التي تواجهها بالإضافة إلى معرفة بدائلهم حول فعالية هذا النظام في ظل تحديات العولمة .

الهدف من الدراسة :

إن دوافع القيام بدراسة أي موضوع هي حتما الوصول إلى أهداف محددة ، فالهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد طبيعة وفلسفة ظاهرة العولمة التي يشهدها العالم اليوم والثورة التي أحدثتها في تغيير المفاهيم وعلى رأسها التعليم الجامعي .

وتحديدا يهدف بحثنا إلى :

- * تشخيص واقع تطبيق النظام التعليمي الجديد "LMD" في الجامعة الجزائرية في ظل تحديات العولمة
- * التعريف بالمضامين التربوية للعولمة والكشف عن طبيعيتها التحديات التي تحملها آلياتها ومضامينها .
- * معرفة مدى تفاعل الطلبة والأساتذة مع الإصلاحات التي عرفها النظام التعليمي في الجامعة الجزائرية
- * التطرق لأهم العراقيل التي تقف عائقا أمام تطبيق نظام التعليم العالي الجديد "LMD" .
- * التعرف على التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية من خلال الهيكلة الجديدة للنظام التعليمي .

أسباب إختيار الموضوع :

من المعروف أن أي باحث عند قيامه بدراسة موضوع ما ، تكون لديه أسباب ودوافع تجعله يتمسك بالبحث في هذا الموضوع ،ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع يمكن ذكر ما يلي :

1- الأسباب الذاتية : تتمثل في ميولي ورغبتي في تفضيل المواضيع العلمية الحديثة ،وكون ظاهرة العولمة إستأثرت باهتمام الجميع في السنوات الأخيرة ، هذا ما حمسني ودفعتني إلى حب الإطلاع على كل ما يجد في مجال العولمة وفهم انعكاساتها وأثارها على واقع النظام التعليمي في الجامعة الجزائرية .

2- الأسباب الموضوعية : وتتمثل فيما يلي :

- * ظهور نظام تعليمي جامعي جديد وبداية تعميمه في كل التخصصات .
- * الجدل القائم حول طبيعة هذا النظام الجديد ومضمونه والغرض منه.
- * الاختلال الموجود بين أهداف المنظومة الجامعية والواقع.

تحديد الإشكالية:-

لعل أبرز ما تواجهه الجزائر في الألفية الثالثة، على غرار دول العالم الثالث، إشكالية مواكبة التطور، وإيجاد مكانة لها ضمن الأمم المتحضرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، خاصة وأن ظاهرة العولمة أصبحت حتمية تاريخية لا مفر منها، حيث نجد في هذا الإطار أهمية الرأي القائل: "أنه بدلا من الخوف من العولمة، لا بد من امتلاك وسائلها وأدواتها" وذلك من خلال التكيف معها والإلمام بإستراتيجيات العلم والتكنولوجيا.

ومما لا شك فيه أن التعليم العالي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي الحاصل على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، ويتأثر بالسلب أو الإيجاب وفق المعطيات والمنتجات الجديدة التي تفرضها تحديات العولمة في عالم الأفكار، ومن ثمة كان لزاما على الفاعلين في السياسات التعليمية تبني إستراتيجيات تتماشى ومستجدات العصر تبنيتها لمعايير جيدة تسمح لها بوضع نظام تعليمي يوازن بين الإمكانيات المادية والبشرية والآمال المرسومة عليها، ولعل هذه الانقلابات على مستوى الأنظمة التعليمية جعل الجامعات الجزائرية تعيش الحيرة بين التحديات التي فرضت عليها من قبل العولمة وبين مقوماتها. وفي ظل هذا التوجه تبنت الجزائر إستراتيجية إصلاحية جديدة مستلهمة من تجارب غربية وأنجلو سكسونية تحديدا ممثلة في منظومة التعليم العالي الجديد "LMD"، حيث أريد بهذا الاختيار الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي والقيم الجزائري بكل مكوناته غير أن هذا النموذج من الإصلاح في النظام التعليمي اصطدم بواقع الجامعة الجزائرية مباشرة عند الشروع في تطبيقه، وكان ذلك واضحا في الفجوة الحاصلة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية، فخلق هذا الوضع اضطرابا على مستوى كل عناصر العملية التكوينية الجامعية.

* وفي هذه الدراسة سوف نحاول معرفة واقع النظام التعليمي الجديد في الجامعة الجزائرية في ظل تحديات العولمة بين التكيف أو الرفض، وهو ما يستوجب منا طرح السؤال التالي:

*** هل جاء النظام التعليمي الجديد "LMD" في الجامعة الجزائرية نتيجة تطور طبيعي للأداء البيداغوجي و الأكاديمي للجامعة أم كان استجابة قسرية لضغوط العولمة ؟**

* ومن خلال هذا السؤال يمكن أن نستخلص عدة تساؤلات فرعية وهي كالآتي :

* ما هي أهم التحديات التي تفرضها العولمة على النظام التعليمي في الجامعة الجزائرية ؟

- * هل تطبيق النظام التعليمي الجديد "LMD" بالجامعة الجزائرية كان نتيجة دراسة عميقة لواقع الجامعة من قبل أهل الاختصاص ، أم كان نتيجة قرار انفعالي فوقي ؟
- * إلى أي حد يمكن أن يساهم النظام التعليمي الجديد في ظل الإصلاحات الجديدة التي فرضتها العولمة في ترقية المعرفة العلمية في الجامعة الجزائرية؟
- *مادى تفاعل الطلبة والأساتذة مع الإصلاحات التي فرضتها العولمة على المنظومة التعليمية بالجامعة ؟
- *هل ظهور النظام التعليمي الجديد "LMD" كاف لتحسين التعليم العالي بالجزائر ؟
- *مامصير النظام التعليمي بالجامعة الجزائرية في ظل انتشار ظاهرة العولمة واكتساحها لكل الفضاءات ؟

تحديد الفرضيات :

- ينبغي على أي باحث أن يقترح إجابات أولية على الدراسة التي يجربها ، فالفروض هي عبارة عن إجابات مؤقتة يتم نفيها أو إثباتها في نهاية البحث، والموضوع الذي نحن بصدد دراسته يتضمن فرضيتين وهما :
- 1- إن ظهور النظام التعليمي الجديد "LMD" كان نتيجة عوامل داخلية فرضها التطور النوعي لأداء الجامعة الجزائرية ؟
- 2-إن ظهور النظام التعليمي الجديد "LMD" يعكس بالضرورة تفاعل الجامعة مع ظاهرة العولمة ، وذلك من خلال مواكبتها للتطورات والتحويلات العميقة التي يشهدها العالم اليوم ؟

تحديد المفاهيم الإجرائية:

- تعتبر المفاهيم و المصطلحات العلمية المفاتيح الأساسية لإجراء البحث العلمي ، وفي بحثنا هذا تتداول عدة مفاهيم تحده وهي كالآتي :

***العولمة mondialisation :**

- وهي تعني كل ما هو كوني ، والانفتاح على العالم ، والأخذ والعطاء دون حدود ، كما تعني تعميم الشيء على مستوى عالمي ، أي نقله من المحدود إلا لا محدود ، الذي ينشأ عن كل مراقبة ، ويعني هذا تجاوز الشيء للحدود الزمانية والمكانية والقيمين⁽¹⁾

- كما تمثل عملية أمركة ورسملة العالم ، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى.

* **واقع** : وهو الحاصل في الواقع ، وهو الشيء الموصوف بالواقع بمعنى الحصول والوجود ، كما يعرف على أنه فهم لأحوال الناس والوقائع المحاصرة ، والأحداث الجارية سواء كانت عامة أو خاصة لمعرفة حيثياتها وأثارها⁽²⁾

* **نظام** : يشير مفهوم نظام إلى تكوين مركب ومنظم من عدة عناصر أو أجزاء ، ويتكون من عدد العناصر الفرعية المتناسقة ومجموعة الأشياء المرتبطة والمتكاملة بعلاقات ذات صفات موحدة ومتجانسة تسعى إلى تحقيق غاية مشتركة⁽³⁾ ، وهو لفظ يطلق على الظواهر والعلاقات الاجتماعية عندما تتبلور في مصالح وقيم محددة⁽⁴⁾

* **النظام التعليمي** : هو واحد من مجموعة النظم الرئيسية في المجتمع ، وهو بمثابة مجموع القواعد والقوالب المقررة لإعداد الشيء وتربيته من خلال الأجهزة التي تهئ الفرد جسديا وعقليا وخلقيا ليكون عضوا سويا متكيفا مع المجتمع .

(1) إسماعيل سراج الدين وآخرون ، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 2009، ص 82

(2) بدونوف بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، بدون سنة ، ص 448

(3) محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، المجلد رقم 07، دار الفجر للنشر والتوزيع، بدون بلد، 2003، ص 2480

(4) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المختصين ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1975، ص 818

- ولهذا ينظر الى النظام التعليمي على أنه مجموعة الأشكال والأوضاع والقوالب العامة المنظمة لطريقة الحياة التي تنظم نشاط الجماعة في المجال التربوي عموما والتعليمي على وجه الخصوص (1)

* الجامعة : هي من الفعل جمع بالعربية ، universalize بالإنجليزية ، وتعني التجمع والتجميع ، أي التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة (2) ، والجامعة هي فضاء يهدف إلى إنتاج المعرفة العلمية وإعادة إنتاجها وتوزيعها والمساهمة في ترقية الفرد وتنمية وتطوير المجتمع .

* التعليم الجامعي أو العالي : هو التعليم الحكومي وغير الحكومي الذي يلي المرحلة الثانوية ، أو ما يعادلها ، والذي تتراوح مدته بين أربع وسبع سنوات ، يتم في مؤسسات أكاديمية عالية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد جامعية معنية (3) ، ويتيح للراغبين والباحثين عن المعرفة نوعا عاليا من التعليم ومستوى رفيعا من المعرفة .

* نظام "LMD" : هو نظام تعليمي جامعي ظهر في أوروبا ، وتطور أكثر كنتيجة للعديد من الإصلاحات الناجمة عن الإتحاد الأوروبي ، ولقد تم تبنيه في دول المغرب العربي كنتيجة لعقود الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وهو يستجيب لضروريات عولمة المعارف (4)

الدراسات السابقة:

إن النظام التعليمي في الجامعة كان محل دراسة لأبحاث مختلفة تناوها الباحثون بطرق وأساليب مختلفة ، لكن فيما يتعلق بموضوع بحثنا فالدراسة قليلة جدا حتى أنها تكاد أن تكون شبه منعدمة ، لهذا استأنست بالدراسات السابقة الأقرب لموضوعنا للاستعانة بتحليلاتها ونتائجها .

(1) السيد علي شتا وفادية الجولاني ، علم الاجتماع التربوي بدون طبعة ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفكرية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 119

(2) أحمد حسين الصغير ، التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل ، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005 ، ص 21

(3) المرجع نفسه ، ص 22

(4) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ملف إصلاح التعليم العالي ، الجزائر ، 2004 ، ص 03

1- الدراسة الأولى: ظاهرة العولمة الواقع والأهداف :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد العولمة المختلفة والكشف عن مظاهر هذه الأبعاد، وانتهت هذه الدراسة إلى أن مظاهر القوة في المجتمع البشري المعلوم تتمثل في السيطرة على الفضاء. ويتطلب ذلك صناعة متفوقة في مجال التكنولوجيا.

2- الدراسة الثانية: التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب الجامعي :

أطروحة لنيل شهادة الماجستير سنة 2005، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول تنمية طاقات وقدرات الطلبة وعلاقتها بمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، ومن هذا المنطلق تم التركيز على إبراز الوظيفة الحقيقية للتعليم العالي عامة وفي الجامعة الجزائرية خاصة.

3- الدراسة الثالثة: دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية :

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه سنة 2009، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول تحديد معايير التكوين الجامعي في إطار تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية ومحاولة تقييم التجربة الجزائرية على ضوءها، كذلك زيادة الاهتمام بقضايا الجامعة باعتبارها آلية لتلبية الاحتياجات الوطنية وسوق العمل وخطط الإنماء الشامل على أسس علمية مدروسة.

بالإضافة إلى ذلك توجد بحوث أخرى كل منها درس اتجاه معين للعولمة فهناك من درسها من الناحية الثقافية وهناك من تناولها من الناحية الفلسفية، والاتصالية، لكن نحن في دراستنا هذه سوف نتناول موضوع العولمة من جانب انعكاساتها وتأثيراتها على واقع النظام التعليمي في الجامعة الجزائرية عامة والمستغانية خاصة.

المرتكزات النظرية :

في هذه الدراسة حاولنا الارتكاز على بعض النظريات التي تثري موضوع البحث وهي:

*النظرية الليبرالية : بحيث ترى أن العولمة هي عملية إلحاقية انتقالية، بمعنى أنها عملية تقسيم العالم إلى عالمين، عالم القوى الكبرى ذو المؤسسات العالمية والشركات الكبرى وعالم الدول النامية أو المتخلفة، وهذا الأخير ينبغي أن يلقى بالعالم الأول عن طريق فتح أسواقه أمام الدول الكبرى وتحديث طريقة الحياة.

*نظرية الأنساق الاجتماعية : وهي تعد من النظريات التي تجمع بين الكثير من التخصصات كعلم الاجتماع، الإدارة أو التنظيم، ولقد أكدت هذه النظرية أن الجامعة هي في حالة تبادل مع المجتمع وذلك باعتبارها نسقا اجتماعيا مفتوحا على المحيط الخارجي، ولكنها أهملت العوامل المساعدة في تحقيق التفاعل ، فاعتبار الجامعة كنسق مفتوح بغياب شروط وظروف معينة تميزه عن الأنساق الأخرى يجعلها لا تؤدي دورها في عملية التنمية.

*نظرية التحديث: اعتمدت هذه النظرية على نقل تجربة الدول المتقدمة كنموذج للدول النامية ، وهذا من خلال دراسة العلاقة المتبادلة والعوامل المفسرة لمختلف عوامل التنمية، وأهم عامل اعتمدت عليه هو التعليم، حيث قامت بتحليل العلاقة بين التعليم و التحديث والتنمية من خلال الإشارة إلى مدى أهمية دور المؤسسات الاجتماعية التعليمية التي تقوم بعملية التجديد في مختلف جوانبها بالدول النامية (1)

المنهج المتبع في الدراسة :

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي : دراسة في علم الاجتماع التربوي، بدون طبعة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1991 ، ص182-183

لا يخلو أي بحث علمي من منهج أو طريقة يسير وفقها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، ونعني بالمنهج تلك الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لمشكلة أو موضوع ما، وذلك لاكتشاف الحقيقة⁽¹⁾ ويعرفه "موريس أنجرس" أنه مجموعة الإجراءات والخطوات الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة⁽²⁾

وفي دراستنا هذه اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يفيدنا في تحليل وتفسير المتغيرات وذلك بهدف جمع البيانات والمعلومات الخاصة بواقع النظام التعليمي داخل الجامعة الجزائرية ومدى تأثيره بالتطورات والتحولات العميقة التي يشهدها العالم اليوم، والتعبير عن هذه البيانات إما كما أو كيفاً، إضافة إلى المنهج الإحصائي وذلك من خلال تفرغ وتبويب البيانات المتعلقة بالاستمارة، كما اعتمدنا أيضاً على المنهج المسحي الذي يعتبر مناسباً لتحليل نتائج الاستمارة والمقابلة .

التقنيات المستعملة :

كل باحث أثناء قيامه بدراسة موضوع ما يستعين بأدوات وتقنيات لجمع المعلومات التي من شأنها مساعدته للتوصل إلى نتائج علمية.

لقد اعتمدنا في هذا البحث على تقنيتين وهما:

*الاستمارة: وهي تعرف بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد أثناء المقابلة، وتستخدم من أجل الحصول على معلومات حول الموضوع، يتم ملؤها مباشرة وهذا بحضور الباحث⁽³⁾ وقد قسمت الاستمارة إلى محاور وذلك طبقاً للفرضيات، وهي تشمل نوعين من الأسئلة، مغلقة ومفتوحة.

*المقابلة الموجهة: وهي عبارة عن محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على عدد من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو الاستعانة بها في عملية التوجه والتشخيص⁽¹⁾

(1) عمار بوحوش، دليل الباحث وكتابة الرسائل الجامعية، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر بدون سنة، ص12.

(2) موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوريد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد يسعون، بدون طبعة، دار القصبة للنشر، بدون بلد، 2004 ص553.

(3) موريس أنجرس، مرجع سابق، ص:301

ولقد استعملنا هذه الأداة للحصول على معلومات دقيقة من قبل الأساتذة حول واقع النظام التعليمي "LMD" في الجامعة الجزائرية .

(1) بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني ، محاضرات في المنهج والبحث العلمي ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
2007 ، ص13

تمهيد :

يجتاز العالم اليوم مرحلة انتقالية بالغة الأهمية للوصول إلى عصر جديد يتميز بمتغيرات غير مسبوقة تجسدت في بعض التحديات التي تواجه المجتمع العربي ، كالعولمة وما تنطوي عليها من مظاهر التكتلات الاقتصادية ، الثورة العلمية ، التقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي ، تقدم تكنولوجيا الاتصال وديمقراطية التعلم وغيرها ، هذه التغيرات وما صاحبها من تطورات جذرية في الحياة الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية والثقافية فرضت العديد من التحديات أمام الأنظمة التعليمية في المجتمع العربي .

وفي عهد العولمة أصبح تطوير التعليم العام عامة والتعليم العالي خاصة مسألة تحضى باهتمام بالغ من جميع بلدان العالم ، سواء كانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو ، لأنها تدرك أن التعليم العالي خاصة هو القاطرة التي يتم بواسطتها إيجاد القاعدة الصلبة للتنمية ، وتزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة والمدربة، وبالقياديين الذين تقع عليهم مسؤولية تنميته وتطويره، وتمكينه من تحقيق الأهداف التنموية التي يطمح إليها، وكل هذا الاهتمام يكون من خلال المؤسسة التعليمية القادرة على تحقيق هذه الأهداف ومواجهة تحديات العولمة ، ألا وهي الجامعة.

المبحث الأول : التطور التاريخي للعولمة (مفهوما وواقعا)

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي سيطر مفهوم العولمة على كل ما عداه من المفاهيم، ويات هاجسا ملحا في جميع السياسات الإقليمية والدولية، كما أنه أصبح مفهوما إيدولوجيا أكثر من كونه نظاما اقتصاديا أو تجاريا، الأمر الذي جعل للعولمة كل هذا الحجم من أهمية والسعة وخلق لها أنصار ومعارضين، وجعلها عند البعض سببا للرخاء والرفاهية، وعند البعض الآخر سبيلا للتخريب والاستلاب والضياع (1)

***مفهوم العولمة :**

أجتهد الكثير من الباحثين في تعريف العولمة، لكنهم لم يتفقوا على تعريف موحد ومحدد للظاهرة، بسبب ما يبدو من تباين المرجعيات واختلاف الرؤية والنظام الفكري وربما السياسي الذي يحكم كل من هؤلاء الباحثين، لكن القاسم المشترك الذي يجمع الأفكار المختلفة بشأن العولمة يتمحور في أنها بالأساس ظاهرة اقتصادية ترتبط جوهريا بانطلاق الظاهرة الاستعمارية، وما تبعها من نشوء الرأسمالية التي تضخمت لتصبح نمطا إمبريالي فرض متطلباته على العالم كله .

أ- العولمة لغة: هي في الأصل كلمة إنجليزية ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت كلمة globalisation، وترجمت إلى الفرنسية بـ mondialisation، وإلى العربية تحت عدة مصطلحات منها : العولمة -الكوكبة -الكونية-الشمولية. (2)

ب- العولمة اصطلاحا : وهي تعني تعميم الشيء على مستوى عالمي ، وإصطباع عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها، وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كما تعني تعميم نموذج الحضارة الغربية وأنماطها الفكرية والسياسية والاقتصادية على العالم كله (3)

(1) حميد حمد سعدون، العولمة وقضاياها، ط1، دار وائل النشر، عمان بدون سنة، ص:07

(2)-Pirre salles, « problèmes économiques

généraux », tome2ED, dunod, paris, 1997.p :470

(3) إسماعيل سراج الدين وآخرون، "مرجع سابق"، ص82

التعاريف الغربية: إن معظم التعاريف الغربية أفرطت في مدح ظاهرة العولمة، وذلك باعتبار أن الغرب منشأ وأصل العولمة والمستفيد الأكبر منها، وفيما يلي سنتطرق الى بعض هذه التعاريف.

1- تعريف برتراند بادى "Bbertrand Badie": يرى بأن العولمة هي إقامة نظام دولي يتجه نحو التموحد في القواعد والقيم والأهداف مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره.

2- تعريف روبرتسون: "R.Robertson": يرى بأن العولمة تشير الى الفعاليات المضطردة المتنامية التي تخص الاتصالات الاندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي، والعولمة هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزماني والمكاني (1)

3- تعريف جيمس روزناو: يرى أن العولمة هي العلاقة بين مستويات متعددة للتحليل منها، الاقتصاد، والسياسة، والثقافة والإيديولوجيا، وهي تشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة و المجموعات المقيمة (2)

4- تعريف جيمس بيكر: يرى أن العولمة تمثل اتجاها إيجابيا وتوفير الفرص لرفع مستوى المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي العالم كله، لكن استمرار التقدم في الاتجاه نحو الهدف يتطلب استمرار الالتزام بهذا التيار من جانب جميع القوى في العالم (3)

5- تعريف فيدر ستون: "M.Featherstone" يرى ان العولمة هي الامتداد الخارجي للثقافة المحلية المعنية إلى أقصى حدودها، أي العالم أجمع، وبذلك تصبح الثقافات المختلفة منخرطة في الثقافة الغالبة التي سوف تغطي بعد حين جميع العالم (4)

التعاريف العربية: وتتمثل فيما يلي :

(1) Robertson.R ? « Globalisation », sage, london, 1992,p114

(2) السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 288 ، فيفري ، 1998 ، ص 06.

(3) -أحمد شطاطا ، بشير عميور ، ظاهرة العولمة، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 12، فيفري 2001، ص 19.

(4) -Featherstone.M" global culture :nationalism,globalisation and modernity" sage ,publication,1990,p:06

- 1-تعريف برهان غليون: يرى أن العولمة هي ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة (1)
- 2-تعريف عبد المنعم حنفي: يرى أن العولمة هي رسمة العالم، وتتم السيطرة عليه في ظل عامية المركز وسيادة نظام العالم الواحد، وبذلك تتهاوى الدول القومية وتضعف فكرة السيادة الوطنية وسيطرة الثقافة العالمية (2)
- 3-تعريف صادق جلال العظم: يرى أن العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عملية دائرة التبادل والتوزيع والتجارة إلى عملية دائرة التبادل والتوزيع والتجارة إلى عملية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها.
- 4-تعريف محمد عابد الجابري: يرى العولمة بأنها نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فإنها تعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبلية والطائفة، والتعصب بعد أن تضعف إدارة الدولة وهوية المواطن (3)
- 5-تعريف إسماعيل صبري: يرى أن العولمة هي التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية (4)
- * من خلال هذه التعاريف نستنتج أن العولمة تدل على شكل معين لإدارة مندمجة كلياً على مستوى عالمي، وهي تمثل الانسلاخ عن قيم ومبادئ وتقاليد وعادات الأمة وإلغاء شخصيتها وكيانها وذوبانها في الآخر .

2- السياق التاريخي لظهور العولمة :

(1) السيد ياسين، "مرجع سابق" ص 06
 (2) حنفي عبد المنعم، المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 268.
 (3) محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، بدون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1977، ص 147
 (4) أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره في الاستهلاك، مجلة المستقبل العربي، الكويت، العدد 155، يونيو 2000، ص 08

إذا أردنا أن نعرف النشأة التاريخية للعولمة يمكننا ان نعتمد على النموذج الذي صاغه "رولاند روبرتسون" في دراسته المهمة "تخطيط الوضع الكوني، العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي" والذي حاول فيه ان يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان وهي كالآتي :

أ-المرحلة الجينية: استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس ، حتى منتصف القرن الثامن عشر ، هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية، إضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى ، كما تعمقت فيها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية .

ب-مرحلة النشوء : استمرت في أوروبا أساساً من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870، وما بعده فقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، ونشأ مفهوماً أكثر تحديداً وفهماً للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، نشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي⁽¹⁾

ج- مرحلة الانطلاق: استمرت من عام 1870، وما بعده حتى عشرينات هذا القرن، حيث ظهرت مفاهيم تتعلق بالهوية القومية والفردية ، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال .

(1) رضا صاحب أبو حمد آل علي و سنان كاظم الموسمي، وظائف الإدارة المعاصرة ، بدون طبعة، مؤسسة الوراق ، عمان ،

د-الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينيات ،وقد اتصفت أساسا ببيروز الولايات المتحدة الأمريكية ، وتفاقم الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق.

ه-مرحلة عدم اليقين : بدأت من الستينات وأدت إلى اتجاهات و أزمات في التسعينات بحيث تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي ، ولقد شهدت هذه المرحلة تأيد في إدراك الأفراد لعالمية العالم على إثر انتهاء الحرب الباردة ، كما زادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية.(1)

3- إنعكاسات العولمة على العالم العربي:

(1) عبد الرزاق محمد الدليمي،العلاقات العامة والعولمة، ط1،دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص:95

*تتمثل انعكاسات العولمة على الوطن العربي فيما يلي :

ا- سياسياً: إن أبرز المتغيرات الدولية المعاصرة التي دفعت بالبلدان العربية نحو المزيد من التداعي والتراجع تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي والهجوم الامبريالي ضدّ العراق ، وولادة مشاريع التسوية العربية الإسرائيلية ، بحيث بات النظام العربي غير قادر على المطالبة بتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وأصبح فاقداً للقدرة على مجرة رفض المشاريع الأمريكية الإسرائيلية، فإنّ النظام العربي انتقل بمجمله من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي سابق إلى أرضية التبعية والانفتاح السياسي كعنوان جديد في نهاية القرن العشرين.

ب- اقتصادياً : على الرغم من أن ظاهرة العولمة أطرقت مجالات متعددة ، إلا أن أهمها هو المجال الاقتصادي ، وتتجلى انعكاساتها في فشل السياسات اللبرالية الاقتصادية التي صاغها الصندوق والبنك الدوليين في ثمانينات القرن الماضي، والآن وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على استجابة معظم بلدان الوطن العربي في تطبيق تلك السياسات ، تحصد هذه البلدان مع بداية القرن الحادي والعشرين النتائج المأساوية التي لا توقف عند العجز عن مواجهة تحديات التنمية فحسب ، بل أدت تفاقم المديونية الخارجية والداخلية ، مما نتج عنه تباطؤ وتراجع حركة النمو الاقتصادي وتزايد حالة الفشل والانعكاسات في مسيرة الاقتصاد الوطني (1)

ج- اجتماعياً: إن المجتمع العربي في هذه المرحلة يتعرض إلى الأحوال المتأزمة بكل أبعادها، ففي هذه الحقبة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة إلى مرحلة جديدة، وهي مرحلة العولمة شهد المجتمع العربي عودة إلى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو أكثر، فهو يوصف اليوم على أنه مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته الاجتماعية، ويعاني النزعة الاستبدادية، أما على الصعيد الاجتماعي الداخلي فإن الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة تزداد اتساعاً وعمقاً (2)

د- علمياً : إن الوضعية البحث العلمي في الوطن العربي لا تأهلنا أن نجاري منطق العولمة المبني على التطورات التكنولوجية والعلمية المذهلة ، و التي هي في حقيقة الأمر نتيجة للاستثمارات ضخمة في التعليم

(1) محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد العربي وتحديات العولمة، حالة الأمة العربية، المؤتمر القومي الحادي عشر، بدون طبعة

،مركز دراسات الوحدة العربية، بدون بلد ، 2002، ص395

(2) عبد الباسط عبد المعطي، إشكالية مفهوم التنمية الاجتماعية ومؤشراتها، حالة الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الحادي

عشر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بدون بلد، ، مارس 2001 ص266

والبحث العلمي ، وإذا أيدنا القول الذي يقول أن عولمة التعليم هي هدف النظام العالمي الجديد بعد عولمة التجارة والصناعة ، فعلى النخبة السياسية العربية والباحثين العرب تجسيد هذه الحقيقة على أرض الواقع ، إذ أن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي هو الكفيل بإيجاد حلول لمشاكلنا العديدة ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، فالواقع العربي يقول أن نصيب العالم العربي من الثورة التكنولوجية الحالية يكاد لا يذكر ، بل أن نسبة كبيرة من الشباب العربي لا يحسن استخدام الإعلام الآلي الذي أصبح يفرض في الجامعات الأمريكية ، لذلك يجب على التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أن يستفيد من التطور التكنولوجي الذي يحدث في العالم وربما تكون هذه إحدى إيجابيات العولمة ولن يكون ذلك ممكناً إلا بتشجيع البحث العلمي على وجه الخصوص (1)

المبحث الثاني : الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة

-تعد الجامعة الركيزة الأساسية في أي مجتمع يطمح لتنمية قدراته والنهوض بأعباء التنمية في كل المجالات، فهي نظام مفتوح يسمح بالتبادل والاتصال ، ولا يمكنها أن تتطور دون أن تحقق وظائفها التكوينية

(1) يحيى اليحياوي ، العولمة أية عولمة ، بدون طبعة ، إفريقيا الشرق ، المغرب ، 1999 ، ص 19

التي تسعى من خلالها المحافظة على المعرفة العلمية التي تتميز بالاستقلالية في تحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة.

-والجامعة هي المرأة العاكسة لواقع الأمة ومكانة الشعب، فهي كالعقل بالنسبة لباقي أعضاء البدن، تعدّ الكفاءات والباحثين والمخترعين وتصنع الأفكار والنظريات وتستترشد بما يجد في العالم فتواكب حركة التطور العالمية.⁽¹⁾

1-لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة الجامعية:

إن أغلب الكتاب الغربيين يؤكدون أن البدايات الأولى للجامعة كانت في أوروبا الغربية، ويستشهدون على ذلك بجامعات "باريس" و"أكسفورد" و"كيم برج"، وغيرها من جامعات العصور الوسطى، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك، حيث يؤكد كثير من المهتمين بتاريخ الجامعة، بأن البدايات الحقيقية للتعليم الجامعي كانت في العالم الإسلامي، فالجامعات عرفت في البلاد الإسلامية قبل أن تعرف في الغرب المسيحي في العصور الوسطى بقرون عديدة مثل: جامعة قرطبة في الأندلس، وجامعة القرويين في المغرب... الخ⁽²⁾

-ويؤكد "مليحان التبيثي"، إن البدايات الأولى للجامعات كانت في أورقة المساجد، ثم تطورت إلى جامعات مستقلة تمثل مؤسسات علمية متميزة، تقدم مستوى عالي من التعليم المتخصص في كثير من حقول المعرفة، مما جعل الطلاب يأتون إليها من شتى أنحاء العالم.

وظلت الجامعات الإسلامية فترة طويلة من الزمن تمثل مصدر إشباع علمي وفكري وثقافي متميز، في الوقت الذي كان فيه الغرب المسيحي يعيش في ظلام، إلا أن الأمور سرعان ما تبدلت، فمع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر، أخذ الوضع يتغير في أوروبا، وظهرت بوادر عصر جديد، كان من أبرز ملامحه إنشاء

(1) محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل، ط1 دار الجيل، بيروت 2000، ص132.

(2) أحمد حسين الصغير "مرجع سابق"، ص22، 23.

جامعات كونت النواة الأولى لأنظمة التعليم الجامعي المعاصر، ومن أشهر هذه الجامعات، جامعة باريس في فرنسا-جامعة بولونا في إيطاليا-جامعة كيمبرج في بريطانيا (1)

* نشأة الجامعة الجزائرية :

- تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي ، حيث بنيت أول جامعة في الجزائر عام 1877 من طرف المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية ، المنطوية على التعليم النظري دون الاستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري .

- وبعد الاستقلال لم تكن الجزائر تملك سوى جامعة واحدة فقط ، وقد كانت فرنسية منهجا وبرنامجا وإدارة وفكرا وطريقة ولغة وهدفا ، وقد كانت تضم أربع كليات (الآداب والعلوم الإنسانية ، الحقوق والعلوم الاقتصادية ، العلوم الفيزيائية ، الطب والصيدلة) ، كما تم إنشاء جامعة وهران سنة 1966 ، وجامعة قسنطينة سنة 1967 ، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا في العاصمة وجامعة العلوم والتكنولوجيا في وهران و عناية(2)

-أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فهو ما كان موروثا من الفرنسيين ، إذ كانت الجامعة مقسمة الى كليات هي كلية الآداب والعلوم الإنسانية – كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – كلية الطب – كلية العلوم الدقيقة ، حيث كانت هذه الكليات مقسمة بدورها على عدد من الدوائر والتي تهتم بتدريس تخصصات مختلفة (3)

وفي سنة 1970 تم إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي ، كما جاء الإصلاح الجامعي سنة 1971 لإعادة النظر في نظام التكوين في ضوء الحقائق الوطنية والواقع المعاش ، وذلك بهدف تكوين إطارات قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية في الجزائر ، وتبني سياسة تعدد الاختصاصات لتلبية متطلبات جميع القطاعات .

2- خصوصيات المؤسسة الجامعية وأهدافها الرئيسية :

تتميز الجامعة بمجموعة خصائص على كل المستويات ويمكن ذكر بعضها فيها يلي:
-تنشأ في مجتمع يحدد أهدافها ووظائفها،حيث تعتبر عنصرا متفاعلا معه.

(1) مليحان معيبض التبيثي،الجامعة:نشأتها.مفهومها.وظائفها،المجلة التربوية،مجلس النشر العلمي، الكويت المجلد 14 العدد54، بدون شهر،2000،ص219،220

(2) غيات بولفلجة ، التربية والتكوين في الجزائر ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ص: 110

(3) رابح تركي ، التعليم القومي والشخصية الجزائرية ، بدون طبعة ، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981،

-تتميز بالاستقلالية في الإدارة والتنظيم ولو كانت بشكل نسبي ومتفاوت.

-تضم مجموعة علماء متخصصين في شتى مجالات العلوم التكنولوجية والإنسانية.

-أصبحت الجامعة روح العصر، وتعكس ما توصلت إليه البشرية من إبداعات وتراكمات معرفية (1)

وبما أن الجامعة هي مؤسسة إنتاجية فهي تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في: (2)

أ- **البحث العلمي** : وهذا يتطلب القيام بإجراء البحوث العلمية لتطوير المعرفة النظرية والتطبيقية ويعتمد إنتاج الجامعة ورسالتها على ما تنتجه من بحوث نوعية وكمية بشرط مدى إسهامها في تطور البحث العلمي .

ب- **التعليم** : ويتحقق من خلال إعداد الكوادر التخصصية المختلفة ، ويقاس هذا الهدف من الناحيتين الكمية والنوعية ، وذلك بتخرج إطارات بمهارات وإمكانيات علمية وعملية من شأنها قيادة حركة التنوير والفكر والتجديد في المجتمع .

ج- **خدمة المجتمع** : يقوم على أساس رفع المستوى الثقافي والاقتصادي للمجتمع من خلال الانفتاح على مؤسساته المختلفة وتقديم الحلول لمشكلاته ، ويتمثل بالمراكز الاستثمارية وغيرها .

3- المؤسسة الجامعية وتحديات إدارة الجودة الشاملة :

- إن التحدي الحقيقي الذي تفرضه علينا العولمة ومجتمع المعرفة وثورة التكنولوجيا التي دخلها العالم هو التحدي العلمي والتكنولوجي ، الذي يجعل الجامعات مطالبة بضرورة قيامها بوظائف وأدوار جديدة في ظل هذه القرية الصغيرة . ويعتبر إصلاح النظام التعليمي في الوطن العربي من أهم ركائز النهضة ، فالأنظمة التعليمية العربية بحاجة إلى المراجعة الشاملة والكاملة لتستوعب منجزات العصر وتساهم فيها ، حتى لا نبقى متفرجين ومستهلكين فقط ، لذلك يجب الاهتمام بنوعية التعليم والعناية بمنهجية التفكير العلمي وتعليم مهارات التحليل والتركيب والتقييم والاستنتاج ، وتوظيف المعلومات بصورة تطبيقية و الانتقال من جامعات التدريس والتلقين إلى جامعات البحث العلمي .

- لهذا فقد حذر العديد من الباحثين من انهيار مخصصات البحث العلمي بالجامعة العربية وطالبوا بوضع سياسة الانفتاح على المخرجات وتحسين مستوى الخدمات في التعليم العالي ، عن طريق التعاطي مع مفاهيم الجودة المعاصرة ، ويتضح هذا الاهتمام جليا في المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الذي عقد في القاهرة يومي 24-27 ديسمبر 2001، حيث اتخذ

(1) مليحان معيص الثبتي ، مرجع سابق ، ص : 222 ، 223

(2) فضيل دليو و آخرون ، الجامعة تنظيمها وهيكلتها ، مجلة الباحث الاجتماعية ، الجزائر ، العدد الأول ، 1995 ، ص:11

المؤتمر عدة توصيات من بينها دعوة الدول العربية إلى وضع معايير عربية للجودة والامتياز الأكاديمي ، وإنشاء هيئات وطنية ومجالس لضبط وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ، ودعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية إلى إنشاء نظام عربي لتقويم الأداء وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد متطلبات تطبيقه .⁽¹⁾

لذلك سعت الجامعات العربية إلى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالاستناد إلى تقنيات تضمن التحديث في البرامج والأساليب لمواجهة المشاكل ونقاط الضعف للوصول إلى مستوى المطلوب الذي تكون فيه الجامعة متفاعلة مع التطلعات التنموية في كافة المجالات .

المبحث الثالث : ماهية التعليم الجامعي .

- التعليم الجامعي هو التعليم الحكومي وغير الحكومي ، وهو كل أنواع الدراسات التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها ذات هيكل تنظيمي معين ، وتتألف

(1) السيد عبد العزيز البهواشي ، سعيد بن حمد الربيعي ، ضمان الجودة في التعليم العالي : (مفهومها ، مبادئها ، تجارب علمية) ط1، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005 ، ص 36،37

الجامعة من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية والتخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى الليسانس، ومنها ما هو على مستوى الماجستير والدكتوراه (1)

1- وظائف التعليم الجامعي :

تتمثل وظائف التعليم الجامعي فيما يلي:

أ- وظيفة إنمائية تكوينية : إن التعليم العالي تعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة إلى طاقات فعالة مستعدة للعبء، ليؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم العالي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخرات في العملية الإنمائية (2)

ب- وظيفة علاجية تغييرية: لقد ظهرت نظريات جديدة تفسر عملية التعليم على أنها عملية تغير وتعديل في سلوك الفرد، بحيث أنه أثناء عملية التعليم يكتسب الطالب أساليب جديدة للسلوك تتفق مع ميوله وتؤدي إلى إشباع حاجاته ، فكلما كان سلوك الطالب موافقا لأهدافه زادت رغبته وعملت قدراته على تبني هذا النوع من السلوك ، والتعليم بهذا المفهوم يشمل تغيرات علاجية جسمية وانفعالية واجتماعية قد تستمر مدى الحياة .

ج- وظيفة إرشادية توجيهية : يحتاج الطالب إلى التوجيه لاستخدام قدراته استخداما بناءا، وكذلك لمعرفة مختلف حاجاته وطرق إشباعها، ولهذا فقد باتت وظيفة التعليم الجامعي في توجيه وإرشاده لأحسن السبل لتحقيق النجاح، فالتعليم الجامعي يساعد الطالب على تجاوز الغموض وحل مشاكله ومعرفة إمكانياته (3).

د- الثقافة العلمية : تعمل الجامعة قدر المستطاع من أجل توطيد العلاقة بينها وبين المجتمع، ليس فقط داخل أصول الجامعة ، بل ما تنتجه من مجلات، دوريات، كتب، أبحاث يتم نشرها للاستفادة العامة، أضف إلى ذلك إمكانية إجراء محاضرات وأيام دراسية مخصصة ليس فقط للطلاب بل للمجتمع عامّة ، قصد نشر الثقافة والوعي على المستوى العام .

هـ- البحث العلمي وتطويره: على التعليم الجامعي تنمية وتطوير البحث العلمي الذي يعد من المقومات الأساسية للجامعة ، فالبحث العلمي ضرورة هامة ووظيفة أساسية للتعليم الجامعي لاستمراره وتطويره (1).

(1) أحمد حسين الصغير ، مرجع سابق، ص21

(2) محمد بوعشة ،مرجع سابق، ص:12

(3) عبد الله رشدان وآخرون، المدخل إلى التربية والتعليم، بدون طبعة ، دار الشروق، الأردن، 1997، ص265

(1) السيد عبد العزيز البهلواني ،سعيد بن حمد الربيعي، عبد الله بن علي الشبلي، العولمة والتعليم الجامعي ،المضامين ،المستقبل ،دراسة حالة ،ط1 ،القاهرة ،عالم الكتب، 2006 ، ص 112

2- أهداف التعليم الجامعي :

للتعليم الجامعي أهداف متعددة تتمثل فيما يلي :

أ- أهداف تربوية تعليمية : إن التربية والتعليم موضوع رئيسي وله أبعاد عالمية ، لأنه يهتم كل من يعمل لتحسين ظروف الحياة الإنسانية في الوقت الحاضر ، وإعداد ظروف الحياة في المستقبل ، ولذلك فقد أُمسى من الضروري أن تنعكس التطورات الجارية في معالجة البيانات والمعلومات على مناهج التعليم العالي ، بحيث تتضمن مناهج المستقبل التغيرات الحادثة في مجال معالجة المعلومات ، ويمكن تركيز المناهج الدراسية في المعاهد العليا والكليات على إدارة مصادر المعلومات وتحليل وتصميم النظم (2)

ب- أهداف اجتماعية ثقافية : ينظر إلى التعليم الجامعي على أنه ضرورة من ضروريات رقي المجتمع وتقدمه ، فنظام التعليم العالي منظومة واسعة من العلاقات ، والتعاونات أعمق وأشمل من كونها أبنية ومعلمين وطلاب ، ومن هنا فإن أهداف التعليم العالي الأساسية هي التغيير الاجتماعي الهادف بمفهومه الشامل مما يؤدي إلى ازدهار المجتمع ونموه .

د- أهداف سوسيو اقتصادية: من المعروف أن التعليم الجامعي هو الوسيلة الفعالة لضمان اختيار مهني جيد يأخذ في الحسبان قدرات كل فرد وميوله ورغباته ضمن تطور الحاجات المتنوعة للمجتمع . فإن من أولويات أهداف التعليم الجامعي هو ضمان وجود قوى عاملة مدربة تدريباً عالياً في كافة المهن المطلوبة في سوق العمل، وهذا من شأنه أن يضمن تنمية متكاملة من العلماء للمجتمع بكافة جوانبه المادية والبشرية (3)

3- فعالية التعليم الجامعي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية :

- لقد أفرزت الساحة الدولية آليات تعليم جامعي حديث تكيفت مع عدة مستويات هي :
الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهو ما أصبح يسمى بتكنولوجيا التعليم .

(2) عبد التواب شرف الدين ، التعليم في عصر المعلومات ، مجلة التربية ، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر، العدد:

105، بدون شهر، 1993، ص119

(3) محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص:11، 13

الاستفادة من التطورات الهائلة في الوسائط التكنولوجية .وتطوير أساليب الادارة الجامعية الحديثة كالإدارة بالمشاركة وإدارة الأهداف والجودة الشاملة.

-لا شك أن الثورة المعلوماتية قد أثرت على مجالات عديدة تمس الجامعة ووظائفها ،بحيث

وجد أنها أثرت على : وسائل ومتطلبات عملية التكوين ومدى تأثيرها على الرصيد المعرفي ،وطبيعة المؤسسات التعليمية التي تعمل على تكوين عنصر بشري في تنمية الجامعة للمجتمع .

-هذا ما يجعل الجامعة في حاجة إلى :

- تكيف الإدارة الواعية بتوظيف رأس المال البشري الذي يتفاعل مع الماضي ويتكيف مع المستقبل

- تجديد وبناء أطر برامجية تكوينية تتطور بشكل دقيق و متسارع .

-لقد أصبح واقع الاهتمام بالعنصر البشري في حاجة إلى طرائق تكوينية جامعية متكيفة مع هذا العنصر الذي أصبح في حاجة إلى شروط منها :

إن التنافس فرض على المتنافسين انتهاج سياسات اقتصاد السوق منها : الاستثمارات الدولية في مجال التعليم العالي حيث أنه أصبح تنافسا كونيا بدلا من كونه إقليميا .

- إن التنافس لم يعد يعتمد في درجة الأولى على القوى المادية ، ولكنه أصبح يركز أساسا على كفاءة العنصر البشري ، وهكذا يتحول هذا الاستثمار المستقبلي بتوظيف نظم تعليمية تكوينية جديدة (1)

خلاصة :

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن العولمة ظاهرة كونية برزت معالمها من خلال الامتداد الذي يجتاز كل مساحات هذا الكوكب وفضائه، حيث أنه في عصر العولمة يواجه التعليم العالي تحديات مختلفة نتيجة الإنجازات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تلاشي الحدود بين الدول وجعل

(1) قوي بوحنية ، التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات ، مجلة العلوم الإنسانية ، رؤية نقدية إستشرافية، الجزائر ، العدد 08 سبتمبر 2005 ، ص 136

العالم قرية صغيرة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي ، والجامعة بصفقتها مؤسسة اجتماعية وحضارية متخصصة في صناعة مخرجات لتلبية حاجات البلاد حضيت وستحظى دائما بالقيمة الثابتة في سيرورة تاريخ الدول، فهي تعد المختبر الحقيقي لتوليد المعرفة فضلا عن رعايتها وتنميتها وتعميمها لتخدم واقع وحقيقة التنمية للشعوب .

تمهيد :

في العقدين الأخيرين بات واضحا أن النظام الكلاسيكي المعتمد في الجامعة الجزائرية لم يعد مواكبا للتطورات الحاصلة على الصعيد العالمي لا سيما في مجال الثورة المعلوماتية الأمر الذي أفرز مجموعة كبيرة من الإختلالات المتراكمة عبر السنوات الماضية ، مما شكل عدة أزمات أفضت الى عجز لافقت في تلبية احتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي وسعيها منها لتطوير الجامعة ووضعها على سكة العولمة ، تحاول الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التعليم والتكوين الهادفة الى ضمان الجودة الشاملة وتطوير الاهتمام بالبحث العلمي ، وفي هذا السياق جاء إصلاح النظام الجامعي المدرج من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المبني أساسا على نظام "LMD" - وفي هذا الفصل التطبيقي سوف نتعرض لدراسة ميدانية حول تطبيق نظام "LMD" في جامعة عبد الحميد بن باديس ، كلية العلوم الاجتماعية بمستغانم، ذلك من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة ، ألا وهي معرفة مدى تطابق المعلومات الموجودة في المقابلة و لاستمارة مع ما هو موجود في الميدان .

1- المبحث الأول : مجالات الدراسة الميدانية1- المجال المكاني :

- نظرا لمحدودية الإمكانيات ولطبيعة الموضوع إخترنا جامعة خروبة عبد الحميد بن باديس ، كلية العلوم الاجتماعية وهي الجامعة التي ندرس بها ، لتكون مجالا للدراسة ، تقع هذه الجامعة بطرف المدينة على بعد 04 كيلومترات ، وهي مكان بيداغوجي كبير حديث النشأة والتدريس والتدشين ، تضم عدة شعب وإختصاصات .

2- المجال البشري :

- يمثل مجتمع الدراسة جميع المفردات التي تتوفر فيها الخصائص ، موضوع الدراسة ، ويعتبر إختيار العينة من أصعب وأهم مراحل البحث العلمي ، وهي الطريقة أو الأداة التي يمكن من خلالها للباحث الحصول على البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة⁽¹⁾ .
وفي دراستنا هذه إخترنا العينة العشوائية البسيطة بإعتبارها تتناسب مع طبيعة الموضوع ، كما أنها تمكن من إختيار أو تحديد جوانب معينة تتميز بخصائص ومزايا إحصائية تمثيلية للمجتمع المبحوث ، وتمثل هذه العينة في طلبة علم الإجتماع وعلوم الإعلام والإتصال في نظام "LMD" من جميع المستويات والتخصصات .
- أما العينة الثانية فتتمثل في الأساتذة ، حيث تم إجراء مقابلة موجهة مع بعض أساتذة علم الإجتماع وعلوم الإعلام والإتصال حول نظام "LMD"

3- المجال الزماني :

- يعبر المجال الزماني عن المدة التي إستغرقتها الدراسة خاصة الميدانية ، حيث إنطلقت زيارتنا الإستطلاعية للإدارة المركزية للجامعة من أجل جمع الإحصائيات والبيانات حول جامعة مستغانم ، إبتداءا من شهر مارس 2013 ، بحيث تكررت الزيارات على فترات متقطعة .
- وفيما يخص المقابلة الموجهة مع الأساتذة إستغرقت 07 أيام على الأقل نظرا لإنشغال الأساتذة .
- أما الإستمارة مع الطلبة فقد استغرقت يومين ، من يوم تقسيم الإستمارات على المبحوثين (الطلبة) الى اليوم الثاني الذي تم فيه جمع كل الإستمارات .

(1) محمد أحمد بيومي ، البحث العلمي الاجتماعي ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص34

المبحث الثاني : لمحة تاريخية عن ظروف نشأة جامعة مستغانم

- أصبح التعليم العالي متواجد في مدينة مستغانم منذ 1969 مع فتح المعهد التكنولوجي للفلاحة ، الذي كان يكوّن مهندسين في الزراعة التطبيقية .

-نشأ المركز الجامعي لأول مرة في جامعة مستغانم عام 1978 ، كان آنذاك يضم الفروع التالية

* جذع مشترك في العلوم الطبيعية .

* جذع مشترك في التكنولوجيا .

- خلال السنة الجامعية 1984-1985 تم فتح المركز الجامعي بمستغانم ، وتقسيمه إلى عدة مؤسسات وهي

:

* المعهد الوطني للتعليم العالي في الكيمياء الصناعية .

* المعهد الوطني للتعليم في البيولوجيا .

* المدرسة العليا للأساتذة في التربية البدنية والرياضية .

- وفي عام 1992 أعيد إنشاء المركز الجامعي الذي كان يضم خمسة معاهد وهي :

معهد البيولوجيا – معهد العلوم التجارية – معهد الكيمياء الصناعية – معهد اللغات الأجنبية معهد الهندسة الميكانيكية .

- بهذا الإنجاز أصبحت مدينة مستغانم تحتوي على ثلاثة مؤسسات للتعليم العالي ، مستقلة عن بعضها البعض

* مركز جامعي .

* مدرسة عليا للأساتذة في التربية البدنية والرياضية .

* مدرسة عليا للأساتذة في العلوم الإجتماعية .

- كما أن إدماج الهياكل البيداغوجية للمعهد الفلاحي سابقا سمح للمركز الجامعي أن يضيف إلى رصيده التكويني شعبة لتكوين مهندسين في الفلاحة .

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98-220 المؤرخ في 1998/07/07 أنشأت جامعة مستغانم وتشمل المعاهد التالية :

* معهد اللغات الأجنبية : وألحقت به فروع : القانون – العلوم الإجتماعية –الأدب العربي

* معهد العلوم الدقيقة .

* معهد العلوم الطبيعية .

* معهد الهندسة الميكانيكية .

* معهد التربية البدنية والرياضية .

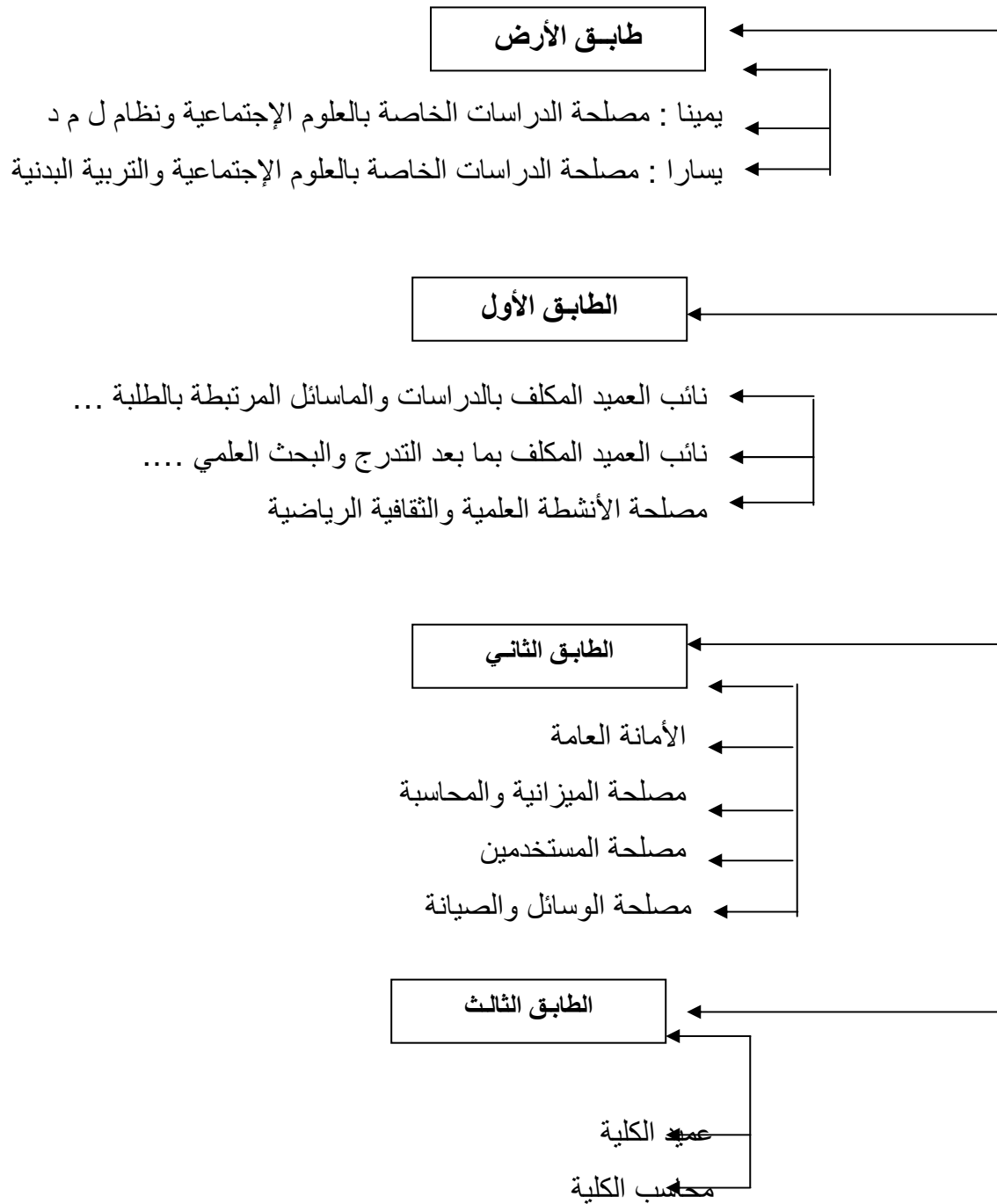
- منذ 1998 عرفت جامعة مستغانم تطور سريع بالنسبة لهياكل وقدرات الأساتذة والطلبة مما جعل من مستغانم قطب جامعي منير لكل الجهة الغربية وما جاورها .
- أما سنة 1999 وعلى إثر بداية العمل بنظام الكليات ، أصبحت جامعة مستغانم تتشكل من أربعة كليات :
- 1- كلية الأدب والفنون: تضم اللغة الفرنسية، الإنجليزية، الأدب واللغة العربية والفنون التشكيلية .
 - 2- كلية العلوم الإجتماعية والتربية البدنية والعلوم التجارية .
 - 3- كلية العلوم والهندسة : وتضم الرياضيات ، الفزياء ، الإعلام الألي ، الزراعة ، الهندسة المدنية ، الكيمياء الصناعية .
 - 4- كلية الحقوق : وتشمل العلوم القانونية والإدارية
- وكل كلية من هذه الكليات تحتوي على رؤساء أقسام متخصصة ، كما يتكون مجلس الكلية من : عميد الكلية ، ورئيس المجلس العلمي للكلية .
- وإذا أدرنا تعريف الكلية فنقول أنها "وحدة تعليم وبحث بالجامعة في ميدان العلم والمعرفة ، تتكون من عدة تخصصات ، كما أنها تتكون من أقسام "
- وتتمثل الخلايا المركزية لجامعة مستغانم في :
- مجلس الإدارة – المجلس العلمي الإداري – كليات الجامعات – مجالس الكليات – الأقسام⁽¹⁾
- **كليات العلوم الاجتماعية :**
- من ضمن الكليات سألفة الذكر، كلية العلوم الاجتماعية ن والتي تعتبر محور دراستنا .
- تقع هذه الكلية بمقر خروبة على بعد 4 كيلومترات عن المدينة ، وهو موقع حديث النشأة ، حيث أن العلوم الاجتماعية تم إدراجها في جامعة مستغانم في سبتمبر 1998 ، وفي نفس السنة تم إنشاء كلية العلوم الاجتماعية ومعهد التربية البدنية والرياضية ، متكونة من قسم علم الاجتماع – علم النفس – علوم الإعلام والاتصال ، الذي أدرج في سبتمبر 2002 ، وفي شهر جويلية 2004 ، تم نقل كلية العلوم الاجتماعية إلى مقرها الجديد "موقع خروبة" ، أين أنشأت الكلية كمؤسسة مستقلة ، وفي سنة 2006 تم إدراج النظام الجديد "LMD" ، في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية .

- ومن أهم المبادئ التي تركز عليها كلية العلوم الاجتماعية مايلي :

* التميز سواء كان التميز إجتماعي ، أكاديمي ذهني وذلك بإعتبار الجامعة مؤسسة علمية وتعليمية .

(1) www.univ-mosta.dz/fss.le :18/04/2013

- * إن الجامعة لها مناخها الذهني الخاص ، بإعتبارها مجتمعا مقفلا ، يتكون من أساتذة وطلاب وإداريين .
- * إن الدخول الى الجامعة يجب أن يتم عبر مجموعة من الإختبارات والإمتحانات العامة التي تجريها الجامعة هي التي تحدد من ينال شرف القبول فيها .



- الهيكل التنظيمي لجامعة مستغانم

- لقد أجمع المبحوثون على أن أسباب ظهور النظام التعليمي الجديد "LMD" في الجامعة الجزائرية تكمن في عجز النظام الكلاسيكي عن مواكبة المستجدات الاقتصادية والعالمية وإلحاق بركب الحضارة الغربية ، حيث صرحوا أنه لا يمكن أن يكون نظام التعليم الجامعي في معزل عن التغيرات العالمية ، كما أكد المبحوثين الثاني والرابع أنه من أسباب ظهور نظام "LMD" أيضا هو النقص الذي شهده النظام القديم في نوعية الشهادة الممنوحة في ظل كونها شهادات غير معترف بها عالميا .

-السؤال الثاني : هل تعتقد أن كافة الظروف كانت مهيئة لتطبيق نظام "LMD" ؟

-أكد المبحوث الأول والثالث والرابع والسادس أن الظروف لم تكن أبدا مهيأة لتطبيق النظام الجديد وقد شمل النقص حسب رأيهم الجانب المادي .(نقص المدرجات ، قاعات الانترنت ، المراجع وغيرها من الهياكل التي تستوعب الأعداد الهائلة للطلبة) بالإضافة إلى الجانب البشري المتمثل أساسا في عدم توفير العدد الكافي من الأساتذة المؤهلين والمكونين في هذا النظام الذي أسفر عن نقص المعلومات الكافية لديهم. أما المبحوث الثاني والخامس وجدان أن الظروف كانت مهيأة لتطبيق هذا النظام الجديد حيث تم تسخير الأساتذة لتأطير الطلبة وتوفير الوسائل البيداغوجية اللازمة كتنظيم الأيام الإعلامية للطلبة والأساتذة واستخدام المطبوعات للتعريف بالنظام .

السؤال الثالث: هل كانت لديك معلومات مسبقة عن نظام "LMD" من حيث مفهومه ، فلسفته وطرق

التقييم والأهداف المستوحاة من كل مادة ؟

-لقد أقر معظم المبحوثين أنه لم تكن لديهم أية معلومات مسبقة عن هذا النظام الجديد ، أما المبحوث الرابع فقد صرح أنه كان يمتلك بعض المعلومات ولو أنها لم تكن واسعة وبالقدر الكافي الذي يسمح بالتعرف على كل معطيات هذا النظام ، في حين أن المبحوث الثالث .أقر على امتلاكه معلومات مسبقة عن هذا النظام ، في حين أن المبحوث الثالث أقر على امتلاكه معلومات مسبقة عن هذا النظام وكان مصدر الحصول عليها بالدرجة الأولى هو وسائل التعلم الذاتي " الانترنت " إضافة إلى الأيام الإعلامية التي كانت تقام حول النظام والمنشورات الرسمية التي كانت محدودة جدا وحتى إن وجدت فهي غير واضحة المعالم .

السؤال الرابع : هل حدث تغيير في مهامك عندما كلفت بالعمل في نظام "LMD" ؟

-اتفق المبحوث الثالث والرابع والخامس أنه عندما كلفوا بالعمل في نظام "LMD" لم يحدث تغيير في مهامهم بقدر ما كان التغيير في كم البرامج والمواد المدرسية وزيادة ساعات العمل ، في حين أن المبحوث الثاني والسادس صرحا بأن نظام "LMD" أحدث تغييرا إيجابيا على مهامهم ذلك لأنه يهدف إلى اكتساب خبرة معرفية جديدة في إطار معايير تسمح بتغيير فلسفة الكم إلى فلسفة النوع .

السؤال الخامس : هل واجهت مشكلات أثناء ممارسة عملك في هذا النظام ؟

-صرح المبحوث الثالث والأول أنهم واجهوا مشاكل أثناء ممارسة النشاط في نظام "LMD" وهذا راجع حسب رأيهم لعدة أسباب منها نقص التكوين في هذا النظام وعدم توفر المعلومات حوله كان عامل غموض بالنسبة لهم ، وبالتالي أدى إلى نقص كفاءتهم في هذا النظام الجديد ، أما المبحوث الثاني والرابع أقر أن نقص وعدم توفر الإمكانيات أمام كثافة البرامج وضيق الوقت جعل الأستاذ يواجه مشاكل وضغوطات أثناء إلقاء المحاضرات وإنجاز الأعمال التطبيقية في حين ذهب المبحوث الخامس والسادس أن العدد الهائل للطلبة وضعف مستواهم كان من أهم العراقيل التي واجهت الأستاذ أثناء تأدية وظيفته التكوينية.

-السؤال السادس : هل تجد أن نظام "LMD" جاء لتغطية العجز في النظام الكلاسيكي ؟

-يرى المبحوث الأول والرابع أن نظام "LMD" لم يستطع تغطية العجز في النظام الكلاسيكي وارجعوا ذلك لأسباب منها أن المستوى التعليمي للطلاب في النظام الجديد ليس أفضل من مستواه في النظام القديم ، فما زال الطالب غير قادر على تطوير قدراته وتحسين أدائه بما يتأقلم ومتطلبات النظام الجديد ، في حين صرح المبحوث الرابع أن نظام "LMD" يقدم نفس برامج النظام الكلاسيكي في وقت أقل ، وهذا كرس الجانب الكمي على حساب المعرفي حيث ، أنه قال أن ("LMD" لايزال بثوب النظام القديم) فمن جهة أخرى صرح المبحوث الثاني أن النظام الجديد غطى العجز المسجل في النظام القديم لإعتماده على مقاييس جودة التعليم العالي العالمية وهذا بالحصول على شهادة معترف بها دوليا ، بينما كان رأي المبحوث الخامس أنه لا يجب التسرع في الحكم على قدرة النظام على تغطية العجز في النظام الكلاسيكي أم لا ، لأنه لا يمكن أن تظهر نتائجه على المستوى القريب إنما توجد أهداف مسطرة على المدى البعيد ، ولهذا لا بد من توفير الوقت المناسب من أجل اكتشاف سلبياته وإحداث التكيف.

-السؤال السابع: ما رأيك في قرار إدماج طلبية النظام الكلاسيكي في نظام "LMD" من خلال الماستر؟

-اتفق المبحوث الأول والثاني والرابع والخامس على أن قرار إدماج طلبية النظام الكلاسيكي في نظام "LMD" من خلال الماستر قرار سليم ، بحيث أنه يمكن الطالب من مواصلة تكوينه خاصة وأن الماجستير في النظام الكلاسيكي هي على أبواب الانقراض ، فكانت فكرة المسؤولين على ذلك هو إدماج الطلبة في الماستر وذلك من خلال شروط واضحة وقانونية ، بالإضافة إلى أن ميزة نظام "LMD" هي إدخال الصبغة العالمية على الشهادات حيث يمكن لكل طالب متحصل على شهادة الماستر الانخراط في سوق العمل على المستوى العالمي لأنها شهادات معترف بها عالميا ، في حين أن المبحوث الثالث والسادس أقر

على عدم موافقتهم على إدماج طلبية النظام الكلاسيكي في نظام "LMD" ، ذلك أن التكوين في النظام القديم أفضل من التكوين في نظام "LMD" ، ويمكن ذلك من خلال عدد السنوات ، بحيث يكون التكوين في نظام الكلاسيكي أربع سنوات في حين يكون نظام "LMD" ثلاث سنوات .

- المحور الثاني : نظام "LMD" ورهان الجودة .

- السؤال الأول : هل تعتقد أن الإمكانيات البيداغوجية المتاحة تمكن الطالب من تنمية قدراته في ظل النظام الجديد ؟

لقد أكد المبحوث الرابع أن الإمكانيات البيداغوجية المتاحة لم تعمل على ترقية قدرات الطالب المعرفية بقدر ما عملت على حشوّه بمعلومات أنية تزول بزوال فترة الامتحانات كما أكد المبحوث الأول والثالث أن غياب الوسائل المادية التي تساعد الأستاذ في شرح الكم الهائل من البرامج المقررة جعل الطالب يلجأ لأسلوب الحفظ و الاجترار على حساب الحوار والنقاش الذي يحفزه على الإبداع ، بينما أقر المبحوث السادس أن

نقص الإمكانيات البشرية أدى إلى ضعف تأطير الطلبة وبالتالي عدم توفر المتابعة والتوجيه اللازم للطالب الذي يحتاجه لحل مشاكله البيداغوجية والنفسية والعلمية ، في حين نجد المبحوثين الثاني والخامس يتفقان على أن الإمكانيات البيداغوجية المتاحة تمكن الطالب من اكتساب قدرات معرفية وعلمية

السؤال الثاني : هل تعتقد أن نظام "LMD" كما هو مطبق حاليا من شأنه أن يحدث تغييرا نوعيا في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني ؟

-لقد صرح المبحوث الثاني أن نظام "LMD" استطاع أن يحقق تغييرا نوعيا في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني ، فعلى الصعيد العلمي سمح بالحصول على شهادة معادلة لشهادات الجامعات الأجنبية وفق مقاييس جودة التعليم تحكمها متغيرات تتعلق بالمجتمع ، الثقافة والأفراد ، أما على الصعيد المهني فقد حاول ربط الشهادة الجامعية بالمتطلبات المتجددة والمتغيرة لسوق العمل ، أما المبحوث الخامس أكد على أن نظام "LMD" هو القادر على بناء القدرة البشرية وفق أبعاد البيئة العالمية للتعليم وهي البيئة المرسومة أساسا بالتنافس في إنتاج المعرفة العلمية ، بينما اتفق المبحوثين الآخرين على أن النظام كما هو ينطبق حاليا لا يمكنه تحقيق تغيير نوعي في مجال التكوين الجامعي ، فحسب آرائهم الطالب مازال لم يفهم حقيقة هذا النظام الكلاسيكي ، فهو منقول عن تجارب أخرى لا تناسب وطبيعة محيطنا بالإضافة إلى قلة الإمكانيات وعدم توفر التكوين اللازم للأستاذ .

-السؤال الثالث: ألم يكن بالإمكان تحقيق الجودة بالإبقاء على النظام الكلاسيكي ؟

-اتفق المبحوثين على أنه كان بالإمكان تحقيق جودة التعليم العالي وتحسينه بالإبقاء على النظام الكلاسيكي مع توفير الإمكانيات البيداغوجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل تطويره ومواكبته للتغيرات الحاصلة دون اللجوء إلى وضع نظام جديد منقول من الدول الأوروبية ، في حين صرح المبحوثين الثاني والخامس أن جودة التعليم العالي لا تتحقق إلا في ظل النظام الجديد "LMD" ، هذا باعتباره نظام يعتمد على تكنولوجيا الحديثة والمتطورة

-السؤال الرابع : هل تحقق بالفعل تواصل الجامعة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال نظام "LMD" ؟

-لقد أقر معظم المبحوثين أنه لا يوجد تواصل بين الجامعة ومحيطها الخارجي ، في وقت الذي يجب أن تكون فيه قواعد نظام "LMD" مبنية على خلق التوازن بين مخرجات التكوين ومتطلبات المحيط الذي يكون عن طريق فتح اختصاصات وتفعيلها لدعم العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي ، او عن طريق عقود عمل تضمن لمخرجي الجامعة مناصب عمل ، أو فتح أبواب تربصات ميدانية أمام الطلبة ، في حين أقر المبحوث الثاني والخامس بوجود تواصل بين الجامعة ومحيطها الخارجي ، لكنه ينحصر في فتح الأبواب للتربصات الميدانية بالنسبة لطلبة المستويات النهائية لإنجاز مذكرة البحث فقط.

-السؤال الخامس : هل لديكم على مستوى القسم مكاتب مزودة بأجهزة الإعلام الآلي والانترنت ؟ وفيما يمكن استغلالها؟

-أجمع كل المبحوثين على وجود مكاتب خاصة بالأساتذة مزودة بأجهزة الإعلام الآلي والانترنت داخل القسم إلا أن درجة استغلال تلك المكاتب متوسطة بسبب انشغالات الأستاذ وضغط الحجم الساعي الذي أصبح لا يكفي حتى لتغطية البرامج والمعلومات المكثفة كما أقر المبحوثين على أن الهدف من استخدام تكنولوجيا الانترنت هو ترقية المعرفة العلمية وإعداد المحاضرات ، وهذا يدل على أن الأستاذ يلجأ للانترنت كونها أداة توفر له سرعة الحصول على المعلومات وحدثتها ومستجدات العصر في أن واحد .

-السؤال السادس : ما هي سبل النجاح لهذا النظام في الجامعة الجزائرية ؟

-اتفق المبحوثون على أن نظام "LMD" بمبادئه الحقيقية هو نظام من شأنه أن يحدث تغييرا نوعيا وجذريا في الوظيفة التكوينية ، بشرط تكييفه مع واقع الجامعة الجزائرية و احتياجات المجتمع المحلي ومتطلباته التنموية على المدى البعيد ، وهذا لن يتحقق إلا في إطار وجود هيئات مختصة تعمل على التنسيق بين مختلف الجامعات من جهة وبين الجامعات وسوق العمل من جهة أخرى لتزويده بالإطارات والكفاءات اللازمة وسائل التكنولوجيا الحديثة لتحقيق تنمية مستدامة أساسها المعرفة بمعايير جودة دولية .

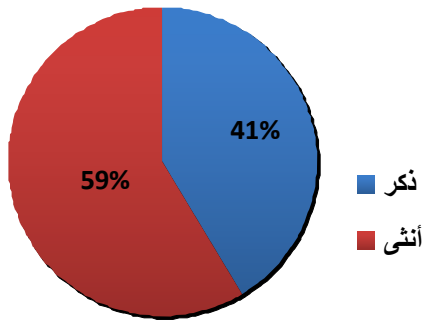
-السؤال السابع : ما هو وضع التعليم العالي بالجزائر اتجاه ظاهرة العولمة وتداعياتها المختلفة من خلال تطبيقها نظام "LMD" ؟

-يرى المبحوث الثاني والخامس أن وضع التعليم العالي بالجزائر اتجاه ظاهرة العولمة وتداعياتها هو في طريق التقدم والتطور حيث أن إعادة تنظيم التعليم العالي يتماشى والتوجهات العالمية المتمثلة في تنوع ملامح التكوين وتكييفها مع الحقائق التي تملحها عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي والعلمي ، في حين أن باقي المبحوثين أقروا أن نقص الإمكانيات البيداغوجية والتكنولوجيا المتطورة يعرقل سيرورة وضع التعليم العالي بالجزائر ، اتجاه ظاهرة العولمة والمتغيرات العالمية الجديدة ، لأنه في الآونة الأخيرة انشغلت الأوساط الأكاديمية بدراسة وتحليل إستراتيجية ووضع التعليم العالي بالجزائر من خلال إعادة النظر في هيكل نظام "LMD" بما يتماشى مع التطورات والتغيرات التي يواجهها العصر .

المبحث الرابع : عرض وتفسير نتائج الاستمارة

البيانات الشخصية:-

جدول رقم 01 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

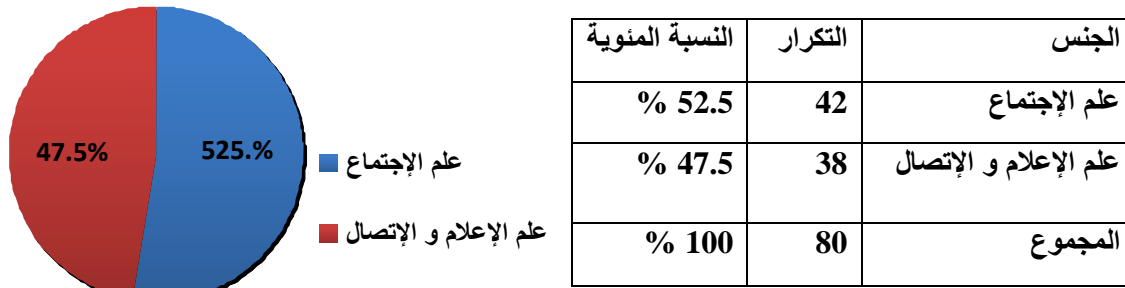


الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	33	% 41,25
أنثى	47	% 58,75
المجموع	80	% 100

شكل رقم 01

- نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة تتمثل في الإناث بـ 58.75 %، أما الذكور فتقدر بـ 41.25% هذا يدل على أنه بالرغم من توزيع كلا من أفراد العينة على القسمين، إلا أنه يوجد النقص العددي للإناث اللواتي أبدين اهتماما للموضوع و صراحة أكثر في الإجابة، بالإضافة إلى اعتمادنا الصدفة في السحب و التوزيع، و عليه كان حظ الإناث أوفر من الذكور.

جدول رقم 02: يمثل توزيع أفراد العينة حسب التخصص الجامعي

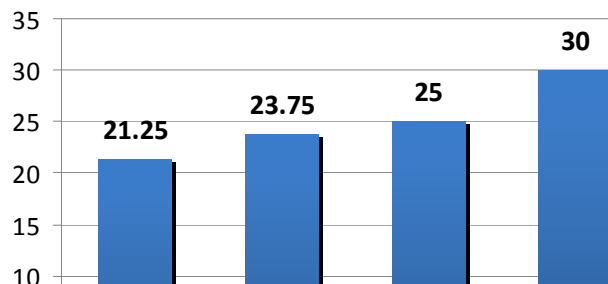


شكل رقم 2

- نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي 52.5% و هي تخصص علم الاجتماع و هذا يعود إلى أنه التخصص الذي ندرس فيه بالإضافة إلى تأثير المحيط الجامعي و كل ما يحدث في المجتمع , كما تقدر نسبة طلبة علوم الإعلام و الإتصال بـ 47.5% و هذا يعود إلى أنهم أكثر استعابا لمظاهر العولمة و التكنولوجيا في عصرنا هذا , وهذا بحكم تخصصهم و دراستهم التي تؤثر على طريقة تفكيرهم و تغييرهم لبعض الأفكار و المبادئ.

جدول رقم 03: يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى الجامعي

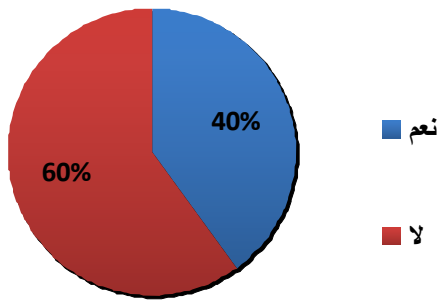
المستوى الجامعي	التكرار	النسبة المئوية
سنة أولى	17	21.25%
سنة ثانية	19	23.75%
سنة ثالثة	20	25%
ماستر	24	30%
المجموع	80	100%



شكل رقم 03

- يتبين لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي 30% وهي تخص طلبة الماستر, هذا يعود إلى سهولة الاحتكاك بهم خاصة وأنهم زملاء الدراسة. أما نسبة طلبة السنة الثالثة فقدت بـ 25%، في حين أنه تقدر نسبة طلبة السنة الثانية بـ 23.75%، بالإضافة إلى نسبة طلبة السنة الأولى التي تقدر بـ 21.25%، وهذا يدل على تقاربا النسب بين المستويات الدراسية.

جدول رقم 04: يمثل إرادة الطالب في اختيار نظام "LMD" كنظام تكوين



إرادة الطالب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	40%
لا	48	60%
المجموع	80	100%

شكل رقم 04

-نلاحظ من خلال الجدول أن 60% من الطلبة أقرروا أن اختيارهم نظام "LMD" لم يكن بمحض إرادتهم, في حين أن 40% من الطلبة عبروا عن اختيارهم لهذا النظام بمحض إرادتهم, و ذلك لاعتباره نظاما عالميا جديدا يواكب التطورات التكنولوجية و يدمج الجامعة الجزائرية في سوق العمل.

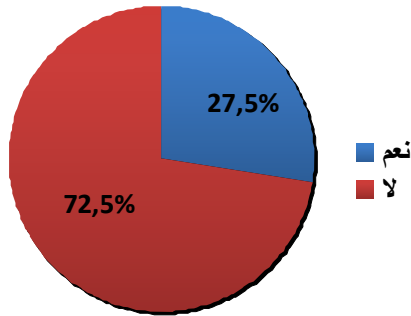
جدول رقم 05: يمثل أسباب غياب الإرادة الشخصية في اختيار نظام "LMD" كنظام تكوين

اسباب غياب الإرادة الشخصية	التكرار	النسبة المئوية
عدم وجود خيار آخر	23	47,91%
اختيار مجبر	25	52,08%
المجموع	48	100%

شكل رقم 05

-نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة هي 52,08% وهي تمثل الطلبة الذين أجبروا على اختيار نظام "LMD" سواء من طرف الأولياء أو نظرا لطبيعة شعب البكالوريا, بينما 47,91% من الطلبة فقد اختاروا هذا النظام بسبب عدم وجود خيارات اخرى امامهم أثناء عملية التسجيل بالجامعة.

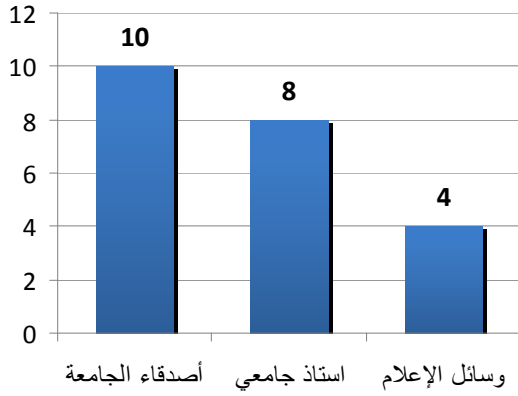
جدول رقم 06 : يمثل توفر معلومات مسبقة عن نظام "LMD" قبل الالتحاق بالجامعة



شكل رقم 06

-يتبين لنا من خلال الجدول أن 72,5% من الطلبة لم تكن لديهم أدنى فكرة عن نظام "LMD" قبل التحاقهم بالجامعة ويفسر هذا ضعف أو غياب سياسة التسويق الإعلامي بين الجامعات والمؤسسات, بينما نجد 27,5% من الطلبة المبحوثين لديهم معلومات مسبقة حول هذا النظام وهذا ما يعبر عن اهتمامهم بالمحيط الجامعي قبل الالتحاق به.

جدول رقم 07: يمثل مصدر المعلومات حول نظام "LMD" قبل التحاق الطلبة بالجامعة

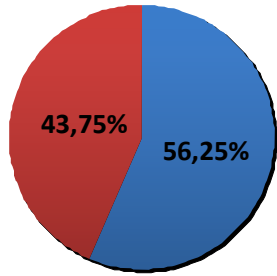


النسبة المئوية	التكرار	مصادر المعلومات حول نظام LMD
45,45%	10	أصدقاء الجامعة
36,36%	08	استاذ جامعي
18,18%	04	وسائل الإعلام
100%	80	المجموع

شكل رقم 07

-نلاحظ من خلال الجدول أن 45,45% من المبحوثين كانت مصادر معلوماتهم حول نظام "LMD" قبل التحاقهم بالجامعة من قبل أصدقاء في الجامعة, في حين أن 36,36% من المبحوثين كانت مصادر معلوماتهم من قبل أساتذة جامعيين يدرسون في هذا المجال, أما الفئة الثالثة من المبحوثين فكانت نسبتهم بـ 18,18% وتمثلت مصادر معلوماتهم من مختلف وسائل الإعلام.

جدول رقم 08: يمثل مواجهة الطالب للمشاكل خلال مساره التكويني في نظام "LMD"



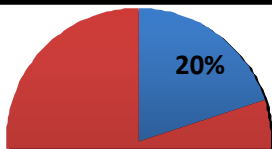
■ نعم
■ لا

النسبة المئوية	التكرار	مواجهة المشاكل خلال المسار التكويني
56,25%	45	نعم
43,75%	35	لا
100%	80	المجموع

شكل رقم 08

-يتبين لنا من خلال الجدول أن 56,25% من الطلبة المبحوثين صرحوا لتعرضهم لمشاكل مختلفة خلال مسارهم التكويني, منها الذاتية والموضوعية مثل كثافة البرامج والمناهج التعليمية, في حين نجد 43,75% من أفراد العينة أقرروا على أنهم لم يواجهوا أي مشاكل في تكوينهم في نظام "LMD" بحيث أن هذا النظام قدم لهم امتيازات غير موجودة في النظام الكلاسيكي.

جدول رقم 09: يمثل تهيئة الظروف لتطبيق نظام "LMD" بالجامعة



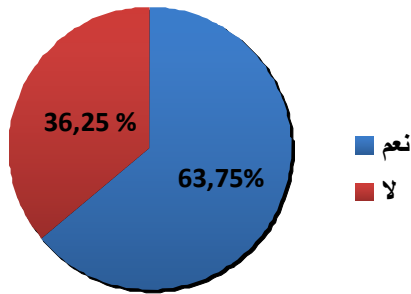
■ نعم

النسبة المئوية	التكرار	تهيئة الظروف لتطبيق نظام LMD
20%	16	نعم
80%	64	لا
100%	80	المجموع

شكل رقم 09

-نلاحظ من خلال الجدول أن 80% من أفراد العينة صرحوا أن الظروف كافة لم تكن أبداً مهيأة لتطبيق هذا النظام في الجامعة الجزائرية وذلك بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية و البيداغوجية كالانترنت والكتب وغيرها, في حين أن 20% من المبحوثين يرون أنه قد تم التحضير وتهيئة كافة الظروف لتطبيق نظام "LMD" في الجامعة الجزائرية.

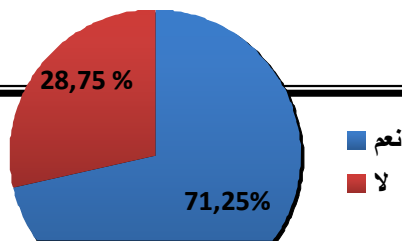
جدول رقم 10: يمثل وجود تصورا عن مفهوم العولمة عن الطلبة



شكل رقم 10

- نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة كبيرة من الطلبة المبحوثين والتي تقدر ب 63,75% يوجد لديهم تصورا حول مفهوم العولمة, وهذا دليل على وعي الطلبة ومواكبتهم للتطورات الحاصلة في العالم اليوم, في حين نجد أن 29% من أفراد العينة ليس لديهم أدنى فكرة عن مفهوم العولمة وما تحتويه من تداعيات وتحديات عالمية وهذا راجع إلى نقص الوعي والثقافة عندهم.

جدول رقم 11: يمثل علاقة تطبيق نظام "LMD" مع ظاهرة العولمة



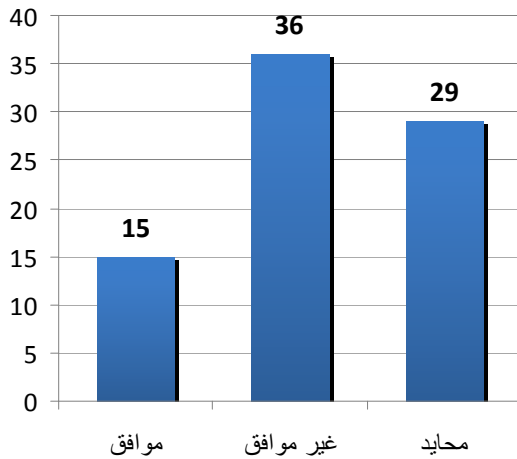
علاقة نظام LMD مع ظاهرة العولمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	57	71,25%
لا	23	28,75%
المجموع	80	100%

شكل رقم 11

نلاحظ من خلال الجدول ان 71,25% من الطلبة يعتقدون أن ظاهرة العولمة لها علاقة مع ظهور وتطبيق النظام الجديد "LMD"، ذلك لأن ظهور هذا النظام في الجامعة الجزائرية يعتبر تحدي من التحديات التي تفرضها العولمة على العالم، بينما نجد 28,75% من المبحوثين لا يريدون تطبيق نظام "LMD" إلى العولمة، بحيث يرون أن هذا النظام جاء كبديل نوعي في تطور أداء الجامعة الجزائرية، وليس العولمة هي التي فرضته.

المحور الثاني: مدى رضا الطلبة على التغيير الجديد في منظومة التعليم الجامعي

جدول رقم 12: يمثل الموافقة على إلغاء النظام الكلاسيكي وتعويضه بنظام "LMD"

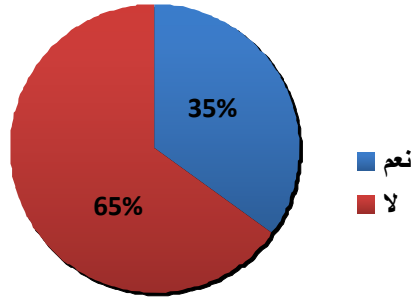


الموافقة على إلغاء النظام الكلاسيكي	التكرار	النسبة المئوية
موافق	15	18,75%
غير موافق	36	45%
محايد	29	36,25%
المجموع	80	100%

شكل رقم 12

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن 15% من المبحوثين يوافقون على إلغاء النظام الكلاسيكي وتعويضه بالنظام الجديد "LMD" وذلك من أجل تطور الجامعة الجزائرية ومنافستها مع الجامعات الغربية، بينما 45% من الطلبة المبحوثين لا يوافقون على إلغاء النظام القديم وتعويضه بنظام ل م د أما 36,25% من أفراد العينة كانوا محايدين في خصوص هذا الأمر ولم يريدوا الإدلاء بتصريحاتهم إما مع أو ضد

جدول رقم 13: يمثل قدرة نظام "LMD" على تغطية نقائص النظام الكلاسيكي

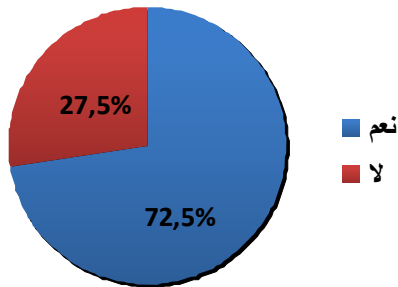


قدرة نظام LMD على تغطية نقائص النظام الكلاسيكي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	35%
لا	52	65%
المجموع	80	100%

شكل رقم 13

-يتبين لنا من خلال معطيات الجدول أن 65% من المبحوثين يقرّون أن نظام "LMD" غير قادر على تغطية نقائص النظام الكلاسيكي، وهذا لأنه يحمل من السلبيات أكثر من الإيجابيات، لذلك فهو لا يعتبر بديل نوعي للنظام الكلاسيكي، بل العكس، أما 35% من الطلبة المبحوثين يرون أن نظام "LMD" قادر على تغطية النقائص التي كان يعاني منها النظام القديم وذلك من أجل تطور الجامعة ومواكبتها لتغيرات العصر.

جدول رقم 14: يمثل إمكانية تحقيق جودة التعليم العالي بالإبقاء على النظام الكلاسيكي

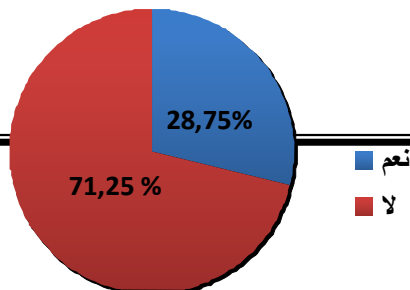


إمكانية تحقيق جودة التعليم العالي بالإبقاء على النظام الكلاسيكي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	58	72,5%
لا	22	27,5%
المجموع	80	100%

شكل رقم 14

-نلاحظ من خلال الجدول أن 72,5% من الطلبة المبحوثين صرحوا أنه كان من الممكن تحقيق جودة التعليم العالي بالإبقاء على النظام الكلاسيكي، دون اللجوء إلى تغيير هو تبديله بالنظام الجديد، في حين أن 27,5% من المبحوثين يرون أن جودة التعليم العالي لا ولن تتحقق في ظل النظام الكلاسيكي، وهذا راجع إلى النقائص الكثيرة التي يعاني منها هذا النظام في ظل العولمة.

جدول رقم 15: يمثل معادلة درجة الماجستير في النظام الكلاسيكي بدرجة الماستر في نظام "LMD"



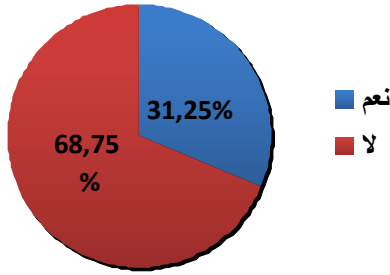
معادلة درجة الماجستير في النظام الكلاسيكي بدرجة الماستر	التكرار	النسبة المئوية
نعم		
لا		

نعم	23	28,75%
لا	57	71,25%
المجموع	80	100%

شكل رقم 15

يتبين لنا من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول ان نسبة 71,25% من الطلبة المبحوثين تصرح أن درجة الماجيستر في النظام الكلاسيكي لا تعادل درجة الماستر في النظام الجديد "LMD" وهذا يدل على أن الماجيستر يعني ما بعد التدرج, أما الماستر فهو تكملة لليسانس أي التدرج لذلك لا يمكن المعادلة بينهما في حين أن 28,75% من المبحوثين صرحوا أن الماجيستر يعادل الماستر وذلك لأن الماستر معترف به عالميا

جدول رقم 16: يمثل قرار إدماج طلبة النظام الكلاسيكي في الماستر



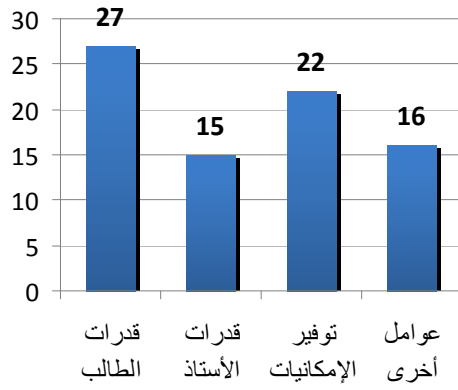
قرار إدماج طلبة النظام الكلاسيكي في الماستر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	31,25%
لا	55	68,75%
المجموع	80	100%

شكل رقم 16

- نلاحظ من خلال الجدول أن 68,75% من أفراد العينة صرحوا أن قرار إدماج طلبة النظام الكلاسيكي في الماستر قرار غير سليم, ذلك أن التكوين في النظام الكلاسيكي يعتبر تكويننا جيدا بالمقارنة بالتكوين في نظام "LMD", لذلك يجد طلبة النظام الكلاسيكي صعوبة في التأقلم مع النظام الجديد, بينما 31,25% من المبحوثين أقروا أن قرار الإدماج هذا قرار سليم وذلك باعتبار نظاما "LMD" بديل نوعي ومتطور للنظام الكلاسيكي يواكب التطورات السريعة التي يشهدها العالم اليوم.

جدول رقم 17: يمثل رهان نجاح نظام "LMD"

رهان نجاح نظام "LMD"	التكرار	النسبة المئوية
فدرات الطالب	27	33,75%

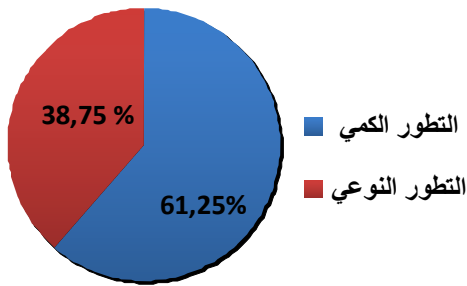


قدرات الأستاذ	15	%18,75
توفير الإمكانيات	22	%27,5
عوامل أخرى	16	%20
المجموع	80	%100

شكل رقم 17

نلاحظ من خلال الجدول أن 33,75% من المبحوثين صرحوا أن رهان نجاح نظام "LMD" في الجزائر قائم على قدرات الطالب الفكرية والمادية والمعنوية، في حين أن 27,5% من أفراد العينة يرون أن نجاح نظام "LMD" مرهون بتوفر الإمكانيات المادية والبيداغوجية اللازمة لتطويره بينما 20% من الطلبة يعتقدون أن هناك عوامل أخرى تساهم في نجاح هذا النظام في الجزائر، ونجد 18,75% منهم يقررون على أن نجاح هذا النظام مرهون بقدرات الأستاذ.

جدول رقم 18: يمثل انعكاس تخرج العدد الهائل من نظام "LMD" على تطور الجامعة



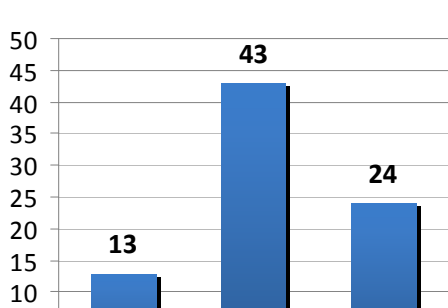
التطور النوعي	التكرار	النسبة المئوية
التطور الكمي	49	%61,25
التطور النوعي	31	%38,75
المجموع	80	%100

شكل رقم 18

نلاحظ من خلال الجدول أن 61,25% من المبحوثين يرون أن تخرج العدد الهائل من نظام "LMD" يعكس بالضرورة التطور الكمي للجامعة وهذا ما يعبر عن ضعف التكوين وعدم جودته، في حين أن 38,75% من أفراد العينة يصرحون أن تخرج العدد الهائل من نظام "LMD" يعكس التطور النوعي للجامعة وهذا ما يدل على أن هذا النظام يعتمد على النوعية ولا الكمية في التكوين..

المحور الثالث: قدرة نظام "LMD" على تحقيق جودة التعليم العالي

جدول رقم 19: يمثل سبب تطبيق النظام التعليمي الجديد "LMD" بالجامعة الجزائرية



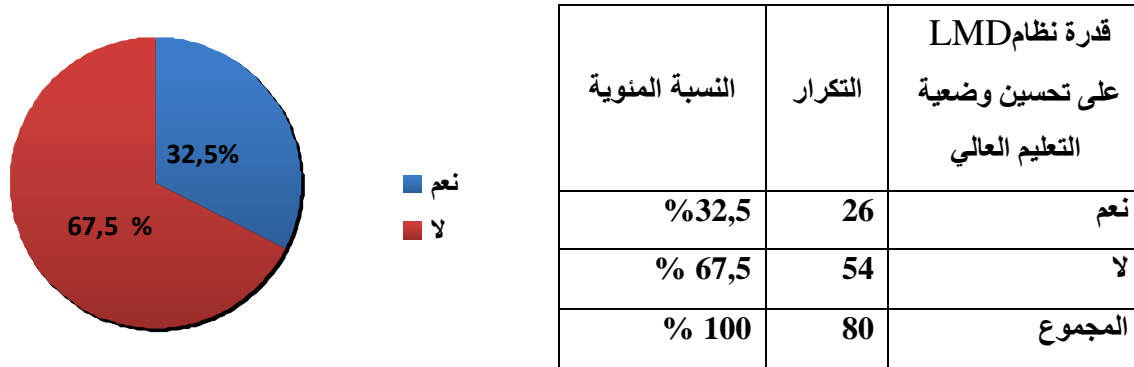
النسبة المئوية	التكرار	سبب تطبيق نظام "LMD" في الجامعة الجزائرية

دراسة معمقة من قبل أهل الاختصاص	13	16,25%
قرار انفعالي فوقي	43	53,75%
عوامل أخرى	24	30%
المجموع	80	100%

شكل رقم 19

- نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 53,75% من المبحوثين يرون أن اسبب تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية كان قرار انفعالي فوقي اتخذته الحكومة الجزائرية من أجل تطوير التعليم العالي بينما 30% من المبحوثين يرجحون السبب إلى عوامل أخرى مجهولة في حين أن 16,25% من أفراد العينة يصرحون أن السبب في ذلك كان دراسة معمقة من قبل أهل الاختصاص من أجل تطور الجامعة.

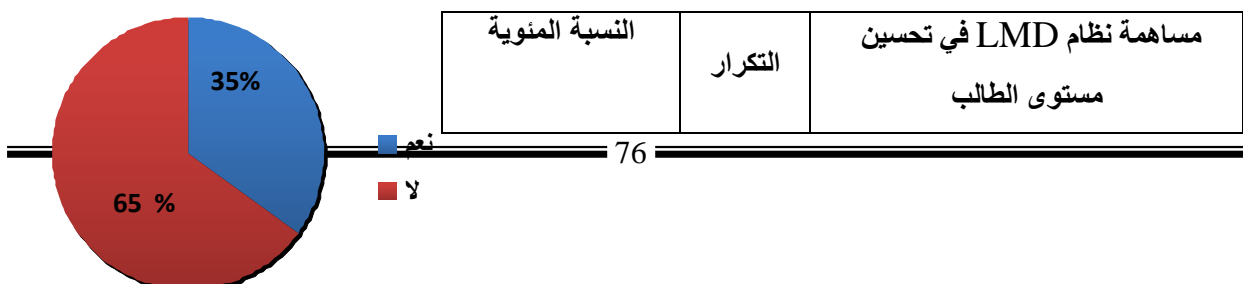
جدول رقم 20: يمثل قدرة نظام LMD على تحسين وضعية التعليم العالي



شكل رقم 20

- نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن 32,5% من الطلبة المبحوثين صرحوا أن نظام LMD قادر على تحسين وضعية التعليم العالي, وهذا ما يمكن إرجاعه إلى خصائص ومميزات هذا النظام, في حين أن 67,5% من أفراد العينة يرون أن نظام LMD غير قادر على تحسين وضعية التعليم العالي وذلك راجع إلى غموض النظام وعدم فهم الطلبة لقوانينه وعجزه من تحقيق أهدافه المسطرة.

جدول رقم 21: يمثل مساهمة نظام LMD في تحسين مستوى الطالب والإبداع في تخصصه

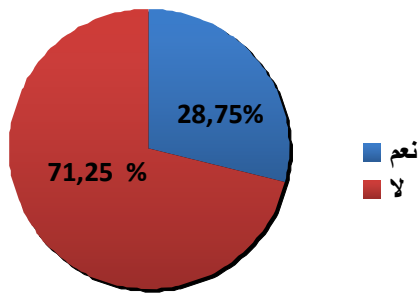


نعم	28	35%
لا	52	65%
المجموع	80	100%

شكل رقم 21

-يتبين لنا من خلال معطيات الجدول أن 65% من أفراد العينة يرون أن نظام LMD لا يساهم في تحسين مستوى الطالب ويمكنه من الإبداع في مجال تخصصه بحيث انه يعمل على تلقينهم معلومات روتينية بكميات تراكمية مبتعدا على محور الأساليب الحديثة في التدريس مما يلقي بضراره سلبا على روح المبادرة لدى الطالب, في حين 35% من المبحوثين يصرحون بان نظام LMD يسمح للطالب من تحسين مستواه العالي وترقية قدراته الإبداعية.

جدول رقم 22: يمثل تحقيق نظام LMD التغيير النوعي في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني



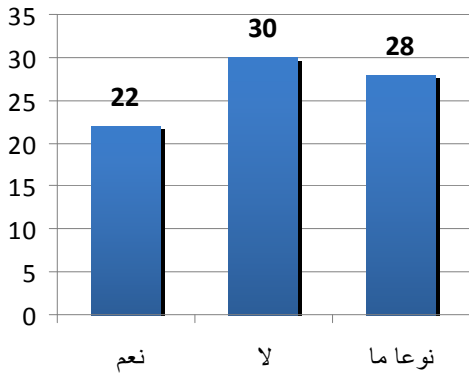
تحقيق نظام LMD التغيير النوعي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	28,75%
لا	57	71,25%
المجموع	80	100%

شكل رقم 22

-نلاحظ من خلال الجدول أن 71,25% من الطلبة المبحوثين يصرحون أن نظام LMD لا يمكنه أن يحدث تغييرا نوعيا في مجال التكوين العالي والمهني لأنه لم يستطع الوصول إلى درجة تنمية وترقية قدرات الطالب المعرفية, بينما 28,75% من المبحوثين يرون أن نظام LMD يستطيع أن يحقق تغييرا في العملية التكوينية من خلال تقديم تقنيات جديدة في تقييم معارف الطلبة, وتقديم امتيازات للطالب لاستمرار دراسته في الماجستير والدكتوراه.

جدول رقم 23: يمثل قدرة الإمكانات البيداغوجية على تغطية متطلبات نظام LMD

قدرة الإمكانات البيداغوجية على تغطية متطلبات نظام LMD	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	27,25%



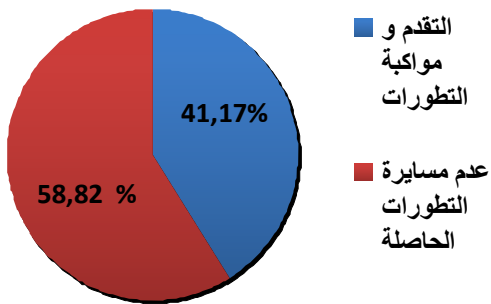
لا	33	37,5%
نوعا ما	28	35%
المجموع	80	100%

شكل رقم 23

نلاحظ من خلال الجدول أن 37,5% من الطلبة المبحوثين يؤكدون على وجود نقص في الإمكانيات البيداغوجية سواء ما تعلق بالجانب المادي أو البشري، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة مشاكل ساهمت في عرقلة التكوين في نظام LMD بينما 27,5% من أفراد العينة يجدون أن الإمكانيات البيداغوجية تغطي حاجات التكوين الجامعي وتضمن السير السليم والحسن للنظام لأنه يحتاج لاجتهاد أكثر ورغبة في التغيير أكثر من الإمكانيات.

جدول رقم 24: يمثل وضع التعليم العالي في الجزائر اتجاه ظاهرة العولمة وتحسينها من خلال تطبيق نظام

LMD



النسبة المئوية	التكرار	وضع التعليم العالي في الجزائر اتجاه ظاهرة العولمة
41,17%	28	التقدم و مواكبة التطورات
58,82%	40	عدم مسايرة التطورات الحاصلة
100%	80	المجموع

شكل رقم 24

نلاحظ من خلال الجدول أن 58,82% من الطلبة المبحوثين يرون أن وضع التعليم العالي في الجزائر يتأثر تأثيرا ايجابيا بالعولمة، فالجامعة تواكب التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم بينما 41,17% يصرحون أن الجامعة الجزائرية لازالت بعيدة عن مسايرة تحديات العولمة، بحيث أن العولمة تؤثر على التعليم العالي في الجزائر بصورة سلبية، وهذا راجع إلى عدم قدرة التعليم العالي على مسايرة التطورات الحاصلة في العالم اليوم.

* تطبيق اختيار كاي مربع في الجداول المزدوجة :

- جدول رقم 25: يمثل علاقة تطبيق نظام "LMD" مع ظاهرة العولمة و إرتباطها بمتغير التخصص الجامعي .

التخصص الجامعي						علاقة تطبيق نظام "LMD" مع ظاهرة العولمة
المجموع		علوم الإعلام والاتصال		علم الاجتماع		
%	ك	%	ك	%	ك	
%71.25	57	%86.84	33	%59.52	25	نعم
%28.75	23	%13.15	05	%40.47	17	لا
%100	80	%99.99	38	%99.99	42	المجموع

-نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 71.25% من الطلبة المبحوثين يعتقدون أنه هناك علاقة بين تطبيق نظام " LMD " في الجامعة الجزائرية وظاهرة العولمة ، وكانت نسبة طلبة علوم الإعلام والاتصال هي أعلى نسبة ب 86.84 وتليها نسبة طلبة علم الاجتماع ب 59.52%، بينما 28.75% من الطلبة المبحوثين لم يجدوا علاقة بين العولمة وظهور نظام " LMD " وخاصة منهم طلبة علم الاجتماع التي كانت نسبتهم 40.47% ، أما طلبة علوم الإعلام والاتصال فكانت نسبتهم قليلة تقدر ب 13.15% .

* ومن خلال تطبيق اختبار كاي مربع χ^2 نجد ما يلي :

مج (ك ش - كق) 2

_____ = كا 2

ك (ق)

- تحصلنا على النتائج التالية :

- كا أو χ^2 المحسوبة = 7.327

-درجة الحرية = (عدد الأعمدة - 1) \times (عدد الأسطر - 1) = (2-1)(2-1) = 1

- مستوى الدلالة أو المعنوية = 0.05

- نجد كا أو χ^2 الجدولية = 3.841

ومن خلال ذلك تبين لنا كا المحسوبة أكبر من كا الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 ، وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، وبهذا نرى أنه توجد علاقة بين المتغيرين ومنه نقول أن التخصص الجامعي يؤثر على وجود أو عدم وجود علاقة بين تطبيق نظام "LMD" وظاهرة العولمة .

جدول رقم 26 : يمثل انعكاس تخرج العدد الهائل من نظام "LMD" على تطور الجامعة وارتباطه بمتغير الجنس .

الجنس						انعكاس تخرج الطلبة من نظام LMD على تطور الجامعة
المجموع		أنثى		ذكر		
%	ك	%	ك	%	ك	
61.25%	49	59.57%	28	63.63%	21	التطور الكمي
38.75%	31	40.42%	19	36.36%	12	التطور النوعي
100%	80	99.99%	47	99.99%	33	المجموع

-نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن 63.63% من الذكور أقروا أن تخرج العدد الهائل من الطلبة في نظام "LMD" يعكس بالضرورة التطور الكمي للجامعة ، أما الإناث فكانت نسبتهم تقدر ب 59.57% ، بينما هناك 40.42% من الإناث يرون أن تخرج العدد الهائل من نظام "LMD" يعكس التطور النوعي للجامعة ، وكانت نسبة الذكور في ذلك 36.36% ، وهذا يعود إلى أن نظام "LMD" يعتمد على النوعية في التكوين وليس الكمية .

- من خلال تطبيق اختبار كاي مربع نجد ما يلي :

$$\text{كا المحسوبة} = 0.13$$

$$\text{كا الجدولية} = 3.841$$

- ومن خلال ذلك يتبين لنا كا المحسوبة أصغر من كا الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 ، وبالتالي نقبل H_0 ونفرض الفرض البديل H_1 .
- وبهذا نرى أنه لا يوجد علاقة بين المتغيرين و لا يوجد تأثير بينهما .

جدول رقم 27: يمثل قدرة نظام "LMD" على تحقيق التغيير النوعي في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني وارتباطه بمتغير المستوى الدراسي .

المستوى الدراسي										قدرة نظام LMD على تحقيق التغيير النوعي في المجالين العلمي والمهني
سنة أولى		سنة ثانية		سنة ثالثة		ماستر		المجموع		
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
05	29.41	06	31.57	04	20	08	33.33	23	28.75	نعم
12	70.58	13	68.42	16	80	16	66.66	57	71.25	لا
17	99.99	19	99.99	20	100	24	99.99	80	100	المجموع

-نلاحظ من خلال الجدول أن 80 % من طلبة السنة الثالثة يرون أن نظام "LMD" لا يستطيع أن يحقق التغيير النوعي في مجال التكوين الجامعي إما على الصعيد العلمي أو المهني وتليها نسبة طلبة السنة الأولى ب 70.58 % ثم السنة الثانية ب 68.42% وفي الأخير نسبة طلبة الماستر ب 66.66%، أما فيما يخص الطلبة الذين يرون أن نظام LMD بإمكانه تحقيق التغيير النوعي في التكوين الجامعي فنجد نسبة الماستر

33.33% وهي أكبر نسبة وتليها نسبة طلبة السنة الثانية ب 31.57% ، ثم السنة الأولى ب 29.41% وفي الأخير طلبة السنة الثالثة ب 20%

- من خلال تطبيق اختبار كاي مربع نجد ما يلي :

كا المحسوبة = 1.066

كا الجدولية = 7.815

- ومن خلل ذلك تبين لنا كا المحسوبة أصغر من كا الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل H_0 ونرفض الفرض البديل H_1 .

- وبهذا نرى أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين ولا يوجد تأثير بينهما

المبحث الخامس : مقابلة النتائج بالفرضيات

تعتبر مناقشة الفرضيات خطوة أو مرحلة أساسية في كل بحث علمي ، وذلك بالاعتماد على تفسير وتحليل النتائج العامة المتحصل عليها عن طريق تقنيات البحث العلمي كالمقابلة و الاستمارة .

- وبما أننا قد تناولنا في دراستنا هذه موضوع العولمة وواقع نظام "LMD" في الجامعة الجزائرية ، ومن خلال وضعنا الإشكالية البحث والتي تتمثل في :

* هل جاء النظام التعليمي الجديد "LMD" في الجامعة الجزائرية نتيجة تطور طبيعي للأداء البيداغوجي والأكاديمي للجامعة ، أم كان استجابة قسرية لضغوط العولمة؟

قمنا بطرح فرضيتين سننتظر إليهما بالتفصيل ، وذلك من خلال مناقشتهم ومقابلتهما بالنتائج المتوصل إليها فيما يلي:

الفرضية الأولى : تتمثل في : أن النظام التعليمي الجديد "LMD" ظهر نتيجة عوامل داخلية فرضها التطور النوعي لأداء الجامعة الجزائرية .

- فلقد تبين لنا من خلال للمعطيات الميدانية أن الطالب لم تتوفر لديه معلومات مسبقة عن نظام "LMD" قبل التحاقه بالجامعة ، وهي النتيجة التي اتفق عليها أغلب أفراد العينة والمقدرة نسبتهم ب 72.5% ، كما اتفق الأساتذة المبحوثين أيضا على ذلك ، حيث أكدوا على ضعف الإعلام بهذا النظام وبالتالي ضعف التهيئة لتطبيقه ، وهذا ما أكده أيضا 80% من الطلبة ، بالإضافة إلى معظم الأساتذة الذين يقرون بعدم توفير الظروف المادية والهيكلية المناسبة لتطبيق هذا النظام الجديد ، بالإضافة إلى عدم السهر على تحقيق التوازن في نسب تأطير الأساتذة للطلبة مما ألقى بظلاله سلبا على قدرات الطالب في الإستعاب من جهة ، وعلى أداء الأستاذ لمهامه من جهة أخرى.

- كما أكدت نسبة 56.25 % من الطلبة تعرفهم لمشاكل أثناء مسارهم التكويني والتي تعلق في مجملها بالحجم المكثف للمعلومات المقدمة في فترات زمنية جد ضيقة ، الشيء الذي انعكس سلبا على قدرات الطالب في تنمية مكتسباته العلمية والمعرفية وتفجير طاقاته الإبداعية التي من المفروض أن تتبلور في سياق هذا النظام الجديد .

بالموازاة أكد معظم الأساتذة على مواجهتهم لمشاكل أثناء أداء مهامهم تنصدها مشكلة عدم تقبل الطالب لفكرة أن نظام "LMD" يعتمد على العمل الشخصي كمطلب أساسي وتليها مشكلة الحشو المكثف للمعلومات في أوقات قياسية التي أثقلت كاهل الطلبة وأثرت في معنوياتهم بشتى الأشكال .

- كما أثبت المعطيات الميدانية أن نسبة 53.75% من الطلبة أكدوا أن تطبيق النظام التعليمي الجديد "LMD" في الجامعة الجزائرية كان نتيجة عوامل داخلية تمثلت في قرار انفعالي فوقي من قبل السلطات المعنية بذلك ، حيث أن نسبة معتبرة جدا من الأساتذة يرون أنهم أدمجوا في هذا النظام دمجا دون وعي فعلي بهدفه لأنهم لم يشاركوا في وضع هذه السياسة ، الأمر الذي جعل الأساتذة المبحوثين غير راضيين عن المستوى التعليمي للطلبة في النظام الجديد ، وهذا يجعل في نظرهم ضرورة المراجعة والتقييم المستمر لتدارك النقص وتجاوز الخلل وتوفير ظروف أفضل لتطوير المعارف في ظل هذا النظام .

- كما أكدت المعطيات الميدانية أن العدد الهائل للمتخرجين من نظام "LMD" لا يعكس بالضرورة فعالية التكوين الجامعي ولا القيمة العلمية لشهادة هذا النظام التي لم تستطع تغطية العجز الموجود في النظام الكلاسيكي ، وهذا ما أكدته نسبة 65% من أفراد العينة ، حيث أقر الأساتذة بأن المستوى التكويني للطلبة في النظام الجديد ليس أفضل من النظام القديم ، ولا يعبر عن المستوى التكويني الفعلي مقارنة مع المستوى المفترض أن يكون عليه ، سيرا على نفس المنحنى ، حيث أكدت نسبة 61.25 % من الطلبة أن تخرج العدد الهائل من نظام "LMD" يعكس بالضرورة التطور الكمي للجامعة وليس النوعي.

الفرضية الثانية : تتمثل في : أن ظهور النظام التعليمي الجديد "LMD" يعكس بالضرورة تفاعل الجامعة مع ظاهرة العولمة ، وذلك من خلال مواكبتها للتطورات والتحويلات التي يشهدها العالم اليوم.

- لقد تبين لنا من خلال المعطيات الميدانية أن هناك عدد هائل من الطلبة لديهم تصورا عن مفهوم العولمة وكانت نسبتهم مقدرة ب 63.75% وهم يعتقدون أن ظاهرة العولمة لها علاقة مع تطبيق نظام "LMD" ، وهذا راجع لتفاعل الجامعة الجزائرية مع هذه الظاهرة ومسايرتها لكل المستجدات العالمية والحديثة التي تحصل في العالم.

- كما توصلت الدراسة إلى أن معظم الأساتذة أقروا بوجود فضاءات الانترنت خاصة بهم لكنها غير مستغلة فعليا ، فغالبا ما تكون درجة الإقبال عليها متوسطة ، وذلك راجع لإحساس الأستاذ بضيق الوقت وكثرة

المسؤولية في العمل ، بالموازاة نجد أن هؤلاء الأساتذة يقرون بضعف مردود هذه الفضاءات الشيء الذي أجبرهم على استخدام الحواسيب المنزلية أو الانتقال إلى فضاءات الانترنت الخاصة ، ففي ظل محدودية أو غياب وسائل التكنولوجيا الحديثة ، ظل الأستاذ يلقي محاضراته بالطريقة الكلاسيكية .

- حيث نجد أن كل من الأساتذة والطلبة بنسبة 37.5 % يتفقان أن نقص الإمكانيات البيداغوجية سواء المادية أو البشرية أدى إلى عرقلة سيرورة هذا النظام وبالتالي صعوبة إيصال المعلومة للطالب من جهة وصعوبة أداء الأستاذ لمهامه على أكمل وجه من جهة أخرى وهذا بدوره يؤثر سلبا على التحصيل العلمي للطالب الذي أصبح نتاج كمي أكثر منه نوعي ، لذلك فنجاح هذا النظام مرهون بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية هذا ما أقره الطلبة المبحوثين - كما أكد معظم الأساتذة المبحوثين على انعدام التواصل بين الجامعة ومحيطها الخارجي في الوقت الذي يجب أن تكون فيه سياسة إصلاحية للجامعة تهدف إلى ربط التكوين الجامعي بأهداف ومتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية سعيا لخدمة الفرد والمجتمع بأكمله ، ويعزى فشل هذه السياسة إلى سوء التخطيط الذي غابت فيه المتطلبات المحلية والعالمية ، الشيء الذي ينعكس سلبا على المؤسسة الجامعية المطالبة بالفعالية في إنتاجها العلمي والفكري من جهة والارتقاء بمتخرجيها إلى مصاف الجودة العالمية. من جهة أخرى.

- كما أوضحت المعطيات الميدانية أن النظام الجديد "LMD" لم يحدث تغييرا نوعيا. في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني ، وهي النتيجة التي اتفق عليها أفراد العينة والمقدرة نسبتهم ب 76.25% بالإضافة إلى الأساتذة المبحوثين ، فعلى الصعيد العلمي لم يساهم هذا النظام في تنمية وترقية المعرفة العلمية لدي الطلبة بل زاد كم معلوماته على حساب نوعها ، وأبعدها عن النقد والإبداع ، مما أفقد الشهادة العلمية قيمتها ، أما على الصعيد المهني لم يساهم هذا النظام في دمج المتخرجين في سوق العمل الذي لا يزال رافضا ومتخوفا للتغيير .

* أمام اعتراف كل من الطالب والأستاذ بضعف المستوى الفعلي لشهادة "LMD" ، وأمام مشكلة عدم قدرة هذا النظام على التوافق و متطلبات التغيير التي فرضتها العولمة الهادفة إلى تحقيق جودة التكوين الخاضع لمعايير دولية هدفها خلق كفاءات قادرة على الانخراط في سوق العمل والمساهمة في التطور الاقتصادي والتوافق الاجتماعي المنشود ، نكون قد توصلنا إلى أنه لا يمكن أن يستفاد من هذه التجربة إلا بعد ترسيخها عن طريق تجاوز الصعوبات وأوجه الخلل المادية والبشرية .

خلاصة :

من خلال الدراسة الميدانية وما توصلنا إليه من نتائج أثناء تشخيص واقع نظام "LMD" بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، نجد أن نظام "LMD" كما هو مطبق حالياً لا يزال غير واضح المعالم لدى الأسر الجامعية (الطلبة والأساتذة) . حيث أكدت النتائج أن عدم ملائمة الإمكانيات البيداغوجية لمتطلبات عولمة المعارف التي أدت إلى تطبيق هذا النظام الجديد جعلته غير قادر على تحقيق معايير جودة التكوين والتطور على الصعيد النظري بترقية المعرفة العلمية ، وعلى الصعيد المهني بخلق إطارات تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

- إلا أنه بالرغم من كل النقائص والتجاوزات يمكن القول أن نظام "LMD" يحمل العديد من الإيجابيات التي يجب حسن استغلالها من أجل الوصول إلى أهدافه المسطرة ، ولا يجب علينا الحكم بالفشل لأنه لا يزال في طور التطبيق ، ولأن أهدافه مسطرة على المدى البعيد .

تمهيد:

لقد شغلت إستراتيجية التعليم العالي في ظل العولمة الأوساط الأكاديمية طول السنوات الماضية عندما بدأ الإعداد للإستراتيجيات الوطنية للتعليم العالي للبلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء للارتقاء بأداء الجامعات من أجل مواجهة تحديات العولمة والجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم الثالث التي وضعت ركائزها منذ الاستقلال ، كانت غايتها تكوين نوعي لإطارات في شتى التخصصات تمكنت من خلالها أن تنشط في أهم مراكز التعليم العالي والبحث العلمي في العالم ، بينما عرف هذا القطاع في الآونة الأخيرة مشاكل وتحديات جعل القائمين عليه يعيدون النظر في نجاعته. هذا لعدم استجابة المنظومة الجامعية للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والإعلام والاتصال وعدم تلبيتها لاحتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وكذا عدم مواكبته مع الديناميكية المتسارعة في لإيقاع العولمة وعصر التكنولوجيا المتطورة ، إذ كان لا بد من إيجاد نظام بديل فيه من المواصفات ما يؤهله أن تلبى احتياجات الطالب الجامعي في هذا العصر ، وعلى هذا الأساس تم اختيار نظام LMD أسلوبا للتعليم في الجامعة الجزائرية. ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على نظام LMD بمبادئه ومميزاته وتطبيقاته في الجامعات الغربية وصولا للتجربة الجزائرية في تطبيق هذا النظام .

المبحث الأول : إستراتيجيات إصلاح التعليم العالي بالجزائر

-إن الجزائر كغيرها من الدول العربية والنامية في العشرية الأخيرة من الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة تعرف تحولات فرضها نظام العولمة مست ميادين عديدة في السياسة والاقتصاد والثقافة والتربية والتعليم ، وهذه التحولات لازلت محل نقاش ، بحيث تعالت في هذا السياق العديد من الأصوات والأطروحات في مجال إصلاح التعليم الجامعي تنوعت صياغتها بتنوع تياراتها الفكرية والسياسية والإيديولوجية بين مؤيد ومعارض لنتائج التكيف الى عولمة التعليم ، مع اتفاق الرأيين على حتمية التغيير والإصلاح (1)

1- مراحل تطور التعليم العالي بالجزائر :

- إن أهم مراحل التعليم العالي التي مرت بها الجزائر في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتمثل فيما يلي :

أ- التعليم العالي في عهد الإستعمار : امتاز التعليم العالي قبل الاستعمار بطابعه الدين ، حيث كان يقتصر على تعلم أصول الدين الشرعية ، وكذلك اللغة العربية ، ولكن مع دخول الاستعمار قام مباشرة بالقضاء على الثقافة الإسلامية في سبيل دمج الجزائر في فرنسا .

- فقد كانت جامعة الجزائر متفوقة منذ تأسيسها على اختصاصات محدودة ولها صلة وثيقة بال إيديولوجيا الاستعمارية وفرص التعليم الجامعي أمام الجزائريين طول فترة الاستعمار كانت محدودة جدا .

ب- وضعية التعليم العالي بعد الاستعمار :

- المرحلة الأولى : 1962-1970: بعد الاستقلال مباشرة شهدت الجزائر تغيرات في مختلف الميادين لتسيير ولحفظ أمن البلاد من جهة ومواجهة أعباء الاستقلال من جهة أخرى فعمدت الدولة إلى تأسيس جامعات لتغطية العجز ومباشرة عملية التنمية كانت سيرورة النظام فيها آنذاك كالآتي (2) :

* شهادة الدراسة المعمقة : تدوم سنة واحدة ، يتم التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء في الدراسة النظرية .

* شهادة الدكتوراه من الدرجة الثالثة : تدوم سنتين على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية .

* شهادة دكتوراه دولة : تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي

(1) الملتقى الدولي الثاني المنظم بالتعاون مع قسمي علم النفس وعلم الاجتماع ، العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، مطبعة القدس ، العدد الأول ، ديسمبر 2005 ، ص:73
(2) رابح تركي ، تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة الثورة الجهوية ، مجلة الثقافة الجزائرية ، العدد 78 ، بدون شهر 1983 ، ص11

- المرحلة الثانية: 1971-1980 : تمثلت الإصلاحات الجامعية في هذه المرحلة في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم أقسام و اعتماد نظام السياسات محل الشهادة السنوية ، أما التعديلات الخاصة بمراحل الدراسات الجامعية تمثلت في :

* مرحلة الليسانس (التدرج) : تدوم أربع سنوات ، وجدات الدراسة تتمثل في المقاييس الدراسية.

* مرحلة الماجستير ما بعد التدرج الأول : تدوم سنتين على الأقل تنقسم الى جزء نظري وآخر تطبيقي

* مرحلة دكتوراه العلوم ما بعد التدرج الثاني : تدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي .

فالإصلاح الذي شهدته الجامعة سنة 1971 يقترح إعادة إنتاج جامعة تواكب التطور العلمي والمجتمع المعاصر .

- المرحلة الثالثة: 1981-2003: لم تشهد فترة نهاية السبعينات أي تطورات إصلاحية في التعليم العالي ، إلا أن سنة 1983 كانت نقطة تحول تمثلت في مشروع الخريطة الجامعية التي تهدف إلى تخطيط التعليم العالي إلى أفق 2000، على الرغم من هذه الأهداف إلا أنها لم تمس أرض الواقع في جميع الأطر الجامعية في سوق العمل لعدم توفر مناصب الشغل⁽¹⁾.

- المرحلة الرابعة: 2003 إلى يومنا هذا إن الجامعة كنظام مفتوح على جميع التغيرات والتطورات الحاصلة على المستوى القومي والدولي ، تجد نفسها أمام تحد واضح لإثبات دورها العلمي والبيداغوجي وهذا يجعل الإصلاح ضرورة لا بد منها خاصة على مستوى المناهج البيداغوجية المتبعة في تكوين الطلبة ، فعمدت إلى إدراك نظام ضرورة الهيكلية الجديد نظام "LMD" (ليسانس - ماستر - دكتوراه)، الذي شرع في تطبيقه مع بداية الموسم الدراسي 2003-2004 على مستوى عشرة جامعات ثم بدأ تعميمه على الجامعات ككل⁽²⁾.

2- دوافع إصلاح نظام العالي بالجزائر والعوامل المتحكمة فيه :

- إن التفكير في الإصلاح في الجزائر لم يكن وليد الصدفة ، وإنما هو حتمية فرضتها جملة من الإختلالات التي شهدتها النظام الكلاسيكي والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

(1) رابح تركي ، مرجع سابق ، ص12

(2) الملتقى الدولي الثاني النظم بالتعاون مع قسمة علم النفس وعلم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص74

- إن اعتماد الجامعة على نظام توجيه مركزي ، سبب في خيبة أمل الكثير ،وأدى إلى إنسدادات تجسدت من خلال نسبة الرسوب العالية ، بالإضافة إلى نمط انتقال سنوي، يفتقر إلى المرونة هذا ما أفرز تسربات معتبرة زادت من حدتها الآثار السلبية لإعادة التوجيه .
- ثقل نظام التقييم والتطبيق الفعلي للبرامج المقررة، وعدم تنسيق الكثير من التخصصات المفتوحة في الجامعة مع شعب البكالوريا الموجودة.
- هيكلية أحادية في التعليم مع وجود مسارات تكوين مغلقة،بالإضافة إلى ضعف نظام التقييم .
- نسبة تأطير غير كافية نجمت عنها مردودية ضعيفة للتكوين خاصة فيما بعد التدرج، وذلك بسبب هجرة الأساتذة الباحثين.
- عدم وضوح القانون الخاص والإمكانيات ،وفرص التشغيل والتي لم يعبر عنها بوضوح من طرف المتعاملين الإقتصاديين⁽¹⁾
- هذه الإختلالات جعلت النظام الكلاسيكي في الجامعة الجزائرية بأي غير قادر على مسايرة ما يحدث من مستجدات عالمية وأبحاث بيداغوجية ، وطرق منهجية وتعليمية مواكبة للتكنولوجيا ،لذلك فكرت بإعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي يتضمن هيكلية التكوين، طرائق التوجيه والتقييم، انتقال الطلبة ، تنظيم وتسيير مختلف الهيئات البيداغوجية والبحث.
- ويمكن إجمال دوافع هذا الإصلاح في ثلاثة نقاط وهي :
- السلبيات التي يعاني منها النظام القديم .
- ظهور أبحاث بيداغوجية حديثة .
- تطور وتغير حاجات الجامعة من جهة والمجتمع من جهة أخرى .
- ومن العوامل المتحكمة في إصلاح نظام التعليم العالي بالجزائر نجد ما يلي .
- يؤثر العامل الاقتصادي على ميزانية الإصلاح، حيث أنها تحدد وفق درجة نموه، فالتقدم الهائل في أساليب وطرق الإنتاج والتنوع المتزايد في أعداد الوظائف وتخصصاتها تفرض مستويات متقدمة من التعليم العالي، لذلك فتمويل الإصلاحات يتطلب مراجعة البنية العامة للتعليم العالي في إطار ما تسمح به الإمكانيات المالية القادرة على تغطية متطلبات الجامعة .
- النمط الإداري للجامعة يؤثر على الإصلاح المركزي أو اللامركزي .
- يلعب النظام السياسي وتقاليد العلاقات القائمة بين التكوين الجامعي والحكومة دورا محوريا في تحديد طبيعة واتجاه الإصلاح ،وكذا تحديد وسائل التنفيذ مع تشجيع إسهام وتعاون المجتمع المحلي.

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،مرجع سابق،04،05

- العامل الاجتماعي والمتمثل في القيم الاجتماعية والثقافية والذي ينعكس على التعليم ونظمه وشكله وعلى ما مدى توفره من قبول للتغيير ودعم الإصلاح أو جمود وتقبل الاختلال (1)

3- أهداف إصلاح نظام التعليم العالي بالجزائر :

- إن الغاية من إصلاح التعليم الجامعي هي تدارك الوضع وإصلاح الإختلالات والدفع بالجامعة لأن تتلاءم تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي ، وهذا بتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في :
 - معالجة مشاكل النظام الكلاسيكي .
 - ضمان تكوين نوعي يراعي متطلبات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ، وتقوية المهمة الثقافية للجامعة وذلك بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي .
 - تنمية التعامل الجامعي عن طريق الربط بين البحث، التكوين والتنمية ، مع الاحتفاظ باستقلالية الجامعة.
 - التفتح أكثر على التطور العالمي، وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا ، وذلك بتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال وفق السبل والأشكال الممكنة، مع ضمان تكوين و إدماج مهني أحسن الإطارات الجامعية - ترسيخ أسس تسيير تقوم على التشاور و المشاركة مع تشجيع الباحثين وتحضير البحث بالتعاون بالإضافة إلى خلق شروط ملائمة للتوظيف والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة.
 - هذه التحديات تعبر عن أربع أهداف أساسية تسعى الجامعة لتحقيقها تتمثل في (2)
 - 1- تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن .
 - 2- التكوين للجميع ومدى الحياة.
 - 3- استقلالية المؤسسات الجامعية .

4- انفتاح الجامعة على العالم ومواكبتها لمتطلبات العصر.

- في ظل هذه الإصلاحات التي شهدتها الجامعة الجزائرية والتي تسعى من خلالها لتكييف الوسط الجامعي مع المتطلبات الجديدة التي تفرضها تحديات العولمة ومعايير جودة التعليم العالي ، والتي تبلورت في مشروع نظام جديد هو "LMD" الذي نشأ في الدول الأنجلوسكسونية لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي .

المبحث الثاني : النظام التعليمي الجديد "LMD"

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق 07

(2) شريفي علي، دراسة مقارنة بين الطلبة المتخرجين من النظام الكلاسيكي والنظام الجديد "LMD" في جامعة مستغانم، مجلة القادسية لعلوم التربية الرياضية، الجزائر ، المجلد رقم 12، العدد الأول ، أذار، 2012، ص 417 (2)

1- مفهوم نظام «LMD»

إن نظام "LMD" هو مراجعة للتعليم العالي تسعى لتطبيقه كل الدول الحريضة على نموها الاقتصادي ، وهذا ما فعلته الدول الأوروبية وفق برنامج "بولون" الذي كان تكملة لبرنامج "ERASMUS"، هذا الأخير ظهر في 1987 ،يسمح لثلاث جامعات أوروبية بالإتحاد من أجل تحضير شهادة ماستر مشتركة يتم اقتراحها على طلبة جامعة رابعة غير أوروبية، والماستر الممنوح يفتح المجال للاعتراف به في البلدان الأعضاء ،هذا البرنامج يقترح شهادات ماستر ذات نوعية دولية جيدة هدفها جذب طلاب المعمورة نحو جامعات أوروبية وتقدم وفق هذا البرنامج منحا دراسية لطلاب العالم الثالث،وكذلك للطلبة الأوروبيين الراغبين في الدراسة خارج أوروبا،وهذا لنشر قيم وثقافة أوروبا لمواجهة قرينتها الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه الشهادة تستوجب تعلم لغتين أوروبيتين على الأقل من لغات الدول الأعضاء ،بعدها تم الإعلان عن اقتراح "بولون" يوم 25 ماي 1998 بمناسبة الذكرى 800 لإنشاء جامعة السربون من طرف أربع دول أوروبية هي :فرنسا، ألمانيا ، إيطاليا،بريطانيا،يدعو هذا الاقتراح لضرورة وضوح ومقروئية الشهادة المحضرة داخليا وخارجيا وهذا بعرفه لطورين رئيسيين متمثلان فيما قبل الليسانس وما بعدها لتسهيل عملية المقارنة والمعادلة على المستوى الدولي ،وهذه هي الصيغة المتبناة في الدول الأنجلوساكسونية المتمثلة في الدرجات 8/5/3 (1).

- رقم 03 أو " L " " LICENCE " يعادل " D.P.H " دكتوراه في الفلسفة ،وهكذا بدأ ظهور نظام LMD " أو " BAMAD

2- مبادئ ومميزات نظام "LMD" :

-يتميز نظام "LMD" بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعله معيار من معايير الجودة في التعليم العالي والذي يضمن تكوين فعلي للطلاب بما يتماشى ومتطلبات واحتياجات سوق العمل المحلية والعالمية.

1.2 الرتب الثلاثة :

أ-الليسانس :تدرس خلال 06 سداسيات مصادق عليها ب 180 رصيد يتوج بعدها الطالب بليسانس مهني أو أكاديمي

ب- الماستر : " m1""m2 "،يكون فيها تدريس معمقة ودقيق للتخصص، محدد بأربع سداسيات بعد الليسانس و30 رصيد لكل سداسي أي 120 رصيد للحصول على ماستر مهني أو ماستر البحث.

(1) عبد الكريم حرز الله،كمال بداوي،نظام ل م د، بدون طبعة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2008 ،ص13،14

ج- الدكتوراه: تحضر في ستة سداسيات على الأقل 3 سنوات ، تضم أعمال بحث تطبيقية وتعميق المعارف في الاختصاص .

2.2) مجالات التكوين : معظم التكوينات الجديدة منظمة داخل مجالات كبيرة، والمجال هو عبارة عن تجمع عدة تخصصات على شكل مجموعة منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي تؤدي إليها .

3.2) المسارات النموذجية : يعرف المسار النموذجي على أنه ترتيب منسجم لوحات التعليم وفق الكيفيات التي تحددها الفرق البيداغوجية على أساس هدف معين، ويتم اعتماده من طرف الوصاية، حيث يتمكن من توجيه الطالب توجيهها تدريجيا حسب مشروعه المهني أو الشخصي (1)

4.2) وحدات التعليم : تنظم الدروس على شكل وحدات للتعليم ، وهي عبارة عن مجموعات للتعليم أو مقررات منظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة حسب منطوق الانتقال بهدف بلوغ كفاءات ملموسة، تقدم هذه الوحدات في مدة قدرتها ستة أشهر ، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- وحدة التعليم الأساسية: تشمل موارد التعليم الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في الشعبة المعنية
ب- وحدة التعليم الخاصة بالاستكشاف : تشمل موارد التعليم التي تمكن من توسيع الأفق المعرفي للطالب وتفتح له منافذ أخرى في حالة إعادة توجيهه بفضل تعددية المواد التي تميز هذا المفهوم .

ج- وحدة التعليم الأفقية : تجمع مختلف مواد التعليم مثل: اللغات الحية، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، علم الاجتماع ... الخ التي توفر أدوات ضرورية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تسهل الاندماج والتكيف المهنيين مع محيط متغير باستمرار .

5.2) الأرصدة : يعتبر الرصيد وحدة قياس للمواد التعليمية المحصل عليها، ويحدد حسب العمل الذي ينجزه الطالب من خلال الدروس والعمل الفردي والمذكورة .. الخ، ويعد الرصيد بمثابة الوحدة التقييمية في سلم مرجعي خاص بكل المؤسسات الجامعية فهو قابل للاحتفاظ والتحويل ، وتحدد قيمة كل الشهادات على شكل أرصدة بالرجوع الى القيمة المشتركة التي تخص كل الشهادات أي 180 رصيد بالنسبة لشهادة الليسانس و300 رصيد (120+180) بالنسبة لشهادة الماستر ، ويقدر السداسي الواحد ب30 رصيد ، أما الدكتوراه، فهي لا تعتمد على الأرصدة بل على مناقشة الأطروحة (1)

6.2) التدرج والتقييم :

(1) عبد الكريم حرز الله، كمال بداري، مرجع سابق، ص14، 15
(1) سؤال وجواب حول نظام LMD مستخرج يوم: 2013/03/02 من موقع

* التقييم : تكون دراسة منظمة في سداسي متفرع إلى وحدات تعليم من موارد ومعاملات وعدد من الأرصدة ، ويحدد معامل المادة بالنسبة للأرصدة ما بين 1 و3، أما معامل وحدة التعليم فيحدد بالنسبة لأرصدة وحدة التعليم خلال السداسي وليصادق الطالب عليه يفترض أن يتحصل على معدل 10 على 20 بالتعويض بين جميع وحدات تعليم السداسي.

*التدرج : التدرج في الدراسة قد يكون خاصا بكل مؤسسة جامعية ، كما يمكن أن يكون محددا بنصوص قانونية وزارية :

- عدد الأرصدة المتحصل عليها في السنة هي أرصدة مكتسبة نهائيا في كل سداسي على حدا ، عملية التعويض ما بين السداسيات.

- الانتقال من سداسي لآخر في نفس السنة ممكن لكل طالب مسجل قانونيا .

- لا يمكن للطالب الانتقال للسنة الموالية إذا كان مدانا بأكثر من 30 رصيد خلال السنة الدراسية .

7.2 طرق التسيير : إن نجاح نظام "LMD" مرتبط بطرق التسيير الموارد المتاحة والأوجه المختلفة للتقييم والفرق الساهرة على مراقبة سيره ونجاحه .

أ- تقييم المعارف: تكون بالمقاربة المستمرة أو بامتحانات نهائية أو بجمع النموذجين .

ب- متابعة الشهادات : يعني متابعة المتخرجين ومعرفة حالة إدماجهم في الحياة العملية.

ج- تقييم الأساتذة الباحثين: تنجز العملية بطريقة مرحلية، وتوزع لهذا الغرض إستمارة للطلبة لينقطن عليها مستوى إستعابهم لدروس الأستاذ، نشاطه، مآثرته... الخ .

د- ملحق توضيحي للشهادة : وثيقة تسلم من طرف المؤسسة الجامعية لكل طالب بعد انتهائه من مسلكه التعليمي وتلحق بكشف النقاط بين الملحق جميع الدراسات المتبعة.

هـ- النصوص الإدارية : تستهل من تسيير المؤسسات الجامعية تبسيط نمط التسيير وتوفير الوسائل

و- الفرق البيداغوجية : بعض مهام مصلحة التدريس ولجان التقييم في نظام "LMD" معهودة للفرق البيداغوجية ولفرق التكوين .⁽¹⁾

3- مراحل تطور نظام "LMD":

أندوة السربون (ماي 1998) : بيان السربون تم الإمضاء والمصادقة عليه من طرف وزراء التربية لكل من فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، ألمانيا وتم من خلاله المصادقة على مشروع "LMD"، ووقعت عليه 29 دولة أوروبية، حمل هذا المشروع على عاتقه عملية تطوير بنية نظام التعليم العالي من أجل تسهيل

⁽¹⁾ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مرجع سابق ، ص 07

الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية مع احترام الخصوصيات الوطنية لكل دولة، وهذا من خلال تحقيق الأهداف التالية :

الحركية، الليونة، السيولة، المقروئية .

ب- ندوة بولون (جوان 1999): انعقدت هذه الندوة في 19 جوان 1999، شاركت فيها اللجنة الأوروبية والاتحادات الجامعية ودول أخرى، حيث عرض الأهداف المرجوة، وتمحورت حول 06 مبادئ هي :

- نظام للرتب الأكاديمية
- نظام مجزئ إلى طورين: قبل التدرج وبعد التدرج
- نظام تجميع وتحويل الأرصدة.
- الحركية (الطلبة، الأساتذة، الباحثين)
- ميكانيزم التقييم الدائم الذي يضمن نوعية التكوين
- البعد الأوروبي للتعليم العالي.

ج- ندوة براغ (ماي 2001): انعقدت في 19 ماي 2001، تم من خلالها تأكيد أهداف بولون، وأضافت هدف جديد، وهو التربية على مدى الحياة مع ضرورة مشاركة مؤسسات التعليم العالي والطلبة في ترقية الفضاء الأوروبي في مجال التعليم العالي.

د- ندوة برلين (2003): قررا لمشاركون تعجيل الاقتراح بتحديد الأهداف على المدى القصير، وعليه إبتداءا من 2005 يطلب من جميع البلدان الممضية على المشروع تبني نظام الطورين ووضع ضمان النوعية وبدأ الإصلاح في طور الدكتوراه⁽¹⁾.

هـ- ندوة بارغن (ماي 2005) : انعقدت في النرويج يوم 19 و20 ماي 2005 لتقييم نصف مسلك الإصلاح وتحديد الأهداف المرجوة إلى غاية سنة 2010، وحوصلة تقييم المرحلة أكدت على ما يلي:

-وجود صعوبات في المعادلة بين نظم بعض الشهادات لذلك طالب الاجتماع بضرورة زيادة قدرة تشغيل حاصل شهادات الليسانس.

- سجل وضع نظام النوعية لدى مختلف الدول مبني على معايير موجودة .

(1) عبد الكريم حرز الله، كمال بداري، مرجع سابق، ص21

-وقد دعت هذه الندوة الدول غير المنظمة في التعجيل بالالتحاق بالمشروع ، يظهر جليا أن برنامج "بولون" ديناميكي يستمد قوته من قبل الدول الأعضاء للنظام الجديد، ويعتمد على الحوار والمناقشة ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في السنوات الأخيرة، ثم شرعت البلدان العربية في اعتماده مثل: تونس، المغرب والجزائر (2)

المبحث الثالث : نظام "LMD" من خلال التجربة الغربية

1- التجربة الفرنسية في نظام "LMD":

عملت فرنسا على تحقيق التناسق بين تعليمها العالي والتعليم العالي الأوروبي ، وهذا بتطبيقها نظام "LMD" الذي يسمح بتقبل الطالب الأوروبي ، وتبادل الاختصاصات والتكنولوجيات المهنية والعامية ، وأهم مميزات هذا النظام :

أ-الليسانس : تطبق في هذه المرحلة مبادئ التعليم العالي الأوروبي وإدماج التوجيهات البيداغوجية المحددة من طرف الجمعية الوطنية المسماة تعديلات بيداغوجية في الجامعة ، هدفها الرئيسي كسب مصداقية التكوين .

-هذا التعديل أدخل شهادة جديدة في الليسانس مقسمة الى 06 سداسيات ، وهذا يعادل النظام القديم المسمى بـ "D.E.U.G" شهادة الدراسات الجامعية العامة .

-"Diplôme d'études universitaires générales" والطلبة الذين درسوا في هذا النظام يمكنهم متابعة دراستهم في النظام الجديد ليسانس مهني خلال عام ، وهي شهادة معادلة النظام يمكنهم متابعة دراستهم في النظام الجديد ليسانس مهني خلال عام ، وهي شهادة معادلة لـ "بكالوريا +3 سنوات " ميزتها مشاركة

(2) وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، مرجع سابق، ص08

الجامعة والمؤسسات المهنية في وضعها استجابة للمطالب الأوروبية المتمثلة في ضرورة تماشيها مع السوق الأوروبية⁽¹⁾

ب-الماستر : يمكن للطالب أن يتحصل على ماستر مهني أو ماستر بحث وتتكون هذه الشهادة من 4 سداسيات معادلة ل "BAC + 5 سنوات".

-الماستر المهني : يعوض شهادة الإقتان لمدة عام متبوعة بشهادة الدراسات العليا المختصة .

-ماستر البحث : يعوض شهادة الإقتان لمدة عام متبوعة بشهادة الدراسات المعمقة D.E.A.

Diplôme d'études approfondies، وهذا يفتح مجال الدكتوراه⁽²⁾

ج- الدكتوراه :تحضير في 6 سداسيات (BAC + 8 سنوات) في 18-19 ماي 2005 وزارة التعليم العالي ل45 دولة أكدوا ضرورة قيام الطالب بالبحث. وأنه من الواجب وضع مقياس ليكون برنامج الدكتوراه متعدد الاختصاصات ويتماشى مع متطلبات السوق قدر الإمكان .

- قامت فرنسا بتطبيق هذا القانون من خلال توجيه البحث ليضمن تكوين دكتوراه عالي المستوى معترف به أكاديميا في الجامعة ومهنيًا في العمل.

- إن هذا التكوين في الدكتوراه يضمن تقديم أحداث المعارف ، وتكون هذه الدراسة في مدارس الدكتوراه التابعة لوزارة التعليم العالي ،يتم التحضير لهذه المدارس بعد تقدير وطني وتوجيهات أوروبية تكون موافقة للقوانين التشريعية الأوروبية في البحث خاصة فيما يخص هيكلية الشهادة لتحقيق تكوين فعال يتماشى مع المخطط الوطني الأوروبي العالمي في تكوين الدكاترة في المستقبل⁽¹⁾

التقييم والتدرج : الامتحان يكون في نهاية كل سداسي : و الاشتراك يكون بين الأسبوع الأول والثاني في سبتمبر ،كل سداسي فيه 30 رصيد مقسم إلى وقت يسمح للفرد بالعمل الفردي .

-وحدة التعليم غير المكتسبة تستدرك في الدورة الثانية في سبتمبر وتأخذ العلامة المحصل عليها في هذه الدورة.

(1) licence- ministère de l'éducation nationale français ,le 05/01/2013 ,a partir du site : http://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/cid_202277/licence.html

(2) master recherche , le 05/01/2013,a partir du site .

http://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/cid_20193/master-recherche.html

(1) Doctorat –ministère de l'éducation nationale français , le ;05/01/2013 a partir du site :http://www.enseignement-sup-recherche.gouv.fr/cid_20185/doctorat.html

* الليسانس معادل ل 180 رصيد "6 سداسيات "

* الماستر معادل ل300 رصيد "4 سداسيات "

- إذا تحصل الطالب على 120 رصيد يمكنه طلب الحصول على شهادة الدراسات الجامعية D.E.U.G

- إذا تحصل الطالب على 240 رصيد يمكنه طلب الحصول على شهادة الإقتان M.S.T أو M.S.G

Maitrise des sciences et techniques, maîtrises de sciences de gestion

في إطار العقد البيداغوجي ، يتلقى الطالب تعليم عالي في الخارج ، والأرصدة قابلة للتحويل بعد موافقة الفريق البيداغوجي ، لذلك فنظام الأرصدة غير صارم باكتشاف عدة اختصاصات ، والمطلب الوحيد هو ضرورة توفير دراسة متسلسلة.

1- التجربة الأمريكية في نظام "LMD" :

- تتميز مؤسسات التعليم العالي في أمريكا بالإستقلالية في تنظيم البرامج و اختيار الطرق التعليمية وتوظيف الأساتذة ، والدراسة في الجامعة الأمريكية ليست مجانية مما يجعل العائلات تلجأ لطلب المنح والقروض ، والمنح توزع حسب الاستحقاق .

- تتكون الجامعة من مجموعة مدارس تحت التدرج (في التجارة ،الهندسة ، الفلاحة ،الأدب ...الخ) وكليات (الطب ،الصيدلة ، التسيير ، القانون ...الخ) .

- مدارس تحت التدرج : مدة الدراسة 4 سنوات تمنح لصاحبها " B-A " أو "B-S" ، أما مدارس التدرج GRADUATE SCHOOL عادة ما تكون جزء من الجامعة ، ولكن في بعض الأحيان تكون مؤسسات مستقلة برامجها في الطور الثاني تحضر درجة الماستر (ماستر فنون M .A و ماستر علوم (M.S

- ودكتوراه في الفلسفة D.PH أو دكتوراه في التربية (Education – Doctorat)D.ED

- المدارس في التدرج تكون في العادة مرتبطة بجامعة معينة متخصصة في تدريس اختصاص واحد فقط (طب ، طب أسنان ، صيدلة ...الخ) ، مدة الدراسة تختلف حسب اختلاف المهن ، في بعض الأحيان

يتوجب تربص داخلي ، أما معاهد التكنولوجيا شبيهة بالجامعات ، ولكن تتخصص في تدريس العلوم والتكنولوجيا⁽¹⁾.

-التقييم والتدرج : يقاس عمل الطالب بالأرصدة ويقوم بالدرجات ، والنقطة مهمة في اليوم. لأنها تستعمل في تقييم العمل الفردي ، وفي المقارنة بين الطلبة ، فالذين يتحصلون على العلامة A لهم الأولوية في طلب منحة والانتقال إلى مؤسسات التدرج أو طلب الحصول على العمل .

-نظام التنقيط : يكون التنقيط A.B.C.D وتسمح بالقبول والنجاح ، وهناك نقطة إقصائية واحدة هي f - الكلمة INC أو "Incomplet" تعني أن الطالب لم يكمل عمله لأسباب يتفهمها ويتقبلها الأستاذ في هذه الحالة يحدد للطالب أجال عادة ما تكون نهاية السداسي لإنهاء عمله وإلا تعطى له علامة F. - بعض الأساتذة يستعملون سلم تنقيطي ثابت (نظام الدرجات الثابت) : النقطة الكاملة تعادل 100 لذلك هناك قاعدة ثابتة لحساب النقط بحيث : من 90 % إلى 100 % = A ، من 80 إلى 89 % = B ، من 70 % إلى 79 % = C ، من 60 إلى 69 % = D ، وكل نقطة تكون أقل من 60 مقصاة

كما أن هناك أساتذة يستعملون النظام التنقيطي المتحرك أين نجد النقاط متعلقة بمجموع النتائج للقسم ، فلا ينقط الأستاذ الأوراق إلا بعد قراءتها في مجملها .

- نظام التقييم في نظام 4.0 : فيما يخص ملفات الطلبة تستعمل القيم الرقمية (Grade points) النظام المعتمد هو غالبا في المؤسسات التعليمية الأمريكية هو "نظام 4.0" النقطة $u \vee$ (وحدة التقييم) :

$A = 4$ نقاط $uv \vee$ ، $B = 3$ نقاط $uv \vee$ ، $C = 2$ نقطتان $uv \vee$ ، $F = 0$ نقطة $uv \vee$.

- يحسب المعدل بضرب عدد وحدات الأرصدة المنسوبة لكل مادة في عدد النقط المتحصل عليها في المادة نفسها ، ثم نجمع نقاط المواد ، وتنقسم على العدد الإجمالي للأرصدة (وحدة التقييم).

مثال : إذا كان الطالب درس 3 مواد أرصدها على التوالي : 3،3،4 ، والنقط المتحصل عليها على الترتيب هي : A (2.0) ، B (4.0) ، فمعدلة GPA يساوي (12.9.8 أي 29 من 10 = 2.9) المعادلة ل B (-)

- هذا المعدل الذي يتحصل عليه الطالب هو الذي يؤهله للدخول لمؤسسات التدرج شريطة أن يكون محصور ما بين 3.25 و 3.5⁽¹⁾

⁽¹⁾ مؤسسات التعليم في الوم.أ ، مستخرج ومترجم يوم : 06.02.2011 من الموقع :

- h ttp : // www . almare . fr . org .

⁽¹⁾ عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري ، مرجع سابق ، ص 49

3-التجربة الجزائرية في نظام "LMD":

- بناء على ما تقدم من تحديات و إختلالات أعادت الجزائر تنظيم التعليم العالي للتأقلم مع التغيرات العالمية المتسارعة ، لذلك فقد قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (CNRSE) بالتقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات التي تمس النظام التعليمي الجزائري ، والحلول التي يمكن إدخالها حتى تتمكن الجامعة من القيام بدورها في إطار تطوير البلاد ، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتبعاً للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبني من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 ، تم تحديد إستراتيجية على المدى القصير ،المتوسط والطويل لتطوير القطاع في مرحلة 2004-2013 تخص إستراتيجية وضع برنامج تطوير عام وعميق للتعليم العالي وذلك بوضع هيكلية جديدة للتعليم تم دراستها من طرف الخبراء ليتم بعدها تقديم اقتراحات لفتح التكوين في مجال "LMD" وذلك في ديسمبر 2003 ، و انطلقت دراسة الملفات في 07-01-2004 ، وبدأ على إثرها التفكير في فتح تخصصات جديدة في "LMD" وهذا ضمن الندوة الجهوية للتنسيق في 29 فيفري 2004 لتصادق عليها إدارة التكوين العالي بعد رأي اللجنة الوطنية للتأهيل⁽¹⁾

- بعد دراسة الملفات انطلقت 10 جامعات جزائرية بتطبيق نظام "LMD" ابتداء من سبتمبر 2004 (عنابة ، أم البواقي ، برج بوعريبيج ، قسنطينة ، البليدة ، بجاية ، الجزائر ، بومرداس ، وهران

(1) نظام "LMD" في الجامعة الجزائرية ، مستخرج يوم : 28-01-2013 من الموقع :

مستغنام) ، وقد حددت الشهادة الأولى "الليسانس " وفق المرسوم رقم 04-371 المؤرخ في 21-11-2004 .

***المبادئ التي يعتمد عليها نظام "LMD" في الجزائر :**

أ-الميدان ، الشعبة ، التخصص : ينظم التكوين في "LMD" على شكل ميادين دراسية ، شعبة ، تخصص ، وهي منظمة في شكل مسالك تكوين نموذجية تمكن من وضع معايير .

ب-هيكلية تكوين شهادة الليسانس : للحصول على الليسانس يكون بعد 3 سنوات معادلة ل 6 سداسيات مقسمة إلى :

* **السنة الأولى :** (سداسي 1 و 2) ن ومرحلة التأقلم مع الحياة الجامعية واكتشاف مختلف عروض التكوين والتدريس يكون مشترك لجميع الفروع .

* **السنة الثانية :** (سداسي 3 و 4) : مرحلة التعمق في المعلومات الأساسية للفرع المختار .

* **السنة الثالثة :** (سداسي 5 و 6) مرحلة التخصص في المسك الدراسي والشعبة المختارة .

تمنح شهادة الليسانس لكل طالب اكتسب 180 رصيد مما يعادل 30 رصيد في سداسي واحد .

ج- التعليم : تنظم الدراسات على مستوى الليسانس على أساس السداسي .

* **وحدة التعليم :** عدد وحدات التعليم من 3 إلى 4 في السداسي ، كل وحدة تحتوي على مادة أو 3 مواد عدد الأرصدة في السداسي هو 30 ، وتنقسم الوحدات إلى :

1- **وحدات تعليم أساسية :** تضمن للطالب التكوين الأساسي ، وهي تمثل جزءا هاما من الحجم الساعي

2- **وحدات تعليم للتخصص :** تضمن حرية العمل ، وتحضر الطالب للعمل الجماعي ، تمثل جزءا هاما من الحجم الساعي لكن بدرجة أقل من وحدة التعليم الأساسية .

3- **وحدات تعليم مشتركة (أفقية) :** تضمن تكوين تكاملي في مختلف المجالات كاللغات والإعلام الآلي

4- **وحدات تعليم استكشافية :** تحتوي على مواد اختيارية لاكتساب تكملة علمية ضرورية لتوطيد التعليم في التخصص ، وهذه المواد ضرورية للتوجيه التدريجي⁽¹⁾

- وحدة التعليم قابلة للاحتفاظ والتحويل وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ، ويمكن استعمالها في أي مسار تكويني آخر .

د- التقييم والتدرج :

* **التقييم :** إن مراقبة المعارف والكفاءات قد تكون على شكل :

(1) عبد الكريم حرز الله، كمال بداري ، مرجع سابق ، ص 67

- فرض فجائي في حصة الأعمال الموجهة .
- تقرير أو استجواب في حصة الأعمال التطبيقية .
- الامتحان النهائي للسداسي أو امتحان الاستدراك ، أي الكفاءات والمعارف تقيم إما عن طريق المراقبة المستمرة والمنظمة أو عن طريق امتحان نهائي أو بالتوفيق بينهما ⁽²⁾
- حساب معدل المادة : يحسب معدل المادة على أساس علامة الامتحان النهائي أو علامات المراقبة المستمرة غير القابلة للتعديل المحصلة أثناء السداسي .

مثال : معدل مادة بامتحان نهائي ونمط المراقبة المستمرة (أعمال موجهة ، أعمال تطبيقية ، فروض فجائية ، فروض منزلية) هو :

المعدل (M) = الامتحان النهائي × معاملها + أعمال موجهة × معاملها + علامة أعمال تطبيقية × معاملها + الفروض الفجائية × معاملها + فروض منزلية × معاملها / مجموع المعاملات .

- ينجح الطالب في المادة إذا تحصل على معدل أكبر أو يساوي 20/10.

- حساب معدل الوحدة : معدل وحدة التعليم = معدل المادة 1 × معاملها + معدل المادة 2 × معاملها + ... / مجموع معاملات المواد .

- من خلال هذه الطريقة في حساب المعدل نجد حالتين :

حالة 01: يتم اكتساب وحدة التعليم نهائيا إذا كان معدل كل مادة مكونة للوحدة أكبر أو يساوي 20/10

حالة 02 : إذا كان معدل مادة لوحدية التعليم أقل من 20/10 فنحسب المعدل بالتعويض للوحدة كما في السياق : فإذا كان معدل الوحدة أكبر أو تساوي 20/10 فإن وحدة التعليم فإن وحدة التعليم تعتبر مكتسبة بالتعويض .

- إن اكتساب الوحدة يعني أيضا اكتساب الأرصدة التابعة لها ، فهي تخزن على مستوى نفس المسلك الدراسي وتحول إلى مسلك آخر يحتوي على نفس وحدة التعليم الحركية .

- حساب معدل السداسي :

1- معدل السداسي = معدل الوحدة 1 × معاملها + معدل الوحدة 2 × معاملها / مجموع معاملات الوحدة

- يتم اكتساب السداسي إذا كان مجموع معدلات الوحدات المكونة للسداسي والمزودة بمعدلاتها أكبر أو يساوي 20/10 MS أكبر أو تساوي 20/10 ⁽¹⁾

⁽²⁾وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، قرار وزاري رقم 05/800 المؤرخ في 23 يناير 2005 ، يحدد تنظيم التعليم وضبط كفايات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس نظام جديد ، ص 01

*الاستدراك : تنظم الدورة الثانية الاستدراكية لكل سداسي في سبتمبر بعد الدورة العادية المنظمة في نهاية كل سداسي .

- في حالة الرسوب يتقدم الطالب لإجراء امتحانات الاستدراك الخاصة بوحدة التعليم غير المكتسبة في حين يحتفظ الطالب بنقاط مواد وحدة التعليم التي أكبر أو تساوي 20/10 حتى إذا كان معدل الوحدة $Mue < 20/10$.

- أثناء دورة الاستدراك يحسب معدل المواد على أساس النقطة المتحصل عليها في هذه الدورة تضاف إليها علامات المراقبة المستمرة المتحصل عليها أثناء السداسي ، غير قابلة للتعديل ، وبالتالي عند الانتهاء من دورة الاستدراك تعتبر وحدة التعليم مكتسبة إذا كان معدلها العام $\leq 20/10$

المادة المعينة بالاستدراك = معدل المادة > 10 + معدل الوحدة > 10 + معدل سداسي > 10

• التدرج : الانتقال من السداسي الأول إلى السداسي الثاني من نفس السنة الجامعية حقا لكل طالب مسجل في نفس المسلك .⁽¹⁾

- التدرج من السنة الأولى إلى السنة الثانية يكون وفق حالتين :

حالة 01 : إذا كان السداسي 1 و 2 مكتسبين ، فالتدرج من السنة الأولى إلى الثانية في نفس مسلك التكوين هو حقا للطالب .

حالة 02 : أحد السداسيين غير مكتسب أو الاثنين ، يسمح للطالب وبصفة استثنائية من طرف فرقة التكوين الانتقال إلى السنة الثانية إذا اكتسب 30 رصيда على الأقل ، وتبقى له مهمة الاستدراك لاحقا الأرصدة الناقصة .

- بعض المؤسسات تفرض عدد معين من الأرصدة في السداسي .

- التدرج من السنة الثانية إلى السنة الثالثة يبرز حالتين هما :

حالة 01 : السداسيات الأربعة مكتسبة التدرج إلى السنة الثالثة في نفس المسلك حقا للطالب .

حالة 02 : إذا لم يتحصل على سداسي من أربع سداسيات يسمح للطالب بالتدرج إلى السنة الثالثة إذا تحصل على الأقل 80% من الأرصدة "96 رصيڊ" ، ويكون ناجحا في وحدات التعليم الأساسية في المسلك وتستدرك الأرصدة في الاستدراك .

⁽¹⁾ عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري ، مرجع سابق ، ص 76

⁽¹⁾ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، قرار وزاري رقم 05/800 ، المؤرخ في يناير 2005 ، مرجع سابق ، ص: 05

خلاصة :

نستشف من خلال هذا الفصل أن التحديات الداخلية والخارجية باتت ملزمة للتغيير باتجاه الارتقاء بالمنظومة التعليمية الجامعية ، فالعولمة وتداعياتها والانفجار المعرفي وسرعة تقدم العلوم والتكنولوجيا والمتغيرات الداخلية الثقافية والسياسية والاقتصادية هي جميعا دوافع ومبررات للتغيير والإصلاح في التعليم العالي الذي عليه أن يستوعبها بإيجابية ونجاح ، لضمان مكانة محترمة للجامعة الجزائرية في الغد القريب أو البعيد ، ونظام "LMD" بإمكانه تحقيق الأهداف الإصلاحية المرجوة وتصحيح الإختلالات الموجودة، غير أنه ليس بالأمر السهل والهين ، والمطلوب ضمن هذا الإطار التركيز على روح وجوهر النظام لا هيكله فحسب ، وضرورة تفادي التسرع في إصدار الحكم على نجاحه أو فشله من خلال فترة قياسية لأنه يحمل من العناصر الإيجابية التي إذا تم استغلالها ومتابعتها بإمكان الجامعة الجزائرية أن تحقق الكثير من الإيجابيات أبرز ذلك انفتاحها على المحيط وتجسيد العملية التفاعلية بينها وبين المجتمع .

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
67	- توزيع أفراد العينة حسب الجنس	01
67	- توزيع أفراد العينة حسب التخصص	02
68	- توزيع أفراد العينة حسب المستوى الجامعي	03
69	- إرادة الطالب في إختيار نظام "LMD" كنظام تكوين	04
69	- أسباب غياب الإدارة الشخصية في إجتياز نظام "LMD" كنظام تكوين	05
70	- توفر معلومات مسبقة للطلبة عن نظام "LMD" قبل الإلتحاق بالجامعة	06
70	- مصادر المعلومات حول نظام "LMD" قبل إلتحاق الطلبة بالجامعة	07
71	- مواجهة الطالب للمشاكل خلال مساره التكويني في نظام "LMD"	08
71	- تهيئة الظروف لتطبيق نظام "LMD" بالجامعة	09
72	- وجود تصورا عن مفهوم العولمة عند الطلبة	10
72	- علاقة تطبيق نظام "LMD" مع ظاهرة العولمة	11
73	- الموافقة على إلغاء النظام الكلاسيكي وتعويضه بنظام "LMD"	12
73	- قدرة نظام "LMD" على تغطية نقائص النظام الكلاسيكي	13
74	- إمكانية تحقيق جودة التعليم العالي بالإبقاء على النظام الكلاسيكي	14
74	- معادلة درجة الماجيستر في النظام الكلاسيكي بدرجة الماستر في نظام "LMD"	15
75	- قرار إدماج طلبة النظام الكلاسيكي في الماستر	16
75	- رهان نجاح نظام "LMD"	17
76	- إنعكاس تخرج العدد الهائل من نظام "LMD" على تطور الجامعة	18
76	- سبب تطبيق النظام التعليمي الجديد "LMD" بالجامعة الجزائرية	19

77	- قدرة نظام "LMD" على تحسين وضعية التعليم العالي بالجزائر	20
77	- مساهمة نظام "LMD" في تحسين مستوى الطالب والإبداع في مجال تخصصه	21
78	- تحقيق نظام "LMD" التغيير النوعي في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني	22
78	- قدرة الإمكانيات البيداغوجية على تغطية متطلبات نظام "LMD"	23
79	- وضع التعليم العالي في الجزائر إتجاه ظاهرة العولمة وتحدياتها من خلال تطبيق نظام "LMD"	24
80	- علاقة تطبيق نظام "LMD" مع ظاهرة العولمة وإرتباطها بمتغير التخصص الجامعي	25
82	- يمثل إنعكاس تخرج العدد الهائل من نظام "LMD" على تطور الجامعة وإرتباطه بمتغير الجنس	26
83	- يمثل قدرة نظام "LMD" على تحقيق التغيير النوعي في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني وإرتباطه بمتغير المستوى الدراسي .	27

فهرس المحتويات

الصفحة

كلمة شكر و تقدير	
إهداء	
ملخص البحث	
فهرس الجدول	
مقدمة	أب-ج
الإطار المنهجي	04
1- تقديم الموضوع	05
2- أهمية الدراسة	05
3- الهدف من الدراسة	06
4- أسباب إختيار الموضوع	06
5- تحديد الإشكالية	07
6- تحديد الفرضيات	08
7- تحديد المفاهيم	09
8- الدراسات السابقة	11
9- المرتكزات النظرية	12
10- المنهج المتبع في الدراسة	13
11- التقنيات المستعملة	13
الإطار النظري :	15
الفصل الأول : - جدل العولمة والمنظومة الجامعية	16
تمهيد	17
1- المبحث الأول : التطور التاريخي للعولمة (مفهوما وواقعا)	18
أ- مفهوم العولمة	18
ب- السياق التاريخي لظهور العولمة	21
ج- إنعكاسات العولمة على العالم العربي	23
2- المبحث الثاني : الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة	25
أ- لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة الجامعية	25

27	ب- خصوصيات المؤسسة الجامعية
27	ج- المؤسسة الجامعية وتحديات إدارة الجودة الشاملة
29	3- المبحث الثالث : ماهية التعليم الجامعي
29	أ- وظائف التعليم الجامعي
30	ب- أهداف التعليم الجامعي
31	ج- فعالية التعليم الجامعي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية
32	خلاصة
33	- الفصل الثاني : الجامعة الجزائرية بين الإصلاح وتحديات العولمة
34	تمهيد
35	المبحث الأول : استراتيجيات إصلاح التعليم العالي بالجزائر
35	أ- مراحل تطور التعليم العالي بالجزائر
37	ب- دوافع إصلاح نظام التعليم العالي بالجزائر
38	ج- أهداف إصلاح نظام التعليم العالي بالجزائر والعوامل المتحكمة فيه
39	2- المبحث الثاني : النظام التعليمي الجديد "LMD"
39	أ- مفهوم نظام "LMD"
40	ب- مبادئ ومميزات نظام "LMD"
42	ج- مراحل تطور نظام "LMD"
44	3- المبحث الثالث :-نظام "LMD" من خلال التجربة الغربية
44	أ- التجربة الفرنسية في نظام "LMD"
46	ب- التجربة الأمريكية في نظام "LMD"
48	ت- التجربة الجزائرية في نظام "LMD"
52	خلاصة
53	الإطار التطبيقي :
54	تمهيد :
55	1- المبحث الأول : مجالات الدراسة الميدانية
56	2- المبحث الثاني : لمحة تاريخية عن جامعة مستغانم
61	3- المبحث الثالث : عرض وتحليل نتائج المقابلة
67	4- المبحث الرابع : عرض وتحليل وتفسير نتائج الإستمارة
84	5- المبحث الخامس : مقابلة النتائج العامة بالفرضيات
87	خلاصة

88 خاتمة -

- قائمة المراجع

- قائمة الملاحق

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

ملحق رقم 02

* نحن طلبة السنة الثانية ماستر علم الاجتماع التربوي بصدد إجراء بحث ميداني يندرج تحت إطار مذكرة التخرج بعنوان "العولمة وواقع النظام التعليمي في الجامعة الجزائرية " "نظام LMD نموذجا" ، لذا نرجو منكم ملاءمة هذه الاستمارة بوضع علامة (x) أمام الإجابة المختارة ، ونعدكم أن الإجابات المقدمة من قبلكم سوف تستخدم لأغراض علمية بحثية .

تمت إشرافه الأستاذ:

بن جدية محمد 

السنة الجامعية: 2013/2012

البيانات الشخصية :

- 1- الجنس : ذكر أنثى
- 2- التخصص الجامعي : علم الاجتماع علوم الإعلام والاتصال
- 3- المستوى الجامعي : سنة أولى سنة ثانية سنة ثالثة سنتر

المحور الأول : تصور الطالب لنظام "LMD"

- 1- هل إختيارك لنظام "LMD" كان بمحض إرادتك ؟
نعم لا
- 2- إذا كانت إجابتك ب "لا" ، هل لأنه : - لم يكن لديك خيار آخر ؟
 - أجبرت على هذا الإختيار ؟
- 3- هل كانت لديك معلومات مسبقة عن نظام "LMD" قبل الإلتحاق بالجامعة ؟
نعم لا
- 1.3- إذا كانت إجابتك ب " نعم" .مامصدر تلك المعلومات؟

4- هل واجهت مشاكل خلال مسارك التكويني في نظام "LMD" ؟

- نعم لا
- 1.4- إذا كانت إجابتك ب "نعم" أذكر بعضها حسب الأهمية ؟

5- هل تعتقد أن كافة الظروف كانت مهيئة لتطبيق نظام "LMD"؟

- نعم لا
- 6- هل لديك تصورا عن مفهوم العولمة ؟

- نعم لا
- 1.6- إذا كانت إجابتك " نعم" ، أعط مفهوما مبسطا .؟

7- هل تعتقد ان لتطبيق نظام "LMD" له علاقة مع ظاهرة العولمة ؟

- نعم لا

المحور الثاني : مدى رضى الطلبة على التغيير الجديد في منظومة التعليم الجامعي .

1- هل توافق على إلغاء النظام الكلاسيكي وتعويضه بنظام "LMD" ؟
 موافق غير موافق محايد

2- في رأيك هل نظام "LMD" قادر على تغطية نقائص النظام الكلاسيكي ؟
 نعم لا

3- في رأيك ألم يكن بالإمكان تحقيق جودة التعليم العالي بالإبقاء على النظام الكلاسيكي ؟
 نعم لا

1.3- إذا كانت إجابتك ب "لا" فلماذا؟

4- هل ترى أن درجة الماجستير في النظام الكلاسيكي تعادل درجة الماستر في نظام "LMD" ؟
 نعم لا

1.4 - لماذا ؟

5- في رأيك ،هل قرار إدماج طلبة النظام الكلاسيكي في الماستر قرار سليم ؟
 نعم لا

1.5- في كلتا الحالتين، لماذا ؟

6- حسب رأيك نجاح هذا النظام مرهون ب :

* قدرات الطالب

* قدرات الأستاذ

* توفير الإمكانيات المادية

* عوامل أخرى

7- هل تعتقد أن العدد الهائل للمتخرجين من نظام "LMD" يعكس بالضرورة :

التطور الكمي للجامعة التطور النوعي للجامعة

المحور الثالث : قدرة نظام "LMD" على تحقيق جودة التعليم العالي

1- هل تطبيق النظام التعليمي الجديد "LMD" بالجامعة الجزائرية كان نتيجة :

- دراسة معمقة من قبل أهل الإختصاص
- قرار إنفعالي فوقي
- عوامل أخرى

2- هل ترى بأن نظام "LMD" كاف لتحسين وضعية التعليم العالي بالجزائر ؟

- نعم لا

3- هل ترى أن مدة التكوين ومحتوى البرامج في نظام "LMD" يمكنك من تحسين مستواك والإبداع في مجال تخصصك ؟

- نعم لا

1.3- إذا كانت الإجابة ب" لا " ، ماهو السبب في ذلك حسب رأيك ؟

4- هل تعتقد أن نظام "LMD" كما هو مطبق حاليا ، من شأنه أن يحدث تغييرا نوعيا في مجال التعليم الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني ؟

- نعم لا

1.4- إذا كانت إجابتك ب "نعم " فيما تتمثل هذه التغيرات حسب رأيك ؟

5- هل تجد أن الإمكانيات البيداغوجية تغطي متطلبات هذا النظام ؟

- نعم لا نوعا ما

6- في رأيك ماهو وضع التعليم العالي في الجزائر اتجاه ظاهرة العولمة وتحدياتها المختلفة من خلال تطبيق هذا النظام الجديد "LMD" ؟

* شكرا على تعاونكم *

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

ملحق رقم 01

* نحن طلبة السنة الثانية ماستر علم الاجتماع التربوي بصدد إجراء بحث ميداني يندرج تحت إطار مذكرة التخرج بعنوان "العولمة وواقع النظام التعليمي في الجامعة الجزائرية" "نظام LMD نموذجاً"، لذا نرجو منكم الإجابة على الأسئلة الخاصة بالمقابلة، ونعدكم أن الإجابات المقدمة من قبلكم سوف تستخدم لأغراض علمية بحثية.

تحت إشراف الأستاذ:

بن جدية محمد 

السنة الجامعية: 2013/2012

* البيانات الشخصية

الجنس: ذكر - أنثى

التخصص: علم الاجتماع - علوم الإعلام واتصال .

الأقدمية في العمل :

المحور الأول : تقييم الأستاذ لنظام "LMD"

- 1- ما هي أسباب ظهور النظام التعليمي الجديد "LMD" في الجامعة الجزائرية ؟
- 2- هل تعتقد أن كافة الظروف كانت مهيأة لتطبيق نظام "LMD" ؟
- 3- هل كانت لديك معلومات مسبقة عن نظام "LMD" من حيث مفهومه ، فلسفته ، وطرق التقييم والأهداف المستوحاة من كل مادة ؟
- 4- هل حدث تغيير في مهامك عندما كلفت بالعمل في نظام "LMD" ؟
- 5- هل واجهت مشكلات أثناء ممارسة عملك في هذا النظام ؟
- 6- هل تجد أن نظام "LMD" جاء لتغطية العجز في النظام الكلاسيكي ؟
- 7- مار أيك في قرار إدماج طلبة النظام الكلاسيكي في نظام "LMD" من خلال الماستر ؟

المحور الثاني : نظام "LMD" ورهان الجودة

- 1- هل تعتقد أن الإمكانيات البيداغوجية المتاحة تمكن الطالب من تنمية قدراته في ظل النظام الجديد ؟
- 2- هل تعتقد أن نظام "LMD" كما هو مطبق حاليا من شأنه أن يحدث تغييرا نوعيا في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين العلمي والمهني ؟
- 3- ألم يكن بالإمكان تحقيق الجودة بالإبقاء على النظام الكلاسيكي ؟
- 4- هل تحقق بالفعل تواصل الجامعة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطبيق نظام "LMD" ؟
- 5- هل لديكم على مستوى القسم مكاتب مزودة بأجهزة الإعلام الآلي والانترنت ؟ وفيما يكمن استغلالها ؟
- 6- ما هي سبل النجاح لهذا النظام في الجامعة الجزائرية ؟
- 7- ما هو وضع التعليم العالي بالجزائر إتجاه ظاهرة العولمة و تداعيتها المختلفة من خلال تطبيق نظام "LMD" ؟

ملحق رقم 03

-الإطار العام للأساتذة المبحوثين-

رقم المبحوثين	الجنس	التخصص	الأقدمية في العمل
01	ذكر	أستاذ في قسم علم الاجتماع	10 سنوات
02	أنثى	أستاذ في قسم علم الاجتماع	04 سنوات
03	ذكر	أستاذ في قسم علوم الإعلام والاتصال	08 سنوات
04	ذكر	أستاذ في قسم علوم الإعلام والاتصال	03 سنوات
05	ذكر	أستاذ في قسم علم الاجتماع	07 سنوات
06	أنثى	أستاذ في قسم علوم الإعلام والاتصال	03 سنوات

ملخص البحث:

تعيش الجامعات الجزائرية اليوم تحولات عميقة وتطور سريع في نظامها التعليمي ، يمكن القول عنها أنها تغيرات جذرية فرضتها تحديات العولمة الجديدة و التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في عالمنا المعاصر ، تضع هذه الأخيرة ،نظم التعليم الجامعي محل نقاش وجدل كبيرين وكانت من بين أهم نتائج هذه التحولات ، تبني الجامعات نظام تعليمي جديد والممثل في نظام "LMD" وتعميمه في كل التخصصات على حساب النظام القديم ،نظرا لأهميته وحدائته وأهدافه الرامية إلى تطوير وعصرنة البحث العلمي . ففي سياق هذه الدراسة حاولنا التعرف على ماهية العولمة بإعتبارها ظاهرة كونية ذات أبعاد إجتماعية وسياسية ومدى إنعكاسها على واقع النظام التعليمي بالجامعة الجزائرية عامة وذلك من خلال تطبيق "LMD" كنظام تعليمي جديد بغرض الوصول إلى معرفة مدى مساهمة التعليم الجامعي في ظل التحولات العميقة والاصلاحات الجديدة في ترقية المعرفة العلمية .

وقد تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة أقسام تتمثل في :

***القسم الأول :** خصص للإطار المنهجي للموضوع ، بحيث إحتوى على عدة عناصر منها: إشكالية البحث الأساسية المتمثلة في: * هل جاء النظام التعليمي الجديد "LMD" في الجامعة الجزائرية نتيجة تطور طبيعي للأداء البيداغوجي والأكاديمي للجامعة ، أم كان إستجابة قسرية لضغوط العولمة ؟ ومن خلال طرحنا لهذا السؤال قمنا بإقتراح فرضيتين وهما :

إن ظهور النظام التعليمي الجديد "LMD" كان نتيجة عوامل داخلية فرضها التطور النوعي لأداء الجامعة الجزائرية .

-إن ظهور النظام التعليمي الجديد "LMD" يعكس بالضرورة تفاعل الجامعة مع ظاهرة العولمة وذلك من خلال مواكبتها للتطورات الحاصلة اليوم.

إضافة الى ذلك تطرقنا إلى أسباب اختيار الموضوع وأهميته والاهداف التي تصبو اليها الدراسة

كما قمنا كذلك بتحديد المفاهيم الأساسية للبحث العلمي والتي تتمثل في :

1.العولمة : وهي تعني تعميم الشيء على مستوى عالمي ، أي نقله من المحدود الى اللامحدود ، الذي ينأى

عن كل مراقبة ، ويعني هذا تجاوز الشيء للحدود الزمانية والمكانية والقيمية

2.الواقع : يعرف على أنه فهم لأحوال الناس والوقائع المحاصرة ، والأحداث الجارية سواء كانت عامة أو

خاصة لمعرفة حيثياتها وأثارها .

3.نظام: هو لفظ يطلق على الظواهر والعلاقات الاجتماعية عند ما تتبلور في مصالح وقيم محددة .

4.نظام "LMD": هو نظام تعليمي جامعي ظهر في أوروبا وتطور أكثر كنتيجة للعديد من الإصلاحات

الناجمة عن الإتحاد الأوروبي .

5. الجامعة : هي فضاء يهدف الى انتاج المعرفة العلمية وإعادة إنتاجها وتوزيعها والمساهمة في ترقية الفرد وتنمية المجتمع.

-كما تطرقنا في هذا الإطار الى المنهج المتبع ، بحيث إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والمنهج المسحي كونها تساعدنا في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع البحث ، اما التقنيات المستعملة ، فهي تقنية المقابلة الموجهة مع الأساتذة وتقنية الإستمارة ، بحيث قمنا بتقسيمها الى ثلاثة محاور وهي تشمل نوعين من الأسئلة : مغلقة ومفتوحة .

*القسم الثاني : وهو يتعلق بالجانب النظري وهو يتضمن فصلين وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث:

1. الفصل الأول : تناولنا فيه جدل العولمة والمنظومة الجامعية ، بحيث تطرقنا لأهم الأسس والمبادئ لمفهوم العولمة والجامعة وفعالية التعليم الجامعي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية

2. الفصل الثاني : تناولنا فيه الجامعة الجزائرية بين الإصلاح وتحديات العولمة ، بحيث تطرقنا فيه إلى التعريف بنظام "LMD" وأهم مميزاته ، وواقع تطبيق هذا النظام في الجامعات الغربية والجامعة الجزائرية خاصة .

*القسم الثالث : خصص للإطار التطبيقي ، بحيث تناولنا فيه مجالات الدراسة التي تضمنت مجتمع البحث الذي يتمثل في طلبة علم الإجتماع وعلوم الإعلام والاتصال في نظام "LMD" من جميع المستويات والتخصصات بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة مستغانم ، وقد تم اختيارنا للعينة العشوائية البسيطة باعتبارها تتناسب مع طبيعة الموضوع.

أما العينة الثانية تمثلت في أساتذة علم الإجتماع وعلوم الاعلام والاتصال ، وذلك بإجراء مقابلة موجهة معهم بغية الحصول على معلومات دقيقة حول نظام "LMD"

- بالإضافة الى عرض وتحليل وتفسير النتائج التي إنتهت اليها الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضيات ، ومن خلال ذلك قمنا بإستخلاص مايلي :

- إن نظام "LMD" كما هو مطبق حاليا لايزال غير واضح المعالم لدى الأسرة الجامعية ، حيث أكدت النتائج أن عدم ملائمة الإمكانيات البيداغوجية مع متطلبات عولمة المعارف التي أدت الى تطبيق هذا النظام الجديد جعلته غير قادر على تحقيق معايير جودة التكوين والتطور على الصعيدين النظري بترقية المعرفة العلمية ، وعلى الصعيد المهني بخلق اطارات تتوافق مع متطلبات سوق العمل ، الا أنه بالرغم من كل النقائص والتجاوزات يمكن القول ان نظام "LMD" يحمل العديد من الإيجابيات التي يجب حسن إستغلالها من أجل الوصول الى أهدافه المسطرة ، ولايجب علينا الحكم عليه بالفشل لأنه لايزال في طور التطبيق ، لانه يبقى من أهم معايير جودة التعليم العالي التي فرضتها العولمة فهو الوحيد القادر على خلق الجامعة بهوية خاصة رهانها هوسلاح المعرفة في مجتمع غاياته التفوق والتميز والتنافس وذلك يتركز الإنتباه على بعض الجوانب التي يفتقدها هذا النظام .

Résumé de la recherche :

L'université algérienne connaît actuellement de profondes transformations et une évolution dans son système d'enseignement, ces changements qu'on peut qualifier de radicaux sont imposés par les nouveaux défis de la mondialisation ainsi que par le développement scientifique et technologique de notre siècle, l'une des conséquences majeures de cette nouvelle situation c'est l'apparition du système pédagogique "LMD" qui est instauré actuellement et généralisé dans toutes les universités en remplacement de l'ancien système et ce dans le but s'adapter à l'évolution et la modernisation de la recherche scientifique. Dans ce contexte, nous avons tenté à travers cette étude de comprendre les effets de la mondialisation en tant que phénomène universel ayant une dimension aussi bien sociologique que politique sur les réalités du système pédagogique adopté par l'université algérienne en l'occurrence le "LMD" et de savoir dans quelle mesure cette nouvelle réforme contribue au développement de la connaissance scientifique.

Notre étude est présentée en 3 parties :

Partie 01: il concerne le cadre méthodologique de l'étude, il comporte plusieurs aspects notamment la problématique principale : Est-ce que le système "LMD" adopté par l'université algérienne est la résultante d'une évolution naturelle des performances pédagogiques et académiques de notre université ou s'agit-il d'une réforme engagée pour répondre aux exigences de la mondialisation ?

A partir de cette interrogation, découle deux hypothèses secondaires :

- 1- L'apparition du système d'enseignement "LMD" est la conséquence logique des facteurs endogènes liés aux progrès qualitatifs atteints par l'université algérienne .
- 2- A l'inverse, le système "LMD" reflète l'interdépendance de l'université avec le phénomène de la mondialisation (facteurs exogènes) en vue de s'adapter aux nouvelles exigences .

On retrouve également dans ce chapitre les motivations de notre choix du sujet, la pertinence et les objectifs de notre étude .

Nous avons inséré aussi les principaux concepts de notre recherche, à savoir:

*La mondialisation : désuète un fait de caractère local ou national qui devient mondial et qui échappe à tout contrôle, en d'autres termes, c'est le passage d'un fait, d'un événement vers l'universel indépendamment des frontières spatio-temporelles.

*Le réel: il s'agit de la compréhension des conditions de vie des gens et de leur environnement en cours qui déterminent leur action.

*système: c'est un terme qui désigne les phénomènes et les relations sociales qui se traduisent en intérêts et valeurs spécifiques.

*Le système "LMD": c'est un système d'organisation de l'enseignement universitaire apparu en Europe et qui a prospéré en raison des différentes réformes qu'a connues l'union européenne.

*L'université : c'est un espace culturel qui tend vers la production de la connaissance scientifique. Sa reproduction et diffusion dans la société elle contribue ainsi à la promotion de l'individu et le développement de la société.

-Il y a lieu d'indiquer que nous avons également abordé dans ce chapitre la méthode adoptée. Il s'agit pour rappel de la méthode analytique et descriptive ciblée à l'exploitation des statistiques qui nous permettent de mieux expliquer les données recueillies. En ce qui concerne les instruments utilisés. Nous avons opté pour la technique de l'entretien dirigé avec les professeurs et le questionnaire d'enquête. Ce dernier couvre trois aspects avec des items fermés et ouverts

Partie 02 : la deuxième partie est consacrée aux aspects théoriques de notre étude elle est divisée en deux chapitres dont chacun est subdivisé en trois thèmes :

1-Chapitre 1 : nous avons traité le débat sur la mondialisation et le système universitaire. Tout en soulignant leurs fondements respectifs ainsi que le rendement de l'enseignement supérieur dans le contexte des variables locales et externes

2-Chapitre 2 : concerne l'université algérienne. Entre la réforme et les défis de la mondialisation. On retrouve aussi dans ce chapitre la définition du système LMD et ses caractéristiques principales. L'application de ce système au niveau des universités occidentales et en Algérie particulièrement.

Partie 3 : est consacrée au cadre pratique. Notamment l'échantillon de l'étude constitué des étudiants de sociologie et des sciences de la formation et communication inscrits en LMD dans les différents niveaux et spécialités appartenant à la faculté des sciences sociales de Mostaganem. Notre échantillon est tiré au hasard car il correspond à la nature de notre objet d'étude. Le second échantillon représente les enseignants de sociologie et les sciences de la formation auprès desquels nous avons effectué les entretiens pour obtenir des informations précisées sur le système LMD.

En fin. Nous avons tenté d'analyser et d'expliquer les résultats obtenus et avancer des conclusions en fonction des hypothèses retenues. Ce qui nous amène à présenter la synthèse suivante :

*Le système LMD, tel qu'appliqué actuellement demeure « vague » par rapport à la famille universitaire. Les résultats de notre étude confirment l'inadéquation des moyens pédagogiques avec les exigences de la mondialisation des connaissances ayant favorisé la mise en place de cette réforme. Le système LMD n'a visiblement pas atteint les objectifs souhaités en matière notamment d'une formation de qualité. La promotion de la connaissance scientifique et l'émergence d'une élite de cadres capables de s'adapter facilement aux exigences du monde du travail.

En revanche. Il y'a lieu d'indiquer que malgré les insuffisances observées. Le système LMD présente des points positifs qu'il faudrait exploiter à bon escient pour concrétiser les finalités tracées. On ne peut pas affirmer arbitrairement qu'il s'agit d'un échec de la réforme engagée. D'autant plus qu'elle est en cours d'application progressive car le système LMD demeure l'un des principaux indicateurs de la qualité de la formation universitaire à l'heure de la mondialisation. Et peut être. Le seul susceptible de devenir une université ayant sa propre identité capable de rivaliser et de devenir un pôle d'excellence dans une société qui aspire aux progrès et au développement.

الملاحق

الفصل الأول

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

المراجع

الإطار النظري

1- المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

- 1- أحمد حسين الصغير ، التعليم الجامعي في الوطن العربي ، تحديات الواقع ورؤى المستقبل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005.
- 2- إسماعيل سراج الدين وآخرون ، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة ، الطبعة الأولى المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009
- 3- السيد عبد العزيز البهواشي ، سعيد بن حمد الربيعي ، ضمان الجودة في التعليم العالي : مفهومها مبادئها ، تجارب علمية ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005
- 4- السيد عبد العزيز البهواشي ، سعيد بن حمد الربيعي ، عبد الله بن علي الشبلي ، العولمة والتعليم الجامعي : المضامين – المستقبل – دراسات حالة ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2006.
- 5- السيد علي شتا وفادية الجولاني ، علم الإجتماع التربوي ، بدون طبعة ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفكرية ، الإسكندرية ، 1997 .
- 6- بلقاسم سلاطنية ، حسان الجيلالي ، محاضرات في المنهج والبحث العلمي ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.
- 7- حميد حمد سعدون ، العولمة وقضاياها ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، بدون سنة.
- 8- رابح تركي ، التعليم القومي والشخصية الجزائرية ، بدون طبعة ، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981.
- 9- رضا صاحب أبو حمد آل علي و سنان كاظم الموسمي ، وظائف الإدارة المعاصرة ، بدون طبعة ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2001
- 10- عبد الرزاق محمد الدليمي ، العلاقات العامة والعولمة ، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 .
- 11- عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري ، نظام " ل م د " ، ليسانس – ماستر – دكتوراه، بدون طبعة ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008.
- 12- عبد الله رشدان وآخرون ، المدخل إلى التربية والتعليم ، بدون طبعة ، دار الشروق الأردن ، 1997.
- 13- عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي : دراسة في علم الإجتماع التربوي ، بدون طبعة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991

- 14- عمار بوحوش ، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون سنة .
- 15- غياث بوفلجة ، التربية والتكوين في الجزائر ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992،
- 16- محمد أحمد بيومي ، البحث العلمي الإجتماعي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2003 .
- 17- محمد بوعشة ، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، 2000
- 18- محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، بدون طبعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1977 .
- 19- موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف ، سعيد يسعون ، بدون طبعة ، دار القصبه للنشر ، بدون بلد ، 2004.
- 20- يحي اليحيائي ، العولمة أية عولمة ، بدون طبعة ، افريقيا الشرق ن المغرب ، 1999

2- المجالات :

- 1- أحمد شطاطا ، بشير عميور ، ظاهرة العولمة ، مجلة الجيش ، الجزائر، العدد 12، فيفري 2001
- 2- أحمد مصطفى عمر ، إعلام العولمة وتأثيره في الإستهلاك ، مجلة المستقبل العربي ، الكويت ، العدد 155 ، يونيو 2000
- 3- السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد : 288 ، فيفري 1998 .
- 4- الملتقى الدولي الثاني المنظم بالتعاون مع قسمي علم النفس وعلم الاجتماع ، العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، مطبعة القدس ، العدد الأول ، ديسمبر 2005 .
- 5- رابح تركي ، توير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة الثورة الجهوية ، مجلة الثقافة ، الجزائر ، العدد 78 ، بدون شهر ، 1983.
- 6- شريفي علي ، دراسة مقارنة بين الطلبة المتخرجين من النظام الكلاسيكي والنظام الجديد "LMD" في جامعة مستغانم ، مجلة القادسية لعلوم التربية الرياضية ، الجزائر المجلد رقم 12 ، العدد الأول ، آذار 2012.

- 7- عبد الباسط عبد المعطي ، إشكالية مفهوم التنمية الإجتماعية ومؤشراتها ، حالة الأمة العربية ، المؤتمر القومي العربي الحادي عشر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بدون بلد ، مارس . 2001
- 8- عبد التواب شرف الدين ، التعليم في عصر المعلومات ، مجلة التربية ، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر ، العدد : 105 ، بدون شهر 1993
- 9- فضيل ديلو وآخرون ، الجامعة تنظيمها وهيكلتها ، مجلة الباحث الإجتماعية ، الجزائر ، العدد الأول ، 1995 .
- 10- قوي بوحنية ، التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات ، مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر ، العدد 08 ، سبتمبر 2005
- 11- محمد إبراهيم منصور ، الإقتصاد العربي وتحديات العولمة ، حالة الأمة العربية ، المؤتمر القومي الحادي عشر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بدون بلد ، بدون شهر . 2002
- 12- مليحان معيض الثبيني ، الجامعة : (نشأتها ، مفهومها ، وظائفها) ، المجلة التربوية ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، المجلد 14 ، العدد 54 ، بدون شهر ، 2004 .

3- المناشير الوزارية :

- 1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، قرار وزاري رقم 05/800 المؤرخ في 23 يناير 2005 ، يحدد تنظيم التعليم وضبط كفايات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس ، نظام جديد .
- 2- وزارة التعليم والبحث العلمي ، ملف إصلاح التعليم العالي ، الجزائر ، 2004

4- المعاجم والقواميس :

- 1- بدو نوف بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، بدون سنة .
- 2- حنفي عبدالمنعم ، المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية ، مكتبة مدبولي بدون طبعة ، القاهرة 2000
- 3- محمد منير حجاب ، الموسوعة الإعلامية ، المجلد رقم 07، بدون طبعة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، بدون بلد ، 2003

4- نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المختصين ، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975

5- المراجع باللغة الفرنسية :
الكتب :

1- Featherstone (m) ; Global culture : nationalisme ; globalisation and modernity ; sage ; publication ;1990

2- pierre.(s),problèmes économiques généraux ,tome 2 ED ; dunod, paris , 1997

3- Robertson (R) , Globalisation ; sage ; london ; 1992

2- المواقع الإلكترونية :

1- سؤال وجواب حول نظام "LMD" مستخرج يوم : 2013/03/02 من موقع :

- [http : www- univ-hq.m](http://www-univ-hq.m)

2- مؤسسات التعليم في الو.م.أ مستخرج ومترجم يوم : 2011/02/06 من الموقع :

- [http :www.almare.f1 .org .](http://www.almare.f1.org)

3- نظام "LMD" في الجامعة الجزائرية ، مستخرج يوم : 2013/01/28 من الموقع :

- [http ://www.emd .dz /page –lmd / form .htm](http://www.emd.dz/page-lmd/form.htm)

4- Doctorat- ministere de l'èducation nationale français ;le 05/01/2013.à partir du site :

- [http:// www.enseignement sup –recherche.gouv.fr/ cid 20185/doctorat.html](http://www.enseignement-sup-recherche.gouv.fr/cid/20185/doctorat.html)

5- Master Recherche ; le 05/01/2013,à partir du site :

- [http : // www enseignementsup – recherche. Gouv .fr / cid 20185/ doctorat .html](http://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/cid/20185/doctorat.html)

6- Licence – ministère de l'èducation nationale français ;le 05/01/2013.à partir du site :

- [http:// www.enseignement sup –recherche.gouv.fr/ cid 20277/licence.html](http://www.enseignement-sup-recherche.gouv.fr/cid/20277/licence.html)

7- [www.univ –mosta .dz / fss](http://www.univ-mosta.dz/fss).le : 18/04/2013.

تعتبر العولمة ظاهرة كونية برزت معالمها من خلال الامتداد الذي يجتاز كل حدود هذا الكوكب وفضائه ، وهي نظام يمكن أن يتسع في مفهومه ليجتاز الإنسانية جمعاء ، فإن مستقبل الأمم والمجتمعات وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي وقدرتهم على الاندماج في سيرورة العولمة والاستفادة منها يعتمد بالدرجة الأولى على مستواهم العلمي والمعرفي ، ومن جاء الاهتمام بقطاع التعليم العالي الذي يساهم في تكوين وتأهيل الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا وحرصا على الوظيفة التكوينية والتعليمية لهذا القطاع فقد أصبح الإصلاح حتمية ضرورية لإحداث التغييرات النوعية في المحيط الجامعي .والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات تسعى في بحثها المستمر عن الجودة الى إعادة تصحيح مسارها التكويني الحالي في المدى القصير ، وإعادة تموقع صارم في المدى الطويل ، وهذا التصحيح كان بتبليتها نظام عالمي يحمل في طياته تطلعات كبرى في إطار نظام العولمة وهو نظام "LMD" الذي نشأ في الدول الأنجلوساكسونية بالذات لدواعي تحسين نوعية وجودة التعليم العالي في سياق التطورات الحاصلة اليوم في إطار مشروع عالمي يدعو إلى المنافسة في امتلاك المعرفة ، لكن هذا الإصلاح الذي بدأ تطبيقه في الجزائر ابتداء من الموسم الجامعي 2004-2005 طرح و لا يزال يطرح إشكالا واسعا في عدم ملائمة مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية للجامعة الجزائرية .وقد لمسنا من خلال هذه الدراسة فجوة كبيرة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية لهذه الهيكلة الجديدة التي عرفت فترة إعداد محدودة جدا تكاد لا تذكر ، وهذا أدى إلى إدخال هذا الإصلاح دون القيام بعملية تقويم فعلي للنظام الحالي يقف عند السلبيات ليحد منها والإيجابيات ليدعمها ،فلا دروس تستخلص ، ولا تجارب تحفظ ولا نقاشات تقام ، كل ما في الأمر اجتماعيات إخبارية مع الأساتذة ورؤساء الأقسام والمؤسسات يتم فيها إعلامهم بما يتم اتخاذه من قرارات فوقية وهذا ما جعل الأساتذة يتحولون إلى أدوات لتنفيذ هذا الإصلاح لا غير ، تقتصر مهمتهم على تحديد البرامج والامتحانات والشروع في إعدادها وكيفية تنفيذها ، وحتى يتمكن الأستاذ من أداء هذه الوظيفة فهو مطالب باستعمال الوسائل الحديثة التي توفرها المعلوماتية لتجديد معلوماتية باستمرار وتحديثها وجعلها في متناول الطالب والتي أثبتت الدراسة نقصها وعدم كفايتها بالنسبة الأستاذ والطالب ، وهذا ما جعل هذا الأخير يكتفي بما يقدم له من مواد مقررة في الوقت الذي هو مطالب بالبحث عن المعلومة من مختلف مصادرها ، والأكيد أن أهمية جودة المعلومات لا تكفي وحدها لضمان جودة خريجي الجامعة ، ما لم يتم قياسها ، وذلك من خلال زيادة التنسيق بين محتويات مختلف المقاييس والتخصصات من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى لكن لوحظ غياب أي تدخل من طرف هذه المؤسسات اتجاه الجامعة أو خريجها ، وهذا يعود لغياب الإطار التشريعي الذي يلزم المؤسسات باستقبال الطلبة خلال التربصات ، كما أن غياب التصور على المدى الطويل والمتوسط وتحديد أهداف دقيقة للجامعة يجعل من الصعب تحديد الحاجات وتقديم العروض الملائمة ، ورغم أننا لا

نستطيع الوقوف على كل جوانب التقصير في نظام "LMD" ورغم الجفاء الذي لوحظ في بداية تطبيقه ، فإن هذا النظام يبقى من أهم معايير جودة التعليم العالي التي فرضها العولمة ، لأنه الوحيد القادر على خلق الجامعة بهوية وخاصة رهانها الوحيد هو سلاح المعرفة في مجتمع غاياته التفوق والتميز والتنافس ، وإن تجسيده لهذا الهدف في الجامعة الجزائرية لن يتحقق ما لم تولي المؤسسة الجامعية اهتماما بالغاً لبعض الجوانب منها :

- توفير الإمكانيات المادية ، المالية ، والبشرية اللازمة والكافية لاسيما هياكل الاستقبال ، المكتبات المجهزة بالوسائل الحديثة لتنوع المراجع في العناوين وفي عدد النسخ ، المراجع ، المخابر ، فضاءات الأنترنت للطلاب والأستاذ ، كل هذه الدعائم تشجع وتعزز روح البحث والتطوير وتفعيل روح الإبداع والابتكار في مجال البحث وتقوية العزيمة على العمل .

- ضرورة وضع كامل النصوص القانونية المرتبطة بالنظام الجديد تحت تصرف الطلبة حتى يكون هؤلاء على بينة عن شروط الالتحاق بمختلف الاستحقاقات وكذا شروط الانتقال والإقناذ .. الخ حتى نتفادى مختلف المشاكل المترتبة عن جهل الطلبة بهذه النصوص كالإضرابات وغيرها.

-التأكيد على مزيد من انفتاح المؤسسة الجامعية على المؤسسة الاقتصادية من خلال فتح ماستر مهني يضمن للمرشحين فضاء للتربص والتدريب ولما لا منصب عمل لا سيما أن نظام "LMD" جاء أساساً لكي يربط التخصصات المفتوحة بسوق العمل .

-وبهذا يمكن القول أن التجارب الناجحة في بلدان أخرى ليست بالضرورة صالحة في بلدنا وعليه يجب التحلي بالحذر والموضوعية في التصورات ، والتنفيذ لن يتحقق إلا بإجراء تقويم لسياستنا التعليمية على أساس إستراتيجي تطوّر وتعَدّل بالشكل الذي يتفق مع احتياجات مجتمعنا ومتطلباته التنموية .